قضايا
اقتصادية

٢

عمال التراحيل

عطيه الصيرفي

إهـــــــداء 2005

[illegible]

[illegible]

منشورات
دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبري أبو علم - القاهرة
ت : ٨٨٤٧١

الطبعة الأولى
ديسمبر ١٩٧٥

عمال التراحيل

عطيه الصيرفى

الغلاف للفنان

عبد الغنى ابو العينين

الإهداء

إلى ابنتي..

الفصل الأول

ظاهرة وجود عمال التراحيل

نشأة الظاهرة

إن عمال التراحيل هم نفس عمال الزراعة الذين تضطرهم حياة الريف البائسة والصعبة إلى القيام برحلات العمل وهجرات التنقل بعيداً عن قراهم ومحل إقامتهم بحثاً عن العمل فى مواسم معينة .

وهؤلاء العمال فى جملتهم يمثلون ظاهرة اجتماعية كثيراً ما تصاحب ظهور النظم الرأسمالية دون غيرها من النظم الاجتماعية . فالنظام الإقطاعى بخصائصه التقليدية لم يشهد هذه الظاهرة لعدة أسباب كان أبرزها :

١ — وجود القنانة ونظام عبيد الأرض الذى لم يكن يسمح

للعاملين بأرض السيد الإقطاعى بمغادرة الأرض أو الابتعاد عنها .

٢ — سيادة نظام الإقطاعيات المغلقة الذى كان لا يسمح أبداً بدخول الإقطاعية أو الخروج منها إلا بأمر السيد الإقطاعى .

٣ — عدم تواجد سوق حرة لبيع وشراء قوة العمل الإنسانى.

وكذلك فالنظام الاشتراكى لم وان يولد مثل هذه الظاهرةامدم وجود إية إمكانية لقيام سوق للعمل البشرى.. وحتى إذا ما اعترض قيام هذا النظام الاجتماعى وجود هذه السوق فإنه يدفعها حتما إلى التلاشى بفعل التخطيط الاشتراكى الذى يتجلى فى تنظيم وتوجيه كافة الطاقات المالية والصناعية والبشرية فى سبيل الحصول على زيادة فى الدخل القومى تفوق بالضرورة زيادة السكان ونسبة الاستهلاك . ومن ثم فهذا التخطيط العلمى الشامل يغطى حياة الشعب والمجتمع دائما وباستمرار .

أما النظام الرأسمالى فهو الذى فرخ هذه الظاهرة الاجتماعية من خلال إقامته لسوق العمل الإنسانى لأول مرة فى التاريخ البشرى تحت ما يسمى بشعار « حرية العمل » الذى أطلقته الرأسمالية فور نشأتها وظهورها كنظام اجتماعى ذى تطلعات وأطماع سياسية واقتصادية غير محدودة. وهذه التطلعات وتلك الأطماع عجلت بترجمة

هذا الشعار إلى عمل كان بمثابة ضربة قاتلة موجهة إلى الإقطاع .. حيث أدى هذا العمل إلى تحرير الملايين العديدة من عبيد الأرض الإقنان من عبودية الإقطاع ليدفعهم إلى عبودية أخرى ظالمة وأكثر بشاعة هى عبودية رأس المال والعمل المأجور .. ومن هنا فقد كان هذا الشعار الخادع والمزيف هو الأساس النظرى لقيام سوق العمل البشرى الذى يمثل دائماً وباستمرار سمة بارزة من سمات النظام الرأسمالى ..

وهذه السوق الجديدة كأى سوق رأسمالى آخر لا يشاهد عرضاً مطلقاً ولا طلباً مطلقاً ولكنه يشاهد فقط عرضاً وطلباً نسبيين ، بمعنى أن حالات المد والجذر تسيطر على اتجاهات العرض والطلب فى هذه السوق الشاذة خالقة بذلك الوجود الفعلى لقانون البطالة الحتمى الذى يمثل أحد القوانين الرئيسية للنظام الرأسمالى .

ويبدو نظام قانون البطالة الحتمى بشكل حاد وصارخ فى المجال الزراعى لهذه السوق . حيث يسود هذا المجال بالذات نشاط دائم فى العرض وركود دائم فى الطلب بسبب التزايد السريع لعدد سكان الريف . بينما تندر المهارات الفنية فى صفوفهم . ومن ثم فإن ظاهرة وجود عمال التراحيل تتولد وتتفشى فى جوف هذا المناخ الاجتماعى .

حيث البطالة الشاملة والموسمية والمستترة تسيطر على الحيـــاة تماماً في الريف الذي يفرخ سنوياً الآلاف المؤلفة من العمال الرحل الذين يشبهون إلى حد ما الباعة السريحة والمتجولين ولكنهم يبيعون ويدللون على قوة عملهم كسلعة وبضاعة يحملونها إلى حيث يوجد طلب عليها ومشتر يشتريها .

ظاهرة عمال التراحيـل في أوروبا

في القرن الخامس عشر والسادس عشر ظهر الإنقلاب الصناعي الذي شكل أساس الإنتاج الرأسمالي . هذا الإنقلاب قذف بالآلاف المؤلفة من العمال الأجراء إلى سوق العمل نتيجة لحل الإقطاعيات الزراعية بالعنف . . وكان الدافع المباشر إلى ذلك ازدهار صناعة الصوف الإنجليزية وما اقترن به من ارتفاع جنوني في سعر الصوف الأمر الذي جعل الأغنام تحظى بالقداسة والتكريم من قبل لوردات انجلترا جرياً وراء الربح ، إلى حد أن الكاتب الإنساني « توماس مور » يتحدث في كتابه « أوتوبيا » عن بلد مدهش تأكل فيه الأغنام الناس . . وكان ذلك بقصد التنديد الغاضب بمأساة فقراء الريف وكادحيه على يد الأغنام المقدسة التي وصفها بقوله « إن أغنامكم ، وهي وديعة بطبيعتها ويمكن السيطرة عليها بسهولة . . يمكن

أن يقان أنها تفترس الرجال وتطرد الناس لا من القرى فقط بل ومن المدن أيضاً » .

وتساءل توماس مور « أين مصدر هذا البلاء والشر ؟ أنه فى الملكية الخاصة وبالتالى فان الأمة لا يمكن أن تكون سعيدة طالما هناك ملكية . لأنه عنـــــدما يحصل الإنسان لنفسه على كل ما يستطيع الوصول إليه بهذه الوسيلة أو تلك ، يتبع ذلك بالضرورة أن الأمة مهما كانت ثرية فان قلة منها ستتقاسم الثروة فيما بينها ، أما الباقون فسيعانون من الفاقة » .

ومع هذا فقد أتت الأغنام على الأرض الزراعية التى تحولت إلى مراع . وأتت كذلك على ملايين الرجال من فقراء الريف وكادحيه الذين تحولوا أيضاً إلى التشرد والضياع . ويصف هاريسون فى كتابه « وصف انجلترا » مدى التأثير المدمر الذى أحدثه انتزاع أراضى الفلاحين الفقراء على يد المغتصبين العظام الذين هدموا مساكن الفلاحين وأكواخ العمال الزراعيين ٠

« إذا أخذنا الأوصاف القديمة لأى عقار من عقارات الفرسان لرأينا أن البيوت — والمزارع الفلاحية الصغيرة التى لاحصر لها قد

زالت . . وأن الأرض تطعم الآن عدداً من الناس أقل بكثير . وأن مدناً كثيرة قد تدهورت . رغم ازدهار مدن أخرى إلى جانبها .. وبوسعى أن أحكى شيئاً ما عن المدن والقرى التى هدمت وحولت إلى مراع من أجل الأغنام والتى لم يبق منها غير بيوت المالكين الكبار »[1].

ويقول باكون فى تاريخه لعهد هنرى السابع :

« فى ذلك الوقت، عام ١٤٨٩ ، تكاثرت الشكاوى من تحويل الأراضى الزراعية إلى مراع للأغنام. وهذه المراع لاتحتاج غير مراقبة عدد قليل من الرعاة . وقد أدى ذلك إلى انحطاط الشعب وانحطاط المدن والكنائس والعشور .. وقد حاول الملك والبرلمان معالجة هذا الشر بحكمة جديرة بالإعجاب .. واتخذا التدابير ضد اغتصاب الأراضى الزراعية الذى يبيد السكان ، وضد اقتصاد المراعى الذى يستعبدهم » .

وبسبب هذه الشكوى صدر فى عام ١٨٤٩ قانون هنرى السابع الذى يقضى بمنع هدم البيوت الفلاحية وبمنع تحويل الأراضى الزراعية

---

(١) رأس المال لكارل ماركس ص١١ الناشر دار التقدم موسكو

إلى مراع ولكن هذا القانون وغيره من القوانين لم توقف جنون حيازة الأغنام لدى لوردات الإنجليز الذين كان الواحد منهم يملك قرابة ٢٤٠٠٠ رأس من الغنم ، مع العلم أن العدد المسموح به قانوناً كان ألفى رأس فقط .

ولذا استمرت عمليات تطهير الفلاحين من الأرض مثل التطهير الذى قامت به دوقة ساترلاند . حيث تم طرد ١٥٠٠٠ نسمة تضمها ٣٠٠ عائلة فلاحية وتم تدمير وحرق جميع قراهم وتحويل جميع حقولهم إلى مراع . وأرسل الجنود الإنجليز للتنكيل بهم فبلغ الأمر بهم حد خوض معارك حقيقية ضد السكان المحليين . وقد أحرقوا عجوزاً فى كوخها بالذات لأنها رفضت مغادرته .

وكتب بيوكين مملق آدم سميث يقول « .. انتزع النبلاء فى اسكتلندا ملكية العائلات الفلاحية ورموا بها كالعشب الضار ، وهم يعاملون القرى وسكانها كما يعامل الهنود الحمر وكأنهم متعطشون لأخذ الثأر .. لقد ورد فى مجلس المنغوليين قرار بإبادة السكان وتحويل أرضهم إلى مراع عند غزو أقاليم الصين الشمالية . وقد طبق كثيرون من أسياد الأراضى فى اسكتلندا الجبلية هذا المشروع فى بلدهم على أبناء بلدهم » .

ويعطينا ماركس صورة واقعية وصارخة للمآسى التى حلت بالفلاحين فى بريطانيا العظمى التى أخذناها مثلا باعتبارها بؤرة البؤر فى تفريغ عمال التراحيل فى أوروبا خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر نتيجة لتخريب الأراضى الزراعية وتحويلها إلى مراع للأغنام فيقول :

« إن أولئك المطرودين أثر حل الإقطاعيات والمنتزعين من الأرض من جراء عملية الاستيلاء عليها بالعنف ، هذه البروليتاريا . . الزراعية . . الموضوعة خارج القانون لم تكن المانيفاتورة الناشئة تبتلعها بنفس السرعة التى رأت فيها النور . . ومن جهة أخرى لم يستطع أولئك الذين انتزعوا فجأة من نمط حياتهم الأليف أن يتعودوا بنفس هذه المفاجأة على ضبط وضمهم الجديد . فصاروا بالجملة فقراء وقطاعى طرق متشردين إما بدافع الميل ، وأما فى معظم الحالات تحت ضغط الظروف ، ولهذا صدرت فى أواخر القرن الخامس عشر وفى سياق القرن السادس عشر كله فى جميع بلدان أوروبا الغربية قوانين دموية ضد التشرد . إن آباء الطبقة العاملة الحالية قد تعرضوا قبل غيرهم للعقاب لأنهم حولوا إلى متشردين وفقراء ، وكان القانون يعتبرهم مجرمين « متطوعين » انطلاقاً من الفرضية الزاعمة أنه كان بوسعهم — إذا ما رغبوا — أن يواصلوا العمل فى ظل الظروف القديمة التى

زالت من الوجود »[1] .

فنى بريطانيا العظمى بدأت هذه التشريعات فى عهد هنرى السابع ، وبموجب مرسوم هنرى الثامن الصادر فى عام ١٥٣٠ يحصل المتسولون والشيوخ والعجزة على إذن بالشحاذة ، أما المتشردون الذين لا يزالون قادرين على العمل فقد تقرر لأجلهم ، عكس الأولين ، الجلد والسجن وكان ينبغى ربطهم إلى عربة وجلدهم إلى أن يسيل الدم على أجسادهم سيلا متواصلا . وبعد ذلك ينبغى أخذ يمين منهم بالعودة إلى مسقط رأسهم وفى حالة العودة إلى التشرد كان يتكرر الجلد وتقطع نصف الأذن ، أما إذا ضبط المتشرد للمرة الثالثة فكان يعاقب بالإعدام بوصفه مجرماً خطيراً وعدواً للمجتمع .

يقول توماس مور . .

« . . وهكذا يحدث أن أكولا جشعاً لايشبع — وهو طاعون حقيقى على وطنه — يجمع فى يديه آلاف الأفدنة من الأراضى ويطوقها بسور أو بسياج أو يدفع المالكين بما يقوم به من أعمال العنف والتضييق إلى حد أن يضطروا إلى بيع ممتلكاتهم ، وبأسلوب آخر وبطريقة من الطرق يضايقهم فيضطرون فى آخر المطاف إلى

---

(١) المرجع السابق .

النزوح » . . هؤلاء الفقراء ، البسطاء والتعساء ، الرجال والنساء والأزواج والزوجات ، واليتامى والأرامل والأمهات اللواتى يتملكهن اليأس مع أطفالهن الرضع والمفتقرون إلى وسائل العيش . . يغادرون مساقط رؤوسهم الأليفة ، ولا يجدون المأوى فى أى مكان . أن بيع جميع أدواتهم المنزلية ، رغم أنها لاقيمة لها ، من شأنه أن يعود عليهم ببعض العون فى ظروف أخرى ، ولكنهم وقد قذف بهم إلى الشارع فجأة يضطرون إلى بيع مقتنياتهم بأسعار زهيدة جداً ، وعندما ينفق هؤلاء الجوالون التعساء كل ما يملكون حتى القرش الأخير ، فقولوا لى وحق الرب ، ماذا يبقى لهم أن يفعلوا غير السرقة ؟ ولكنهم فى الحال يشنقونهم حسب جميع أحكام القانون . وإن لجئوا للشحاذة ففى هذه الحال يزجون بهم فى السجون بصفتهم متشردين » .

ومن عداد هؤلاء المشردين الذين أرغموا حقاً وفعلا — كما قال توماس مور — على احتراف السرقة ، أعدم فى عهد هنرى الثامن ٧٢٠٠٠ شخص وفى زمن اليزابيث كانوا يشنقون المتشردين صفوفاً كاملة ، ولم تكن تمضى سنة دون أن يشنق منهم فى هذا المكان أو ذاك ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص .

وكانت هناك قوانين مماثلة فى فرنسا حيث أسس متشردو باريس فى أواسط القرن السابع عشر ما سمى — بمملكة المتشردين — وحتى

فى بداية عهد لويس السادس عشر صدر مرسوم بتاريخ ١٣ يوليو عام ١٧٧٧ يقضى بإرسال كل رجل سليم الصحة يتراوح عمره بين السادسة والستين إلى الأشغال الشاقة إذا لم تكن لديه وسائل للعيش ومهنة معينة . ونص قانون شارل الخامس على إجراءات مماثلة من أجل هولندا فى أكتوبر عام ١٥٣٧ ، وكذلك المرسوم الأول للولايات والمدن فى هولندا الصادر فى ١٩ مارس ١٦١٤ ولائحة الأقاليم المتحدة الصادرة فى ٢٥ يونيو ١٦٤٩ .

واستناداً إلى هذه القوانين الإرهابية الفظيعة حاول الرأسماليون تعويد سكان الريف المحرومين بالعنف من الأرض والمطرودين والمحولين إلى مشردين على التقيد بطاعة العمل المأجور بواسطة الجلد والدمغ (أى دمغ الجسد بالنار) والتعذيب .

ورغم معاناة فقراء الريف الانجليز وكادحيه من خلال حصارهم وتطويقهم بعلاقات وحشية وبربرية من قبل مجتمعهم الظالم ، فقد قدموا للطبقات الحاكمة خدمات خرافية مما جعل هذه الطبقات يستبد بها الغرور والخيلاء فتسمى بلادها « ببريطانيا العظمى » وسيدة البحار التى لاتغيب عن ممتلكاتها الشمس . تمثلت هذه الخدمات التى كانت فى حقيقتها خدمات إكراهية فى تحقيق الأمور التالية :

١ — تكوين جيوش جرارة وضخمة من هؤلاء العمال الريفيين

المشردين للقيام بالفتوحات الاستعمارية الواسعة لنهب شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا ، هذا النهب الدموى الذى كان بمثابة حجر الأساس فى عملية التراكم المالى الهائل لإقامة الصناعات الحديثة فى بريطانيا .

٢ — حشد الآلاف منهم فى عمليات التوطين الواسعة التى قامت بها بريطانيا فى استراليا وكندا ونيوزيلانده وأفريقيا وآسيا وأمريكا لضمان بقاء واستمرار النفوذ الاستعمارى للانجليز فى هذه البلاد .

٣ — بفضل تفشى وباء التشرد فى بريطانيا تعرضت سوق العمل بها لفيضان بشرى دائم ومستمر مما ساعد على تغذية الورش والصناعات البريطانية بالأيدى العاملة الوفيرة والرخيصة ، هذه الأيدى التى تعرضت لأقسى وأبشع صنوف الاستغلال الرأسمالى حيث بلغت ساعات عملها اليومية ١٨ ساعة للرجال و ١٦ ساعة للنساء والأطفال ، وبالتالى تكون قد ساهمت بالدم والعرق مساهمة رئيسية فى تكوين التراكم المالى الهائل فى انجلترا .

٤ — كما أن سوق العمل هذه التى تفيض بالعمال المشردين التى قامت بتغذية عملية المشاريع والإنشاءات البريطانية مثل شق الطرق والمسالك المائية وإنشاء الخطوط الحديدية وأعمال الكسر والحفر الواسعة فى المناجم وخلافه .

والغريب أن الأمور الأربعة المذكورة لم تمتص الأيدى العاملة الريفية فى انجلترا حيث ظل الكثير من هؤلاء العمال يزاولون أشغال التراحيل فى أعمال حفر المناجم وتكسير الفحم بواسطة المقاولين والموردين .

وكان المقاول البريطانى الذى يقوم بتوريد الأنفار يحصل على ربحه بجعل العامل ينجز المقطوعية بأقل من الثمن الذى تعاقد عليه . وبالضرورة كان لديه دافع إلى خفض الأجور الخاصة بالعمال إلى أدنى حد . وفى مناجم القصدير كثيراً مايؤجر شغل المنجم إلى رئيس فرقة العمال على أساس العمل بالمقطوعية عن طريق مناقصة يبدأ السعر فيها عالياً ثم ينخفض نتيجة المنافسة بين المقاولين وترسو المناقصة فى النهاية على أقل مزايد[1] .

وفى إيطاليا وأسبانيا تواجدت ظاهرة عمال التراحيل من خلال العمال الريفيين الذين كانوا يقومون بهجرات العمل الداخلية وخاصة فى أيام موسم شتل الأرز . ويقوم هؤلاء العمال أيضاً برحلات عمل خارج أوطانهم ، وذلك فى موسم جنى محصول العنب فى فرنسا ،

---

(١) الأجور تأليف موريس ضب ، ترجمة ظريف عبد الله .

حيث يقومون برحلاتهم سيراً على الأقدام حتى يصلوا إلى حقول العنب ومعاصره .

عمال التراحيل فى أمريكا

من الغريب أن أمريكا التى تتصدر العالم الرأسمالى صناعياً واقتصادياً تعانى من ظاهرة عمال التراحيل الذين كانوا فى بداية هذا القرن من العمال المكسيكيين والصينيين وعمال اليابان والفيليبين وكانت مناطق عملهم قاصرة على غرب أمريكا وبخاصة ولاية كاليفورنيا .. ولكن أحداث أزمة ١٩٣٠ الاقتصادية وما ترتب عليها من خراب شامل للفلاحين من أصحاب المزارع الصغيرة فى أمريكا كانت سبباً فى تواجد ظاهرة عمال التراحيل الأمريكيين ، حيث تحول الفلاحون الفقراء اجتماعياً واقتصادياً إلى عمال تراحيل مشردين ليس لهم بيوت ولا قرى ولا مناطق لإقامتهم حتى أصبحوا كالعرب الرحل ينتقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن العمل والرزق ، ولذا فقد كانت حياتهم التعسة وعيشتهم البائسة مثار عطف شديد من قبل الرأى العام الأمريكى بفضل دفاع عناصر اليسار التقدمى ، هذه العناصر التى وضعت مشاكل عمال التراحيل المشردين أمام ضمير الشعب الأمريكى من خلال الاحتجاجات والكتابات التى كان من أبرزها قصة

« عناقيد الغضب » للكاتب التقدمى ، وقتئذ ، شتاينبك » .

وفى سياق سنوات الأزمة الاقتصادية الكبرى تناقصت بالضرورة فرص العمل أمام هؤلاء العمال الرحل حتى خلال مواسم جنى محصول القطن والتفاح . وبالتالى هبطت أجورهم عموماً فى بلاد الدولار وناطحات السحاب والبنوك العملاقة ، وذلك إلى درجة أنها انخفضت بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٩ بنسبة ٢ ٪ عن الأجور التى كانوا يتقاضونها فى الفترة مابين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١٤[١] .

وقد ترتب على ذلك تعرض هؤلاء العمال لحياة الجوع القاسية التى فرضت أيضاً لمدة سنوات على كل كادحى وفقراء البلدان الرأسمالية جميعاً . وهذه البلدان التى مات منها مايونان و ٤٠٠ ألف شخص من الجوع فى سنة ١٩٣٤ بينما كانت الولايات المتحدة تتلف أكثر من مليون عربة من الحبوب تكفى لتغذية ١٠٠ مليون شخص لمدة عام و ٢٦٧ عربة بن و٢٥٨ ألف طن من السكر و٢٦ ألف طن من الأرز و ٢٥ ألف طن من اللحم وكثيراً من المواد الأخرى[٢] .

---

(١) الأجور فى أمريكا ترجمة ماهر نسيم .

(٢) العلم والناس والمجتمع ، شاختازاروف ، ص ١٠٨ و ١٠٩ .

ولم يتخلص عمال التراحيل الأمريكيون من حياة الجوع هذه إلا بقيام الحرب العالمية الثانية التى اشتركت فيها الولايات المتحدة بجانب دول الحلفاء ، حيث تناقصت الأيدى العاملة الزراعية نتيجة لهذه الحرب، ومن ثم استطاع الكثير منهم الحصول على أجور عالية ساعدت على تحسين أحوالهم ومعيشتهم .

ويعترف الأمريكيون أنفسهم بأن عمال التراحيل لم ينتفعوا بحماية التشريعات العمالية والاجتماعية لأنها لم تطبق عليهم ، كما أن أطفالهم كانوا محرومين باستمرار من فرص التربية والتعليم علماً بأن جزءاً ضئيلا من هؤلاء العمال مسته بعض هذه التشريعات ، وهم عمال التراحيل والزراعة العاملون فى مزارع البنجر ، وذلك بمقتضى قانون السكر الصادر سنة ١٩٣٧ . ويبدو أن هناك بعض العوامل التى ساعدت فى أن يتمتع هؤلاء العمال ببعض مزايا قانون السكر ، ومن تلك العوامل :

١ — مواظبة هذا الجزء من العمال بالتحديد على هذا النوع من العمل الموسمى والمؤقت فى مزارع البنجر لمدة سنوات طويلة ساعدت على نمو إرادتهم الجماعية .

٢ — اختلاط هؤلاء العمال الريفيين باستمرار بالعمال الفنيين

الفنيين بمصانع السكر الملحقة بمزارع البنجر مما ساعد على زيادة وعيهم الطبقى ، وبالتالى زيادة وحدتهم وتضامنهم .

٣ — احتمال قيامهم أو تهديدهم بتحركات إضرابية كانت تهدد محصول البنجر وصناعة السكر .

وكان عدد عمال الزراعة والتراحيل فى أمريكا يبلغ فى العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن ٧٫٥١٠٫٠٠٠ ملايين وفى الفترة ما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٥٠ تناقص عددهم إلى نحو مليونى عامل بسبب زيادة الميكنة الزراعية ، وتقدر بعض الإحصائيات الأمريكية أن عمال التراحيل يمثلون خمس مجموع عمال الزراعة ، كما تقدر أيام عملهم بمائة وخمسين يوماً فى السنة يترددون خلالها على المزارع الأمريكية التى كان عددها سنة ١٩٢٠ ربع مليون مزرعة ما لبثت أن أصبحت ٣٫٥ ملايين مزرعة فى سنة ١٩٥٠[١] .

وكانت الإدارات الرأسمالية لهذه المزارع تستغل عمال التراحيل بشكل بشع ، حيث قدر إنتاج عامل الترحيلة فى عام ١٩٢٠ بما يكفيه ويكفى أربعة أشخاص ، وفى عام ١٩٥٠ قدر هذا الإنتاج بما يكفى العامل ويكفى معه عشرين شخصاً .

---

(١) الأجور فى أمريكا ترجمة ماهر نسيم .

عمال التراحيل فى اسيا

كانت الصين قبل نجاح ثورتها الاشتراكية العظيمة سنة ١٩٤٩ تعتبر مخزناً كبيراً للحم البشرى ، وذلك لخدمة مصالح الرأسمالية العالمية ، حيث كانت مناجم الترنسفال بجنـــوب أفريقيا ومزارع الشركات الاستعمارية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية تستقبل الآلاف من عمال التراحيل الصينيين الذين كانوا يشحنون عند سفرهم إلى مناطق العمل والتشغيل بطريقة بشعة وغير إنسانية إلى حد أن ٤٠٪ منهم كانوا يلقون حتفهم فى الطريق .

ويبدو أن مقاولات الأنفار وعملية ترحيلهم خارج الصين كانت تماثل تجارة الأفيون من حيث الربح والمصلحة بدليل أن الحرب العدوانية والاستعمارية التى شنتها انجلترا على الصين فى القرن الماضى والمعروفة بحرب الأفيون كانت تستهدف أمرين ، أولهما حماية تجارة الأفيون فى كل أنحاء الصين، هذه التجارة السوداء التى كانت تمارسها وتحتكرها شركة الهند الشرقية الإنجليزية ، وثانيهما حماية تجارة « الخنازير » (مقاولات توريد الأنفار) كما كانت تسميها الشركات الاستعمارية .

وكان مقاولو الأنفار فى الصين يحصلون على ربح فاحش يقدر بستين فى المائة من أجور العمال الذين كانوا ينظرون إلى الأتاوة التى ينتزعها مقاولوهم على أنها حق سماوى لهم من الأزل، وكان ذلك راجعاً إلى الجهل والخرافة المسيطرين على عقول هؤلاء العمال .

وبعد نجاح الثورة الصينية كان أهم ماواجهها فى مجال العمالة يتجلى فى مشكلة القضاء على ظاهرة عمال التراحيل باعتبارها إمارة ساطعة من إمارات النظام الرأسمالى المهزوم والمنهار ، وتم هذا عن طريق تحطيم العلاقات القديمة المتخلفة بفتح مجالات العمل الحر والإنسانى أمام هؤلاء العمال مما أدى إلى دحر العواطف الأبوية الساذجة التى كانت تربطهم بمقاوليهم .

ومن ثم تمت تصفية هذه العلاقات الاجتماعية بواسطة العمال أنفسهم الذين تسلحوا بالوعى الطبقى والثورى من أجل تحرير أنفسهم بأنفسهم من عبودية مقاولى الأنفار ، وذلك دون أن تصدر حكومة الصين الشعبية قانوناً عاجلا بإلغاء هذا النظام ، حيث رأت أنه من الأفضل حل هذه المشكلة بشكل جماهيرى تاركة للعمال وحدهم مواجهة أمورهم بواسطة سلاح الديمقراطية الاشتراكية كسلطة العمال والفلاحين حتى يتعلموا فى مدرسة الممارسة النضالية ، ومن هنا ينشط

الصراع الطبقى فى صفوفهم،وبذلك تتلاشى عزلتهم عن الحياةوالمجتمع ويشاركون مشاركة واعية فى بناء الصين الجديدة .

وكانت اليابان أيضاً مصدراً لتوريد عمال التراحيل لأمريكا وكذلك بورما وأندونيسيا والهند الصينية . وفى الهند كان عمال التراحيل ينظمون مواكب الجوع التى كانت تطوف فى أرجاء القارة الهندية بحثاً عن العمل والقوت . وقد شهد إقليم البنغال مجاعة فظيعة مات بسببها الآلاف من عمال التراحيل الذين كانوا يعملون فى رصف الطرق وإقامة الكبارى خدمة للقوات البريطانية والأمريكية أثناء حملة بورما المشهورة فى الحرب العالمية الثانية . ومما يذكر أن أغلب مشاريع الخطوط الحديدية فى أفريقيا السوداءقد أنجزت بفضل مساهمة عمال التراحيل الهنود .

عمال التراحيل الافارقة

تعتبر أفريقيا السوداء أكبر مستودع لعمال التراحيل حاليـاً فى العالم ، هذا المستودع المنكود الذى امتصت منه المشاريع الزراعية والإنشائية الجبارةفىأمريكا الشمالية فى الماضى كل احتياجاتها البشرية بواسطة النخاسة البغيضة واصطياد الإنسان الأفريقى بالصورة التى يتم بها اصطياد الحيوان تماماً ، فجلابة العبيد كانت تنصب الفخاخ

والشراك لتصيد الأفارقة منكودى الحظ ، ومن ثم كان يتم حشدهم بالآلاف مربوطين بالأغلال والسلاسل لكى يلقى بهم فى مراكب خاصة تبحر بهم إلى أمريكا ليرغموا على صنع الحياة والخضرة فوق أرضها بينما يعشش الخراب على أفريقيا التى فقدت من جراء النخاسة عشرات الملايين من خيرة شبابها .

وبعد هذا يعيد التاريخ نفسه بشكل مغاير ومختلف ، حيث تقوم الشركات الاستعمارية بتخطيط عمليات الاستفادة من هذه الثروة البشرية التى تتجسد فى الملايين العديدة لعمال الزراعة والتراحيل الأفارقة ، وقد برز هذا التخطيط الاستعمارى من خلال حصارهم فى أوضاع متخلفة تبدو فى الآتى :

١ — بقاؤهم كأشباه عمال من الناحية الطبقية والاجتماعية حتى لايتكامل الوجدان الطبقى فى صفوفهم هذا الوجدان الذى يولد بالضرورة فى نفوسهم الإحساس بالوحدة والتضامن الطبقيين .

٢ — فرض القنانة الحديثة على حياتهم بربطهم جبراً بالأرض بحيث لايسمح لهم برحلات العمل إلا فى الحدود المقررة والتى تتطلبها فقط المصالح الاستعمارية .

٣ — تشجيع ارتباطهم بالقبيلة بحيث يصبح انتماؤهم إلى القبيلة

أقوى وأرسخ من انتمائهم إلى الطبقة الاجتماعية .

٤ — تعرضهم باستمرار لعلاقات عمل غير إنسانية وغير قانونية يعبر عنها قانون التجنيد الذى طبقته السلطات البريطانية فى بلادنا أيام الحرب العالمية الأولى واستطاعت بفضله تسخير قرابة مليون فلاح مصرى وأكثر ، مات الكثير منهم بعيداً عن أرض مصر ، كما تمكنت به إرغـــام العمال الأفارقة على العمل فى مناجم ومزارع الاحتكارات فى المستعمرات الأفريقية . وفى ظل نظام التجنيد تتحول ساحة العمل إلى معسكر حربى لا يستطيع العامل فيه رفض العمل أو مبارحته إلا بتصريح من إدارة المنجم أو المزرعة[1] .

ويزاول عمال التراحيل الأفارقة أعمالهم فى أشغال الحفر فى المناجم وفى تكسير الخام ، وهى أعمال لا تتطلب مهارة فنية . كما أن بعضهم يقوم برحلات العمل الطويلة والشاقة للعمل فى أشغال الزراعة مثل عمال التراحيل فى نيجيريا الذين كانوا يذهبون للعمل بالسودان حيث يطلق عليهم تسمية الفلاتة . وقد قيل أن أجر العامل من هؤلاء كان لا يزيد على ستة مليمات فى اليوم . ومن المزارع الاستعمارية المشهورة التى تقوم بتشغيل العديد من عمال التراحيل الأفارقة مزارع

---

(١) دراسة عن أفريقيا لم تنشر لحسين شعلان .

الـكاكاو فى غانا وفى كينيا ، وكذلك مزارع شركة فايرستون الشهيرة للمطاط فى ليبيريا، والجدير بالذكر أن المشروع الاستعمارى والاستغلالى الذى أعدته حكومة العمال البريطانية بعد سنة ١٩٥٠ والمعروف بمشروع الفول السودانى كان يعتمد أساساً على استغلال جماهير عمال التراحيل الأفارقة ذات الأجور المنخفضة جداً، وذلك من أجل زراعة أكثر من مليون فدان بالفول السودانى فى وسط أفريقيا لعصره وتصنيعه لحساب الاستعمار البريطانى[١].

وتعتبر روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا أكبر وأهم مناطق تشغيل عمال التراحيل فى القارة ، حيث تمتصان غالبية عمال التراحيل فى أفريقيا السوداء ، ولقد حاولتا من قبل استيراد عمال من الجزائر والجزيرة العربية ، ولـكنها لم توفقا ، ولهـــــذا فقد انحصر اهتمام الشركات الاستعمارية التى تملك مجالات التشغيل فى روديسيا وجنوب أفريقيا ، فى مستودع أفريقيا السوداء ، وتجلى هذا الاهتمام فى إنشاء خط حديدى يبلغ طوله ١٣٠٠ كيلو متر وبجانبه أسطول نهرى كبير وعدد من الطائرات خدمة لضمان دوام تغذية المشاريع بحاجاتها من أنفار التراحيل ..

---

(١) أزمة الامبراطورية البريطانية ، بالم دات ، ترجمة عادل ثابت .

وقد ركزت الشركات الاستعمارية المعنية بهذا الأمر على أربع مناطق لأخذ حاجاتها من القوى البشرية وهى :

اولا : مستعمرة موزمبيق وبخاصة الأقاليم الجنوبية وبالذات إقليم « نياسا » وهذه المستعمرة البرتغالية — التى استقلت أخيراً جداً — هى أول سوق عمل تم فتحه لحساب الشركات المذكورة فى جنوب أفريقيا ، وقد أنقذ هذا السوق صناعة الذهب فى جنوب أفريقيا من أزمة الأيدى العاملة فى سنوات ١٨٩٠ — ١٩٠٠ . وبلغت نسبة الأنفار الذين ذهبوا من هذه المستعمرة للعمل فى مناجم الترنسفال بجنوب أفريقيا ٨٨٫٩ ٪ من جملة أنفار التراحيل الأفارقة العاملة فى هذه المناجم .

ولكن هذه النسبة هبطت فى ١٩٥٨ بسبب إفتتاح أسواق عمل جديدة حتى بلغت نسبة الهبوط ٢٦ ٪ ، والغريب أن حكومة البرتغال الاستعمارية السابقة هى التى كانت تقوم بوظيفة مقاول أنفار التراحيل وفقاً لعدة شروط :

١ — أن تورد البرتغال لجنوب أفريقيا سنوياً ما بين ٦٠ إلى ١١٥ ألف نفر ترحليه .

٢ — تكون مدة العقد بالنسبة لعامل التراحيل من ١٢ إلى ١٨ شهراً .

٣ — تلزم المناجم بعودة العمال إجبارياً ورغماً عنهم إلى موزمبيق .

٤ — تتقاضى البرتغال إتاوة قدرها ٤٤ شلناً عن الرأس الواحدة فى العام .

والشروط المذكورة هى السخرة بعينها لا لأنها تنفى التعاقد الحر بين العامل وصاحب العمل وفق المفهوم الرأسمالى فقط ، بل لأنها تقضى على حرية الإنسان الشخصية فى الإقامة والتنقل ، فقد كانت حكومة البرتغال الاستعمارية ترغم العمال على الانتقال للعمل فى مناجم الترنسفال بمقتضى لائحة شاذة تنص على عدم وجود أى مواطن من أهالى موزمبيق بلا عمل ، فتقوم الأجهزة البوليسية فى هذه المستعمرات بمطاردة المواطنين والقبض عليهم لنفس هذا الغرض ، وفى الوقت نفسه تملك البرتغال كافة الضمانات الكفيلة بعودة الآلاف من العمال الذين ترسلهم جبراً وقسراً للعمل فى جنوب أفريقيا وذلك وفقاً للشروط السابقة .

أن العودة الإكراهية لعمال التراحيل من جنوب أفريقيا إلى موزمبيق لاتعنى ضمان بقاء المزايا التى تحصل عليها البرتغال باعتبارها المقاول الوحيد لتوريد أنفار التراحيل فى موزمبيق ، ولكنها أيضاً

تمنى خوف الأقلية البيضاء التى تشكل الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا من توطين المزيد من العمال الأفارقة فى مناطق عملهم بجنوب أفريقيا ، هذا التوطين الذى سوف يساعد بغير شك على تلاشى علاقاتهم بالأرض والقبيلة ومن ثم يتحولون من أشباه عمال إلى عمال خاصة من الناحية الطبقية والاجتماعية ، حيث يدفعهم تيار الصراع الطبقى الدائم والمستمر إلى الكفاح المستميت ضد مستغليهم ومستعمريهم على السواء .

ثانيا : الثلاث محميات الانجليزية سابقاً : باستولاند، وبتشوانالاند وسوازيلاند فيقول تقرير مكتب علاقات الكومنولث البريطانى أنها وردت إلى جنوب أفريقيا ١٧٥ر١٠٠ عامل وتحصل سلطات المحميات على أتاوة قدرها ثلاثة جنيهات مقابل كل نفر تقوم بتوريده إلى جنوب أفريقيا .

ثالثا : جنوب أفريقيا .

رابعا : أفريقيا الاستوائية البريطانية سابقاً وهى روديسيا الشمالية « زامبيا حالياً » ونياسلاند وتنجانيقا « تنزانيا حالياً » وأوغنده . وهذه المناطق كانت قاصرة على توريد أنفار التراحيل إلى جنوب أفريقيا ومناجمها التى استوعبت الآلاف من هؤلاء الأنفار حتى ارتفع

عددهم من ١٥٫٤٠٥ نفر سنة ١٩٣٨ إلى أكثر من ١٧٥٫١٠٠ نفر سنة ١٩٥٩ ، وقدر أنه سيرتفع عام ١٩٦٠ إلى ١٨٠ ألف نفر سنوياً .

اجور عمال الترحيل الأفارقة

وفقاً لإحصائيات عام ١٨٩٠ كان أجر نفر الترحيلة هو ثلاثة جنيهات وثلاثة شلنات فى الشهر ثم انخفض هذا الأجر بنسبة ٣٠ ٪ فى ١٨٩٧ ، وفى عام ١٩٠٠ أصبح متوسط أجر النفر جنيها و١٧ شلناً ثم ارتفع فى عام ١٩٠٧ إلى جنيهين و١٤ شلناً وفى عام ١٩٤٣ أصبح جنيهين و١٩ شلناً ، ولم تزد هذه الأجور شيئاً فى مدى عشرين سنة . وكان آخر تقدير لأجر هؤلاء العمال هو ٣٩ جنيها و ٩ شلنات مقابل الترحيلة الأولى التى تقدر باثنى عشر شهراً و ٤٥ جنيها للترحيلة الثانية التى تقدر بثمانية عشر شهراً . وذلك بالنسبة للعامل الواحد بما فى ذلك أجرة سفره[1] .

عمال التراحيل فى الوطن العربى

وفى الوطن العربى تواجدت أيضاً ظاهرة عمال التراحيل وبخاصة فى مصر ، وسوف نتحدث عنها باستفاضة فى هذه الدراسة ، وكذلك

(١) دراسة حسين شملان .

فى العراق حيث ينشط عمال التراحيل بها فى موسم جنى محصول البلح لمدة ثلاثة شهور تقريباً ، ونظراً لأحوالهم الاجتماعية التى نظمتها الدول العربية فى سنة ١٩٥٦ قد اهتمت بدراسة مشاكل هؤلاء العمال وقدمت عدداً من التوصيات بشأنهم .

خصائص مشتركة

يبدو أن عمال التراحيل فى كل الدنيا لهم خصائص مشتركة من حيث النشأة والطبيعة الطبقيـة وظروف العمل والعادات وحتى الأمراض الاجتماعية والروحية والجسدية وذلك يتجلى فى الآتى :

١ — أنهم جميعاً من أهالى الريف وينتسبون اجتماعياً إلى كادحى الريف وفقرائه وأجرائه الزراعيين ويمارسون فلاحة الأرض وزراعتها وكذلك أشغال الإنشاءات وأعمال الحفر والردم بواسطة مقاولى الأنفار سواء فى حيرتهم أو بعيداً عن قراهم ومحل إقامتهم .

٢ — وهم عمال وأشباه عمال لارتباط بعضهم بالأرض من حيث الملكية الضئيلة وارتباطهم بشدة بالقبيلة والعائلة والقرية .

٣ — وإن أعمالهم موسمية باستمرار وقلما تسيطر عليهم البطالة بجميع أشكالها باستمرار .

٤ — تتفشى فى صفوفهم الأمراض التى تتولد من الجوع وسوء التغذية .

٥ — كما تتفشى فيهم الأمية والجهل والخرافة .

٦ — بحكم ظروفهم المعيشية البائسة لم يتمكن هؤلاء من ممارسة حياة إنسانية وليبقوا على حياتهم ارتضوا حياة الغربة الاجتماعية التى تبرزها مشاعرهم المتقاربة من مشاعر الغجر والبدو والرحل .

٧ — ومن ثم فالصراع الطبقى فى صفوفهم فى ركود وهمود .

٨ — أما عمال التراحيل فى البلاد التى اختارت الطريق الاشتراكى فإنهم يتعرضون حتما للتلاشى والذوبان بفعل التخطيط العلمى للقوى البشرية ، هذا التخطيط الذى سوف يقضى وإلى الأبد على ظاهرة التراحيل من الحياة الجديدة والمجتمع الجديد .

●

الفصل الثانى

نشأة عمال التراحيل فى مصر

العمل المأجور بالزراعة

يؤكد التاريخ المصرى قديمه وحديثه على السواء أن الفلاح المصرى حافظ على أرضه الخضراء كحبات عيونه ضد أخطار الصحارى التى تحيطها من كل جانب ، وفى خلال عملية الحفاظ على الأرض باشر بكفاءة خلاصة خبراته وتجاربه التى أوصلته إلى زراعة واستنبات المحصولات التى ساعدته على الاستقرار والرخاء . وأوضحت هذه التجارب أن الفلاح المصرى كان مصلحاً اجتماعياً وتعاونياً وأنه كان مهندساً بارعاً فى تنظيم عملية الرى والصرف التى تمت بكل فخر واعتزاز بطريقة تقدمية وتعاونية لدرجة أنها كانت تعتبر أول تجربة

هندسية ذات طابع جماعى فى العصور القديمة ، حيث تم حفر الترع والمصارف والمراوى والمسالك المائية بشكل جماعى ومشترك ، وحيث تمت الاستفادة بشكل جماعى ومشترك . وقد علق على ذلك الميثاق الوطنى بقوله :

« إن كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم ، يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيـــــدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف» .

والفلاح المصرى كذلك لم تتوقف شطارته ومهارته على الأرض وفلاحتها ، بل امتدتا إلى الأعمال الإنشائية التى كان صانعاً ماهراً بها تشهد على ذلك أعمال حفر القنوات والمسالك المائية وبناء السدود اللازمة للرى والصرف وفقاً لنظرية الأوانى المستطرقة التى عرفها فى سياق تجاريه العديدة . وتشهد بذلك أيضاً بناية الأهرامات والمعابد التى تمت كلها بواسطته ، ولذلك فإن الفلاح المصرى قد مارس بكفاءة وذكاء مهنة الفلاحة وصناعة الحفر والردم والتشييد والإنشاءات معاً ، وذلك منذ بداية الحضارة المصرية القديمة . ورغم ذلك فقد ظل الفلاح المصرى بعيداً عن ملكية الأرض بالمعنى العلمى الحديث

حيث كانت الأرض في جملتها مملوكة ملكية خالصة للملوك والأمراء والسلاطين الذين كانوا يعطون الفلاح حيازة صغيرة منها لزراعتها مقابل الحصول على جزء من ريعها ومقابل عمله وفلاحته لأرضهم .

وبعد الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧ قام السلطان سليم الأول بنزع ملكية الأمراء المماليك ووزعها على أتباعه من الجنود الغزاة الذين أقاموا في مصر وبعض الأمراء والمماليك من أنصاره ، وهذا يبين أن السلطان التركي كان مدركا لعلاقة الاقتصاد بالسياسة ، هذه العلاقة التي دعمت نظام حكمه ، ولذلك فقد اتخذ أيضا موقفاً مماثلا في مجال الحرف والصناعات المصرية ، حيث قبض على غالبية صناع الحرف وقام بترحيلهم إلى تركيا رغما عنهم قاصداً بذلك تطوير الصناعات التركية على حساب وأد واغتيال الصناعات المصرية .

ونتيجة للتوزيع العثماني للارض الزراعية المصرية تواجدت طبقة من الإقطاعيين للتمصرين لا تشبه طبقة الإقطاع التقليدي في أوروبا. والدليل على ذلك عدم وجود القنانة والإقطاعيات المغلقة في مصر ، وذلك باعتبارها من أهم سمات الإقطاع التقليدي، ومن ثم كان الفلاح المصري يحتفظ بشيء من حرياته المدنية وبخاصة حريته الشخصية في التنقل والإقامة وحريته الشخصية في الزواج والطلاق وإنجاب الأطفال ، هذا بخلاف الفلاح الروسي مثلا الذي كان يعيش حياة

القنانة الكاملة فاقدا بذلك جميع حرياته المدنية والشخصية ، وذلك حتى صدور نظام إلغاء القنانة فى روسيا عام ١٨٦١ . وهذا القسط من الحريات التى كان يتمتع بها الأجير الزراعى المصرى قد جعل علاقات العمل الاجتماعى السائدة فى مصر أكثر رقياً من العلاقات الإقطاعية الخالصة التى ترفض وتمادى الحريات المدنية الثلاث ، أى حرية الإقامة والتنقل،وحرية الزواج والطلاق والإنجاب وحرية العمل من حيث الرفض والقبول . وهذه الحرية الأخيرة بالذات كانت معرضة للسلب والنهب من قبل الكشاف والملتزم وشيخ البلد[1] .

ومن خلال علاقات العمل هذه المتطورة بالنسبة للظروف الإقطاعية نشأ العمل المأجور فى الزراعة حيث كانت الإقطاعيات والوسايا تعتمد فى زراعة الأرض وفلاحتها على عمل الأجراء الفلاحين الذين كانوا يتقاضون أجورهم على شكل أجور عينية من حبوب وبقول وخلافه أو على شكل قطعة من الأرض لزراعتها لأنفسهم . وكان هذا العمل المأجور ممتزجا إلى حد ما بالعمل الإكراهى أى بالسخرة ، وذلك بسبب ضآلة أحد عناصر الحريات المدنية المتمثل فى حرية العمل ولهذا فقد كانت القوة الاجتماعية المنتجة فى مصر تتمثل فى إنصاف العمال

---

(١) تاريخ الأقطار العربية ـ لوتسكى ـ الناشر دار التقدم موسكو ص ١٨ .

وأشباه العمال من أجراء الريف الذين كانوا يعيشون فى ظل الإقطاع المملوكى ذى الطبيعة الخاصة مما أدى إلى أن القوى المنتجة فى مصر لم يصبح أفرادها عمالا خلصا بالمعنى الحديث،وفى الوقت نفسه لم يكونوا أقنانا وعبيداً للأرض . وتتجلى هذه الطبيعة الخاصة للاقطاع المملوكى فى ما يلى :

١ — إن الإقطاع المصرى بعد زوال الدولة الأيوبية سواء كان مملوكيا أو تركيا لا يعتمد من الناحية الاقتصادية على علاقته بملكية الأرض ، بل على علاقته بريع الأرض .

٢ — وباعتبار أن عناصر هذا الإقطاع كانت وافدة على مصر فقد سيطر عليه إحساس قوى بأنه غريب ودخيل على الحياة المصرية مما أدى إلى جعله إقطاعا ضعيفا ومهزوزاً لا يمكنه مباشرة العلاقات الإقطاعية التقليدية .

٣ — وبالتالى لم تترسخ وقتها العائلة الإقطاعية فى الريف المصرى ولم تتوسع عدديا فى قراه وكفوره وعزبه حتى تمتلك السطوة والنفوذ للحفاظ على علاقات القنانة .

٤ — وكانت غالبية الإقطاعيين فى مصر تقيم فى المدن والبنادر بعيدا عن وسايلهم وعزبهم تاركين أمرها للخولة والنظارمن وكلائهم ومن ثم كانت قبضتهم ضعيفة على الأرض والفلاح .

٥ — القلق النفسى والاجتماعى الذى طغى على حياة الشخصيات الإقطاعية من عثمانية ومملوكية إلى حد عدم اهتمامها بالأرض والفلاح وذلك بسبب انشغالها الدائم والمستمر بالتآمر والحرب فيما بينهم ، هذه الحرب التى لم تتوقف إلا بعد مذبحة القلعة المشهورة التى دبرها الوالى محمد على ضد الأمراء المماليك .

٦ — يضاف إلى ذلك أن الدين الإسلامى يدعو إلى احترام الحرية الشخصية ، وفى مقدمتها الحرية العائلية ، هذه الحرية التى كان يحافظ عليها علماء الأزهر ويكافحوه .وذلك بعكس موقف الكنيسة ورجال الدين فى أوروبا . ويتضح موقف الكنيسة من مبررات القديس توما الاكوينى لوجود الرق ودفاع الكنيسة عن القنانة . وقد ترتب على هذه التبريرات وجود عادات وأعراف إقطاعية غير إنسانية على الإطلاق كان أبرزها حق السيد الإقطاعى فى قضاء الليلة الأولى لأية عروس من بنات الفلاحين ، فى هذا يقول أنجلز فى كتابه « حرب الفلاحين فى ألمانيا » :

« كان السيد يفرض تحكمه على شخص الفلاح نفسه وعلى زوجته وبناته تماما كما يتحكم فى ممتلكاته ، وكان له حق الليلة الأولى وكان يلقى بالفلاح فى سجن قلعته عندما يروق له ذلك ، وكانت آلات التعذيب تنتظر الفلاح هناك تماما كما ينتظر المحقق المقبوض

عليهم فى أيامنا هذه ، وكان يقتله أو يقطع رقبته عندما يروق له ذلك » .

وحتى لوثر نبى الإصلاح المزعوم يقول فى كتابه « ضد قطعان الفلاحين المجرمة النهابة » الذى نشره فى مايو ١٥٢٥ : « كل مايجب أن تتوخاه هو ألا توجد رحمة زائفة بالفلاحين ، فمن يعطف على من لا يعطف عليهم الرب ومن يريد الرب معاقبتهم وسحقهم ينتمى هو نفسه إلى العصاة ، وفيما بعد سيتعلم الفلاح نفسه أن يشكر الرب ... تقول الحكمة القديمة « إطعم الحمار وحمله بالأثقال واضربه بالسوط ». فالفلاحون لا يجب أن يعاملوا إلا بالعصا . إنهم حمقى لا يصغون للكلمة ، فليصغوا إذن للحديد والنار وهم يستحقون ذلك فلنصل من أجل أن يطيعوا ، وحيث لا يفعلون ذلك فلا يجب أن تكون هناك رحمة » .

ونعود فنقول إن الطبيعة الخاصة بالإقطاع المملوكى ساهمت بشكل أساسى فى عدم تواجد القنانة فى مصر ، وبالتالى عملت على ظهور العمل المأجور مبكراً فى المجال الزراعى حتى أصبح أداة من أدوات التعامل ، حيث كان يقدم كبديل عن الريع النقدى والعينى للأرض وكبديل للضرائب والالتزامات المالية للحكومة ، ولهذا

كان ولاة الأمور من الحاكم إلى الملتزم والكشاف وشيخ البلد يستخدمون الفلاحين فى مزارعهم وأعمالهم فى بعض الأحيان مقابل ما عليهم من ضرائب . وكان ذلك يتم بالسخرة والإكراه البدنى فى أغلب الأحوال ، كما يتم ذلك وللأسف حتى الآن فى تنفيذ الغرامات المالية التى تصدرها المحاكم ضد المواطنين والفقراء من عمال وفلاحين فى حالة عدم قدرتهم على تسديد مبالغ هذه الغرامات . وذلك عملا بالقانون الذى استورده لنا المدعو نوبار باشا من فرنسا فى عهد نابليون الصغير على حد تعبير الشاعر الفرنسى فيكتور هوجو .

وقد تأكد وجود العمل المأجور فى الزراعة بشكل واضح فى عهد محمد على حيث ظهرت البروليتاريا الزراعية بجانب البروليتاريا الصناعية لأول مرة فى قلب الحياة المصرية . يؤيد ذلك ما كتبه كلوت بك باعتباره شاهداً ومعايشاً لعهد محمد على فيقول : « وبعد أن حل محمد على محل الملتزمين توثقت عرى الاتصال بينه وبين الفلاحين . فمهدت هذه الخطوة الأولى لتنظيم الزراعة وتقرير أساليبها ، واستأجر الفلاحين للعمل فى الأرض بالمياومة إذ عين للواحد منهم قرشاً واحداً يومياً كان يدفع يومياً إما نقداً وإما أصنافاً من الحاصلات[1] » .

(١) لمحة عامة إلى مصر — كلوت بك — ترجمة محمد مسعود .

ولم يفعل محمد على ذلك صدفة أو اعتباطاً وإنما كان حلا مدروساً قصده زيادة الإنتاج والثروة القومية من خلال ظهور العمل الرأسمالى الحر تقريباً فى الزراعة والصناعة ، وكان أصحاب الفضل فى ذلك ولا شك هم المستشارون الفرنسيون من تلامذة سان سيمون الذين كانوا يخططون للوالى محمد على كل مشاريعه الهندسية والصناعية والزراعية وحتى الاجتماعية ، ونتيجة لذلك فقد زاد الدخل القومى فى مصر إلى ٦٠ مليون فرنك بعد أن كان لايزيد على ٣٥ مليوناً فى سنة ١٧٩٩ أيام الحملة الفرنسية[١] .

نشأة اشغال التراحيل

يقول الجبرتى فى حوادث شهر شوال سنة ١٢٢٤ (أغسطس سنة ١٨١٩) « سافر الباشا محمد على إلى جهة الاسكندرية بسبب ترعة الأشرفية » المحمودية حالياً وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين فأخذوا فى جمعهم وربطهم قطارات بالحبال . ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر ولو فيه الروح »[٢] وكان هذا العمل ذو الطابع الإكراهى بمثابة

---

(١) المرجع السابق .

(٢) عجائب الإثار فى التراجم والأخبار — عبد الرحمن الجبرتى .

النشأة الأولى لأشغال التراحيل البعيدة عن الجيرة فى مصر ، هذه الأشغال التى استمر تواجدها واتسع مجالها فى أيام محمد على الذى أنشأ شبكة واسعة من قنوات الرى والصرف وأقام القناطر الخيرية التى امتصت الآلاف من الأجراء الفلاحين فى عملية بنائها ، ولقد مات أغلبهم عندما انتشر فى صفوفهم مرض الطاعون عام ١٨٣٥ حتى توقفت عملية البناء نتيجة لهرب العمال الناجين من الموت إلى قراهم خوفاً من الإصابة بالطاعون ، كما فر من قبلهم لينان بك مدير الأشغال هارباً إلى الأقصر خوفاً على حياته ، وقد سبقه إليها الوالى محمد على وأفراد عائلته .

ويبدو أن محمد على قد استبد به طموحه الجنونى من أجل وجود سلطة مركزية حازمة لديها القدرة الكاملة فى إشاعة الضبط والربط فى عموم مصر ، ولكنه لم يجدها إلا بالنيل ومائه حيث نبهه مستشاروه الفرنسيون إلى ماسجله نابليون بقوله « ليس على وجه الأرض قطر لحكومته نفوذ فى الشئون الزراعية ، وبالتالى فى السكان ، كمصر ، فان سهول بوس (من مقاطعات فرنسا المشهورة بخصب تربتها) وبريا (إقليم صغير شرق باريس) بخصبها هطول الأمطار باستمرار فتأثير الإرادة فيها معدوم لهذا السبب ، أما فى مصر حيث الرى ليس إلا من الإجراءات الصورية التى لامهيمن عليها ، فالحكومة هى

الـكل فى الـكل[1] .

ويعلق كلوت بك على ما سجله نابليون فيقول « ذاك كلام ثقة عارف بحقيقة الأحوال ، وفيه من الأدلة ما يثبت ضرورة وجود نظام تنحصر السلطة بمقتضاه فى جهة مركزية ليتيسر الإشراف منها على إدارة الأشغال العامة » .

ويستطرد فيقول « شهد نابليون بنفســه ما ترتب على فوضى حكومة المماليك واختلالها من النتائج المشئومة على مصر ، ورأى ما كانت فيه من تفـكك الأوصال لحرمانها الوحدة المركزية وخلوها من نظام جامع ينطبق على المصلحة العامة ، فقد كان رئيس كل إقليم مستقلا تقريباً فى دائرة إدارته لا يعمل إلا ما يرضى شهواته ويوافق ما ركب فيه من حب التخريب والإفساد وطبيعة التوانى والـكسل والغفلة ، وكان لـكل مركز ، بل لـكل قرية ترع خاصة تصلح مع العناء لسد مطالب سكانها بدون أن تربطها بنظام عام للرى رابطة ما ، فـكان الملاك والمزارعون المجاورون لشواطىء هذه الترع يختصون أنفسهم بالمـاء يحتـكرونه احتـكاراً أو يبعثرونه كيفما شاءت أهواؤهم باعتبار أن المـاء يمر بأرضهم أولا فيحرمون الأراضى البعيدة نصيبها

---

(١) لمحة عامة إلى مصر ـ كلوت بك ـ ترجمة محمد مسعود ص ٦٩٧

من مزايا الفيضان وخيراته وكثيراً ما كان هذا الاغتصاب مثار النقار والشجار بين أهل القرى المتجاورة — وكثيراً ما كان ينتهى بسفك الدماء وإبادة الأرواح[1] » .

ومن ثم فقد انطلق محمد على بكل قواه فى تنفيذ أشغال الرى الكبرى مستهلا بذلك حفر ترعة المحمودية ويأخذها من فرع رشيد على مسافة ربع فرسخ من فوه ، وقد تم حفرها لغرض الملاحة فى عشرة شهور واشتغل بها قرابة ثلث مليون فلاح وأجير زراعى ، ثم ترعة الجعفرية المتفرعة من بحر شبين ويبلغ طولها خمسين كيلو متر وعرضها ستة أمتار ، ثم ترعة البوهية بحرى بلد وقادوس دقهلية وترعة مديرية البحيرة . ومن الأعمال الضخمة التى تمت إنشاء جسر متوسط عرضه ستة أمتار وارتفاعه متران على مسافة ٢٫٣٢٠٫٠٠٠ متر من امتداد النيل بين جبل السلسلة والبحر الأبيض المتوسط وعلى ضفتيه الاثنتين ، والغرض منه حجز ماء النيل فى مجراه . ويؤخذ من البيانات أن مكعب حجم هذا الجسر يبلغ ٢٧٫٨٤٠٫٠٠٠ متر مكعب وهذا الرقم يوضح مدى صعوبة العمل الشاق الذى حققه آلاف الأجراء الفلاحين فى أشغال الحفر والردم الخاصة بهذا الجسر .

---

(١) المرجع السابق ص ٧٠٢ .

وقد حقق الفلاح المصرى فى عهد محمد على إنجازات أسطورية فى مجال الرى والصرف وبلغ إجمالى عمليات الترع والجسور ١٠٤٫٣٥٦٫٦٧٦ متراً مكعباً .

وبجانب هذا فإن مجموع أعمال الحفر التى أجريت سنوياً فى السنوات الست الأخيرة من حكمه بمديريات القطر المصرى تتجلى فى الآتى :

المديريات	أمتار مكعبة	المديريات	أمتار مكعبة
إسنا	١٢٣٨٤٠٠	بنى سويف	١٤٩١٨٠٥
قنا	١٥٧٢٢٨٨	الفيوم	١٥٥٠٩٩٧
فرشوط	١٠٩١٣٦٨	الجيزه	٢٤٠٠٢٤٠
جرجا	١٠٤٥٩٩٦	قليوب	٢٢٠٠٧٨٩
السوهاجية	١٠٠٣٨٠٤	الشرقية	٣٩٤٣٦٧٨
أسيوط	١٧٤٦٥٢٣	المنصورة	٣٢٠١٤٣٦
منفلوط	١٩٦٧٩٤٢	منوف	٢٥٢٤٦٧٨
ملوى	١٨٤٢٣١٤	الغربية	٣٨٢٤٦٧٣
المنيا	١٩٧٨٣٢٤	البحيرة	٢٦٣٤٦٢٤
بنى مزار	١٦٥٠٧٠٩	الفشن	١٦٨٥٢٤١

ومجموع هذه الأعمال تبلغ ٣٣٩ر٣٧٩ر٤٠ متراً مكعباً من القسوية الترابية فى كل عام ، ولا يدخل فى هذا الحساب إصلاح الجسور وأعمال تطهير الترع ولكننا إذا فرضنا أن رقم ٠٠٠ر٠٠٠ر٤٠ من الأمتار المكعبة يعادل مجموع الأعمال السنوية ، ولما كان من المستطاع تقدير عمل العامل الواحد بمتر مكعب وكان موسم العمل فى السنة لا يتجاوز أربعة شهور فمن السهل أن نستنتج أن عدد العمال الذين يشتغلون كل عام فى إنشاء حفر الترع قد بلغ ٠٠٠ر٣٥٥ على أقل تقدير ، وذلك وفقاً لرأى كلوت بك .

ولم يتوقف طموح محمد على عند هذا الحد الأسطورى من أشغال الحفر والردم التى أنجزها الفلاح المصرى بفأسه ، بل تزايد هذا الطموح الجنونى نتيجة سكوت الفلاح ورضوخه ، هذا الفلاح الذى تم تسخيره لبناء القناطر والجسور وحفر المصارف اللازمة لإتمام مشروعات الرى والصرف . فبلغ إجمالى هذه الإنشاءات فى الصعيد ومصر الوسطى ١٤٠ر٤٧٥ متراً مكعباً . أما أشغال الوجه البحرى فبلغت ٠٠٠ر٤٨٩ متراً مكعباً .

وبفضل هذه الأعمال التى راعى فيها مبتكروها التوسع والسخاء وأنجزوها بسرعة نادرة أخذ الفيضان يعم الوجه البحرى شيئاً فشيئاً

ويوافى أرضه بعناصر الخصب والبركة فاتسع نطاقها وازدادت حاصلاتها . هكذا تحدث كلوت بك وقدم لنا أرقاما خرافية عن منجزات أشغال الحفر والإنشاءات التى حققها الأجير الفلاحى ، وذلك دون أن يقدم لنا أرقاما عن ضحايا هذه الأشغال التى تمت بالسخرة والكرباج كما لمح إلى ذلك الجبرتى مؤرخ الشعب المصرى ... ولا جدال فى أن هذه الإنشاءات ساعدت فى تحويل مساحات كبيرة من الأراضى ، من أرض حياض إلى أراض مستديمة الرى ، وبالتالى تكون صالحة للزراعة عدة مرات فى السنة ، وذلك لكى تتناسب مع احتياجات زراعة القطن الجديدة التى استحدثها محمد على واتسع فى زراعتها بهدف تحسين اقتصاد البلاد .

كما أنشأ هذا الوالى أيضاً بعض الطرق البرية المحدودة لأول مرة فى مصر التى لم تعرف النقل على المجلات منذ الفراعنة لانتفاء المسالك البرية بسبب الخوف من دخول الغزاة . وقد أنشأ الوالى هذه الطرق لتحقيق أمرين هامين أولهما تأكيد سلطته المركزية والعمل على استقرار الأمن فى أنحاء البلاد ، وثانيهما تنشيط حركة التجارة والصناعة فى مصر كلها .

وفور سيطرته على المياه وتوزيعها وعلى الطرق سواء كانت

برية أو نهرية سيطر أيضاً بشكل مطلق على الأراضى الزراعية التى حولها كذلك إلى مجال لأشغال التراحيل من خلال جعلها منشآت زراعية واسعة قام بتوزيعها بشكل يخدم ويدعم نظام حكمه كما فعل السلطان سليم الأول التركى ، حيث قام بتسريح أشخاص طبقة الملتزمين ووزعها على النحو التالى :

١ — أراضى الأبعديات التى كانت مملوكة لمحمد على وأسرته وكبار رجال جيشه وكانت تقدر مساحتها بمثنى ألف فدان .

٢ — أراضى الوسايا التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين وكانت تقدر بمائة ألف فدان .

٣ — أراضى المشايخ .. وكانت مساحتها ١٢٤ ألف فدان .

٤ — أراضى الرزقة التى منحها الوالى للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والعسكريين وكانت تقدر مساحتها بستة آلاف فدان .

٥ — أراضى الأثر التى تبقت وتم توزيعها على الفلاحين .

٦ — أراضى العربان التى أعطاها الوالى محمد على البدو[1] . .

---

(١) الأرض والفلاح ، ابراهيم عامر .

ولابد أن نذكر أن الأشغال الأسطورية فى مجال الزراعة والرى والإنشاءات قد تمت طفرة واحدة بدون حساب مدروس لعدد السكان العاملين فى مصر وقتئذ ، حيث كان عدد السكان سنة ١٨٢١ مليونين ٥٢٦ ألف نسمة امتصت منهم الصناعات الحديثة التى أقامها محمد على قرابة من ألف عامل وامتصت الجندية قرابة ٢٧٦٫٦٤٣ شخصاً وذلك لأول مرة فى تاريخ الشعب المصرى الذى لم يعرف الجندية وحرفة الحرب منذ الفراعنة ، وبسبب ذلك تعرضت المشاريع الإنشائية والزراعية إلى أزمة حادة فى تغذيتها بحاجاتها من الأيدى العاملة الزراعية.

ولكن محمد على كحاكم مستبد واجه هذه الأزمة باللجوء إلى السخرة المكشوفة قاضياً بذلك على الحريات المدنية والشخصية للأجير الفلاحى من أجل تغطية المشاريع الجديدة ، التى كانت فى حد ذاتها مؤسسات شبه دائمة لأشغال عمال التراحيل ، وذلك بمدها بكامل احتياجاتها من قوة العمل البشرى فى الريف التى كان حجمها لا يتناسب أبداً مع الأشغال المطلوبة التى كانت قاسية وصعبة من حيث بعدها عن إقامة الأجراء الزراعيين ، ومن حيث أنها كانت أعمالا موسمية مثل تطهير الترع والمصارف وإقامة السدود الترابية كل سنة كسد دمياط ورشيد ، وكزراعة القطن وعزقه وجنيه .

ولا شك أن أشغال التراحيل الجديدة ذات الطابع الإكراهى

كانت بمثابة كارثة تهدد الحياة الرتيبة المستقرة للفلاح المصرى الذى قضى حياته كلها فى منأى عن الترحال وعاملا فقط فى أشغال وفلاحة الجيرة . ومن هنا كان لا يرحب أبداً بأشغال التراحيل البعيدة عن قريته يتشبث بأرضها بحكم العادة الموروثة وبحكم التأثير النفسى العميق إلى حد أن الكثير من الفلاحين المجندين قد أصابهم مرض الحنين إلى أوطانهم وقراهم .

زواج بالعافية

أزاء السخرة التى أشاعها محمد على فى الحياة المصرية اضطر الفلاحون إلى مقاومتها بالهرب الجماعى، حيث هرب آلاف من الفلاحين من قراهم إلى العواصم والبنادر وإلى بر الشام وحيث هرب الكثير من العائلات الريفية من مواطنها إلى قرى نائية أو إلى العزب والكفور البعيدة خوفاً من تصيد أبنائها فى أشغال السخرة ، وبالذات العائلات المتخاصمة مع عمد البلاد ومشايخها الذين كانوا يملكون السلطة والنفوذ ، ويستطيعون شدهم فى أشغال السخرة ، ونتج عن ذلك تمزيق وحدة العائلات الفلاحية وتشتيت شملها فى عدد من قرى المديريات المختلفة مما أدى بالتالى إلى تفشى الخنوع فى الريف المصرى وقراه ، وفى الوقت نفسه واجه محمد على حالات الفرار والهرب هذه بعدد من التصرفات والأوامر والفرمانات التعسفية مثل :

١ — الأمر بسفر العمد ومشايخ البلاد إلى القاهرة والإسكندرية مرة كل عام لابحث عن الهاربين من الريف والقبض عليهم .

٢ — الأمر المنشور بالوقائع المصرية رقم ٢٩ سنة ١٨٥٩ والذى يقول بالحرف « إذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب ، أى يجلد ، ولا يقبل فى أى بلد إلا بتذكرة . وفى تواجده بدون تذكرة يلحق بالجهادية » .

٣ — فرمان آخر يقول نصه « إذا تحقق أن واحداً من الناس لم يرسل من عنده من الفلاحين فى ظرف شهر ، ويقبل من يأتى منهم من الآن فصاعدا ، فمن بعد التحقيق يجازى بصلبه وإعدامه » .

٤ — تحرك الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم باشا لغزو الشام بحجة تسليم الهاربين والفارين من الفلاحين المصريين[1].

ورغم هذا الإرهاب وتلك الحرب لم تتوقف مقاومة السخرة بالهرب والفرار مما دفع محمد على إلى محاولة حل مشكلة نقص الأيدى العاملة الزراعية بالعمل على زيادة سكان الريف وقراه عن طريق حل بيولوجى متعسف وغير إنسانى على الإطلاق لأنه يشبه الحلول التى

---

(١) إبراهيم باشا لمحمد بدران ، ص ١٥٤ .

تتم فى مجال المملكة الحيوانية بقصد الإكثار من النوع الحيوانى المطلوب . وقد تمثل هذا الحل فى الأمر الذى أصدره محمد على إلى عمد البلاد ومشايخها بإجبار شباب الريف وشاباته على الزواج بالعافية . والذين لا يقدرون على دفع الصداق يقدم إليهم الصداق المناسب . وبناء على هذا الأمر الذى يعادى أهم جانب من جوانب حريات الإنسان المدنية والشخصية وبخاصة حريته فى تكوين العائلة والزواج لجأ حكام القرى لتنفيذ الزواج الإجبارى بالعدة والكرباج .

الضرورة الزراعيـة

كان منتظراً بعد موت محمد على أن تختفى زحمة المشاريع الإنشائية والزراعية ، وبالتالى تتوقف أشغال التراحيل الإكراهية ولكن هذا لم يتم بسبب تواجد المصالح الأجنبية المتصلة بالزراعة ، هذه المصالح التى كانت ترى فى السخرة أسلوباً اقتصادياً مناسباً لتنفيذ مشاريعها الزراعية والإنشائية فى مصر ، وبسبب الاهتمام المتزايد بزراعة القطن بعد ارتفاع أسعاره فى السوق العالميـة مما دفع ملاك الأبعديات والوسايا إلى تحويلها إلى ورش رأسمالية فى الزراعة ولهذا ظهر على الفور شعار الضرورة الزراعية لضمان إمداد مجال العمل الزراعى والإنشائى بالأيدى العاملة الريفية عن طريق الإكراه والسخرة .

ووفقاً لشعار الضرورة الزراعية فقد تم تسخير آلاف الفلاحين في حفر ترعة الإبراهيمية التي اشتغل بها مائة ألف عامل زراعي لمدة ست سنوات ، وتم كذلك تطهير المحمودية بواسطة ١١٥ ألف عامل لقوا معاملة أفضل حيث أمرت الحكومة المديريات التي تمر بها الترعة بإعداد المأكل والمشرب اللازمين لهؤلاء العمال ، ولهذا انتهت هذه العملية بسلام دون موت الكثير من العمال ، ويبدو أن السبب في وجود هذه المعاملة الحسنة بعض الشيء هو محاولة تخفيف حدة السخط الشعبي على أشغال السخرة التي مات بسببها الكثير من الفلاحين وكذلك الخوف المزعوم على القوى البشرية العاملة والمنتجة في الريف هذه القوى التي أسرفت الحكومة وقتئذ في استهلاكها بشكل جنوني في حفر وتطهير ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميـــل بواسطة ٣٠٠ ألف عامل سنوياً ،هذا بخلاف تسخير ٢٤ ألف عامل لمدة ثلاث سنوات في إنشاء خط مصر — اسكندرية خدمة لمصالح الإنجليز وتسهيلا لحركة مواصلاتهم إلى الهند عبر مصر .

السخرة المقننة

بمقتل الوالي عباس باشا فقد الإنجليز صديقاً حميماً لمصالحهم في مصر في حين حصل منافسوهم الفرنسيون على خير صديق لمصالحهم هو

والى مصر الجديد سعيد باشا الذى تعلم وتتلمذ فى فرنسا . وهكذا فاز الفرنسيون بامتياز حفر قناة السويس مصحوباً بحقهم فى تغليف كل تصرفاتهم الاستغلالية فى مصر بغلاف القانونية والشرعية حتى يتمايزوا عن الإنجليز ، وذلك باعتبار أن فرنسا لا تصدر السلاح والحراير والعطور فقط ، بل تصدر القوانين والتشريعات كدليل على حضارة الرأسمالية الفرنسية فى عهد نابليون الصغير . ومن ثم وردت إلينا فرنسا فوراً عند بدء حفر القناة عينة من تشريعاتها البغيضة ممثلة فى لائحة استخدام العمال المصريين فى أشغال حفر قناة السويس المحررة فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٦ التى هى بمثابة تقنين للسخرة فى حفر القناة طبقاً للامتياز الذى منحه والى مصر لفرديناند دى لسبس الرئيس المؤسس لشركة قناة السويس[1] .

وكانت اللائحة تبدو من حيث الشكل والنصوص كدليل على تحقيق علاقات اجتماعية جديدة ومتقدمة عن العلاقات السائدة فى مصر وقتئذ ، لأنها صيغت بطريقة توحى بأن العمال الخاضعين لها سوف يحصلون على حقوقهم كعمال أحرار ، لدرجة أن الوالى سعيد باشا كان مزهوا بها عندما قال بمناسبة إصدارها « إنها من أجل ضمان

---

(١) السخرة فى حفر قناة السويس — دكتور عبد العزيز الشناوى

حسن معاملة المصريين الذين يستخدمون هناك » .

ولكن الحقائق التاريخية أكدت أن هذه اللائحة التى هى أقدم وثيقة عمالية فى مصر كانت لائحة كاذبة ومظهرية القصد منها تغليف السخرة بالشرعية والقانونية . وهذه بعض نصوصها :

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعاً لطلبات مهندسى الشركة .

المادة الثانية : تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال الخير بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف وثلاثة قروش فى اليوم بخلاف الجراية التى تصرف من قبل الشركة ويقدر ثمنهـــا بقرش صاغ . والعمال الذين يقل عمرهم عن إثنى عشر سنة تكون أجورهم قرشا واحداً ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

المادة الثالثة : لاتزيد المقطوعية المفروضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى .

المادة السادسة : تلتزم الشركة بإسكان العمال فى سكن ملائم . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم إلى ساحات،

حفر القناة على حساب الشركة ويدفع لكل عامل مريض أجر قدره قرش ونصف طوال مدة المرض . وذلك فضلا عن العناية الطبية .

المادة الثامنة : الصناع الفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتى الأحجار والحدادين ومن اليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذى تدفعه اليهم الحكومة ، وذلك خلاف الجراية المجانية .

ولا خلاف على أن هذه اللائحة وما تضمنته من نصوص تؤكد مدى دهاء وشره الرأسمالية الفرنسية أيام نابليون الصغير ، هذه الرأسمالية التى كانت ظامئة إلى مزيد من الإستغلال والإستعمار بعد أن تخلت عن رايات الحرية والأخاء والمساواة ، وبعد أن ذبحت الآلاف من عمال باريس الشجعان فى ثورة عام ١٨٤٨ فقد هرولت بعد ذلك عبر أوحال المجازر لتحقيق أطماعها الإستغلالية داخل فرنسا وخارجها ، ففى الداخل تعرض العمال لأبشع إستغلال كما تعرض الفلاحون للديون والخراب . هذا الخراب يتم وفقا للقانون المدنى الفرنسى الذى يرتب كل قرارات المحاكم واجراءات البيع بالمزاد العلنى ، ولهذا تحول الفلاحون الفرنسيون وقتئذ إلى سكان كهوف حيث كان يسكن ستة عشر مليون فلاح فرنسى ومعهم نساؤهم وأطفالهم فى أخصاص وأكواخ . وفى الخارج إحتلت فرنسا الجزائر

وحصلت على إمتياز حفر قناة السويس مع إعطائها الحق فى تسخير الشعب المصرى بواسطة اللائحة المظهرية المستمدة من قوانين فرنسا هذه القوانين نفسها التى حاصرت عمال فرنسا وفلاحيها بالبؤس والخراب ولذلك فليس من الصدفة أن يقول ثلاثة من كبار رجال القانون فى فرنسا عن اللائحة المذكورة « أنها تمثل السخرة المقننة » .

بداية اشغال التراحيل الحرة

فجأة توقفت لائحة إستخدام العمال فى حفر القناة بسبب معارضة السلطان العثمانى والإنجليز وعليه توقفت عمليات تغذية ساحات حفر القناة بالعمال عن طريق الحكومة المصرية . وأزاء هذا التوقف المفاجئ اضطرت شركة القناة إلى النزول بنفسها إلى أسواق العمالة الريفية ولجأت إلى الإجراءات التالية :

أولا : أصدرت بيانا باسم ديلسبس يدعو فيه العمال المصريين للعمل بالحفر فى ساحات القناة على أن يكون الأجر بالإنتاج ويتراوح ما بين ٦ و ٨ قروش يوميا ، ويعد بإباحة الشعائر الدينية . وطبعت الشركة ٣٩٠ إعلان بهذا المعنى ووزعتها على المحطات وفى القطارات .

ثانيا : أنشأت الشركة مكاتب لتوريد الأنفار فى طنطا ودمياط والمنصورة والزقازيق والقاهرة وأسيوط وقنا . وكان مندوبو هذه المكاتب يتجولون فى الأرياف بحثا عن عمال التراحيل .

ثالثا : تخصيص موظف يتحدث اللغة العربية هو يوسف فرنونى، ومعه مندوب من المقاول العام وذلك لتسهيل عمليات حشد العمال لإرسالهم إلى القناة[1] .

وكانت هذه وسائل لترغيب عمال الزراعة والتراحيل للعمل فى حفر قناة السويس وهى بمثابة أول عرض حر بالمفهوم الرأسمالى يقدم إلى سوق العماله الريفى فى مصر . ومن ثم فهى البداية الأولى لأشغال التراحيل الحرة فى مصر أيضاً ، وذلك من حيث أن عمال الزراعة والتراحيل يلتحقون بحفر القناة كعمال أحرار لا تربطهم بأصحاب العمل غير علاقة تعاقدية وقانونية على أساس إعلان ديلسبس السابق ذكره .

مصلحة اللصوص

فى لمح البصر تلاشت واختفت علاقات العمل التعاقدية الحرة

---

(١) المرجع السابق .

فى ساحات الحفر بالقناة بفضل مصالحة اللصوص الانجليز والفرنسيين بعد شراء الانجليز عدداً ليس بالقليل من أسهم شركة القناة بواسطة بيت روتشيلد الانجليزى ، وقد بوركت هذه المصالحة من قبل السلطان العثمانى والوالى المصرى على السواء ، وعلى الفور عادت السخرة من جديد تغطى كل حياة الشعب المصرى ، حيث بدأت ساحات حفر القناة تستقبل العمال بالآلاف حتى ارتفع عددهم من ٧٠٤٩ عاملا فى مايو ١٨٦٠ إلى ١٤٫٦٩٧ عاملا فى نهاية العام ، وفى عام ١٨٦٢ كانت التراحيل الإجبارية تتوافد تباعا على ساحات الحفر التى كانت تستقبل ما بين ٢٠ ألف إلى ٢٢ ألف عامل شهرياً وفقا لتنفيذ اللائحة التى أصبحت سارية المفعول من جديد ، حيث كانت ترسل أنفار التراحيل فوراً بمجرد إرسال الطلب إلى مدير المديرية ، وذلك تحت الإشراف الكامل لنظارة الداخلية وكل أجهزة الأمن فى البلاد[1] .

وحشية الراسمالية الفرنسية

بدت وحشية الرأسمالية الفرنسية من خلال عدد من المظاهر . أولها الجوع الذى عاناه العمال المصريون ، وذلك باعتراف فوازان بك كبير مهندسى المشروع بسبب ضآلة الأجور التى لم تف بنفقات إطعام العمال

(١) نفس المرجع .

حيث قامت الشركة بتنفيذ الجانب السلبي والاستبدادى من اللائحة فقط بدليل أن الأجر الفعلى للعامل فى ساحات الحفر كان يتراوح ما بين ١٥ مليما وعشرين مليما يوميا فى حين أن اللائحة حددته بمبلغ أربعة قروش . وفى الإعلان الذى وزعتــه الشركة فى عموم القطر المصرى تحدد هذا الأجر بمبلغ يتراوح ما بين ٦ و ٨ قروش يوميا . وثانيها العطش إذ كان الماء شحيحا ويوزع بالبطاقات وكانت حالات التجمهر تحــدث عند توزيعه لندرته وقلته . وثالثها تفشى المرض والأوبئة فى مواقع العمل بشكل دائم إلى درجة وفاة طبيب مصرى أصابته العدوى أثناء مباشرة عمله فيها[1].

ومن المؤسف أن حكومة الوالى سعيد باشا لم تستحث الشركة الفرنسية بهذا الخصوص عملا بنصوص اللائحة وأسوة بالمعاملة الطبية والمناسبة التى يلقاها العمال الشوام والأجانب فى حفر القناة ، حيث أكدت هذه المعاملة وجود تفرقة بين العمال الوطنيين والأجانب حتى فى حالات الكوارث المرضية والوبائية بدليل ما حدث فى منطقة الشلوفة التى اجتاحها وباء الدوسنطاريا فى شتاء ١٨٦٨ وكان بهـا ٦٫٥٩٦ عاملا مصريا مات منهم بسبب الوباء ٤٤٩ عاملا فى حين

(١) نفس المرجع .

كان عدد العمال الأجانب فى هذه المنطقة ١٢٨ر٦ عاملا مات منهم ٤٤ عاملا فقط ، وذلك نتيجة للرعاية الطبية والغذائية لهؤلاء العمال الأجانب دون زملائهم العمال المصريين[1].

وفضلا عن هـذا العذاب الذى تعرض له العمال المصريون فى حفر القناة فقد عايشهم الخوف وصاحبهم الرعب من جراء تفشى الاستبداد البوليسى الذى كان يباشره بنذالة الضابط المصرى اسماعيل بك حمدى المسئول عن الأمن فى ساحات الحفر والقائم بوظيفة ملاحظ العبيد ، فقد كان الجلد والسجن وإزالة الشوارب أمور تتم لأتفه الأسباب وكان ذلك الضابط يزهو بعمله الإجرامى فى خدمة أسياده الفرنسيين فقام بتحويل السجن الذى يشرف عليه إلى متحف مفتوح لزيارة السياح الأجانب ، وكان ذلك بقصد إبلاغ الرأى العام فى البورصات والبنوك وأحياء المال الأوروبية بواقع الضبط والربط فى ساحات حفر قناة السويس ، وإنها أى شركة القناة موفقة فى مهمتها وحازمة فى إدارتها وبالتالى فعلى رجال المال فى أوروبا أن يشتروا أسهم قناة السويس ، وهم مطمئنون .

---

(١) المرجع السابق .

يقول الدكتور محمد صبرى « أن العصيان الذى قام به الجنود المسرحين كان مظهراً قوياً من مظاهر الإستياء الذى عم الشعب المصرى بسبب أعمال السخرة فى القناة » . ولا جدال فى أن هـذا العصيان الذى تم فى قلب ساحات حفر القناة بواسطة الجنود المسرحين من أبناء الفلاحين كان يمثل قمة المقاومة والعمل النضالى ضد السخرة ومن هنا فهو دليل على نمو الصراع الطبقى وتطوره لدى إجراء الريف الذين قاوموا باستمرار السخرة . ولـكن بشكل هين لا يتعدى الهرب الجماعى فى الليالى القمرية . ففى ليلة واحدة هرب ٦٢ عاملا وفى الليلة التالية هرب ١٩٩ عاملا[1] .

إن هـذا العصيان العمالى الذى تجاهله كل مؤرخى الطبقة العاملة المصرية لا تـكمن أهميته فقط فى أنه أول وأبرز عمل جماعى قام به العمال فى مواجهة مستغليهم فى ساحات حفر القناة وفى قلب الحياة الإقطاعية المصرية . ولا تـكمن كذلك فى أنه تسبب فى هز وزلزلة مكانة شركة قناة السويس مما اضطرها إلى اللجوء إلى أحدث الطرق الإعلا ية التى تمثلت فى إرغام رؤساء العمال وشيوخهم على إصدار

---

(١) نفس المرجع .

بيان كان القصد منه إظهار الشركة بأنها تجلب الماء اللازم للعمال وتوزع عليهم الطعام حسب طلبهم وتدفع الأجور حسب المقطوعية ، وأن العمل يؤدى بالاختيار ، ولا يوجد أى مريض أو سجين من العمال . .

ولكن تكمن أهمية هذا العصيان المبكر أيضاً فى أنه حدث نضالى للعمال تجاوز حدود الزمان والمكان اللذين وقع فيهما بفعل الأهلية الخاصة للقائمين به كجنود سابقين فى الجيش المصرى قبل أن يكونوا عمالا فى ساحات حفر القناة . . وهذه الأهلية هى أهلية قتالية وثورية تولدت فى سياق ممارستهم أعمال الحرب والقتال التى هى لحظة حاسمة فى المعرفة الإنسانية لأنها لحظة أخذ وعطاء حيث أخذ الإنسان المصرى سيطرته على الجندية وأعمال الحرب مضموناً إجتماعيا وقوميا . وقد برز هذا المضمون فى تمرد وعصان الجنود المسرحين الذين تحولوا إلى عمال فى حفر القناة ، ضد أساليب السخرة والعمل الإكراهى ثم فى مظاهرة الضباط الفلاحين ضد حكومة نوبار باشا أيام الخديو إسماعيل وفى مشاركة الجيش فى ثورة عرابى وقيادته لها وأخيراً فى ثورة ٢٣ يوليو . .

السكان والأرض الطيبة

لم تستمر أزمة الأيدى العاملة الزراعية وذلك نتيجة لزيادة السكان فى نهاية القرن الماضى ، هذه الزيادة التى حرم أغلبها من أرضنا الطيبة لسببين أولها أنها كانت تفوق الزيادة فى الأرض الزراعية التى كانت مساحتها عام ١٨٢١ مليونيين و ٢٢ ألف فدان بينما كان عدد السكان مليونيين و٥١٦ ألف نسمة . وبذلك كان نصيب الفرد من الملكية ٢٠ قيراطا من الأرض ، وفى عام ١٩٦٠ لم تزد مساحة الأرض الزراعية عن ٥ ملايين و٩١٨ ألف فدان فى حين زاد عدد السكان إلى ٢٦ مليون نسمة ، وبذلك إنخفض نصيب الفرد من الأرض إلى النصف وأصبح حوالى عشرة قراريط . وهذا يبين أن عدد السكان ارتفع عشر مرات فى أربعين سنة فى حين أن الأرض لم تزد غير مرات ثلاث طوال هذه المرحلة الزمنية . ويتبدى السبب الثانى فى عمق الظلم الإجتماعى الذى فرض على الشعب المصرى من قبل أسرة محمد على المتحالفة مع الإستعمار البريطانى فقد كانت الوسايا والأبعديات المملوكة الاقطاعيين تستحوذ وحدها فى عام ١٨٤٤ على أرض مساحتها حوالى مليون ونصف فدان ، علما بأن الأرض الزراعية وقتها لم تكن تزيد كثيراً على ثلاثة ملايين فدان ، هذا بخلاف ما كان يملكه الإنجليز من أراضى زراعية بلغت مساحتها

فى عام ١٨٤٠ قرابة ٢٤ ألف فدان . وبخلاف ما كان فى حوزة عمد القرى ومشايخها من أراضى منحها لهم الوالى محمد على كشمن لإخلاصهم وولائهم لنظام حكمه وتبلغ مساحتها ٥٪ من مساحة الأراضى الواقعة فى زمام القرى . .

وبعد الإحتلال البريطانى لمصر بأربعة أعوام زادت مساحة الأراضى المملوكة الإقطاعيين من غير أسرة محمد على بحيث أصبحت تمثل ٣٠٪ من الأراضى المزروعة ، وكانت هذه الزيادة ثمناً لخيانة هؤلاء الإقطاعيين وموقفهم المعادى للشعب والثورة العرابية ، وذلك من أسر الفقى وسلطان وعبد الغفار وغيرهم كما إرتفع بشكل ملحوظ عدد الذوات والأكابر من أعيان الريف الذين كانوا يملكون أكثر من ٥٠ فدانا ، وذلك إلى ١١٫٢٢٠ مالكا فى عام ١٨٩٤ ثم إلى ١٢٫٤٨٠ مالكا فى عام ١٩١٤ وزادت مساحة أراضيهم إلى ١٫٩٩٧٫٠٠٠ فدان فى عام ١٨٩٤ ثم إلى ٢٫٣٩٧٫٠٠٠ فى عام ١٩١٤ . . وهذه الأرقام تشير إلى أن ١٢٫٤٨٠ مالكا كانوا يملكون قرابة نصف الأرض فى حين أن الملايين العديدة من السكان كانت تملك النصف الباقى . .

كما أن اللصوص والمغامرين الأجانب زادت أراضيهم زيادة

كبيرة فـى عام ١٨٨٧ أى بعد فشل الثورة العرابية زادت إلى ٨١٬٢٢٥ فدانا وبعد عشر سنوات زادت هذه المساحة إلى ٥٥٠٫٠٠٠ فدان وفى عام ١٩٠١ أصبحت ملـكيات الأجانب للارض التى تزيد مساحتها على خمسين فدانا تمثل نسبة ٤٢٫٦٪ من مجموع أراضى محافظة القنال و٣٢٪ من مجموع أراضى مديرية البحيرة ..

وهذه الأرض الزراعية التى كانت ملـكيتها مباحة لأفراد أسرة محمد على وحاشيتها من إقطاعيين وذوات وأكابر ، والتى كانت مباحة أيضاً لـكل المغامرين واللصوص الأجانب ، كانت محرمة على الفلاح المصرى . كان مـكتوبا ومقدراً على الفلاح المصرى أن يفلح ولا يملك .

تزايد المعدمين وفقراء الريف

كان الشىء الذى تحقق بفضل وجود اللائحة السعيدية والإحتلال البريطانى لمصر هو تحديد الطبقات الاجتماعية فى قلب الريف المصرى من خلال علاقات الملـكية والإنتاج ، ومن خلال الموقف الوطنى عموما فقد كان الوضع الطبقى فى الريف قبل ذلك متداخلا ومتشابكا بحيث لم يـكن بارزاً فيه غير خط إجتماعى واحد يميز المتخمين عن الفقراء والـكادحين ..

أما الوضع الطبقى بعد صدور اللائحة وإضفاء الشرعية والقانونية على ملكية الأرض ثم تأكيد هذه الشرعية وتلك القانونية فى ظل الإحتلال البريطانى لمصر ، فلا يمكن تحديده بمعنى تحديد جغرافية مصر الإجتماعية ، إلا على أساس علاقات الملكية وحسب الموقف الوطنى . وعلى هذا فأصحاب العزب والوسايا ممن كانت أسماؤهم مقرونة بألقاب الباشوية والبكوية ومواقفهم موالية للانجليز هؤلاء كانوا يشكلون طبقة الإقطاع فى مصر ،أما ما عداهم فهم من الفلاحين الذين أنقسموا أيضاً تبعا لعلاقات الملكية إلى طبقات إجتماعية مختلفة ، ومن ثم فقد تغير المدلول الطبقى لتعريف الفلاحين الذى أصبح تعريفاً عموميا يتدرج تحتة طبقة الفلاحين الأغنياء الذين يزرعون أراضيهم ويفلحونها بواسطة العمل المأجور ، وطبقة الفلاحين الصغار الذين يفلحون أرضهم أساسا بأنفسهم،وطبقة فقراء الفلاحين الذين يملكون قراريط من الأرض لا تكفى معيشتهم مما يضطرهم إلى بيع قوة عملهم فى أشغال الزراعة والتراحيل ، وأخيراً طبقة الإجراء الزراعيين أى طبقة البروليتاريا الزراعية .

وعند بداية هذا التحديد الطبقى حظيت الطبقات الغنية من المتخمين فى الريف بحالة تمدد مستمر فى حجم ملكيتها للارض

بدليل الزيادة الملحوظة لعدد أغنياء الريف الذين كانوا يملكون أكثر من خمسين فدانا بينما تعرضت الطبقات الكادحة والفقيرة فى نفس هذا الريف إلى حالة إنكماش شديد فى ملكيتها للارض قذف بالآلاف المؤلفة من الفلاحين الفقراء إلى خارج نطاق الأرض والملكية ، يؤيد ذلك زيادة عدد المعدمين فى الريف الذين أصبحوا من الناحية الطبقية عمال زراعة وتراحيل يعتمدون فى معيشتهم على بيع قوة عملهم إلى الأخرين ، وكذلك زيادة عدد فقراء الريف وكادحيه من مالكى القراريط القليلة الذين كانوا مجبرين على العمل جزءاً من الوقت لدى الملاك والمقاولين ، ولهذا فهم يعتبرون من الناحية الطبقية أنصاف عمال وفلاحين كادحين .

والملاحظة الجديرة بالذكر أن زيادة العمال وأشباه العمال فى الريف تتسم بالاستمرار ، ففى عام ١٩٠٧ كان عدد عمال الزراعة والتراحيل يمثل نسبة ٣٦٫٣٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ٢٫٢٥٧٫٠٠٥ فى عام ١٩١٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠٫٤ ٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ٢٫٣٨٧٫١٨٣ فرداً ، وقد استمر تزايد هؤلاء العمال حتى وصل عددهم فى عام ١٩٣٧ إلى مليون ٤٥٧٫٢٦٧ عاملا ، وفى عام ١٩٤٥ وصل هذا العدد إلى أكثر من مليونى عامل . وفى عام ١٩٥٢ أصبحوا يزيدون كثيراً على هذا العدد .

وكذلك فقد إزداد فقراء الريف وكادحوه عدداً وفقرا ففى عام ١٩١٦ كان هناك مليون فلاح فقير ، متوسط ملكية كل منهم ٤٢ ٪ من الفدان . وفى عام ١٩٢٧ وصل هذا العدد إلى مليون ونصف يملك الواحد منهم أقل من نصف فدان . وفى عام ١٩٣٦ أصبح عددهم مليونا و ٠٠٠ر٦٧٧ متوسط ملكية الواحد منهم ٤١ ٪ من الفدان علماً بأن مليوناً و ٠٠٠ر٣٠٠ فلاح منهم كان لايزيد متوسط ملكيتهم عن ٣٠ ٪ من الفدان . وفى عام ١٩٥٠ تضخم هذا العدد إلى مليون و ٣٣٩ر٩٨١ فلاحاً يملك الواحد منهم ٣٩ ٪ من الفدان .

الراسمالية تغزو الريف

بدأت الرأسمالية الأجنبية تخطط لغزو الريف المصرى حتى فى عهد محمد على الذى استدان بعض الأموال من البيوتات الأجنبية فى الاسكندرية[1] هذه البيوتات التى استطاعت الاستحواذ على ملكية آلاف الأفدنة من الأراضى الزراعية أيام محمد على نفسه .

---

(١) بنوك وباشوات : دافيد لاندرز — ترجمة د . عبد العظيم أنيس ص ٩٤ .

ولذلك لم يأت عهد إسماعيل إلا وقت شهد الريف المصرى غزواً شاملا من قبل الرأسمالية الأجنبية ، وذلك باعتبار أنه خير مجال استثمارى واستغلالى فى مصر الاقطاعية وقتئذ وقد نجح هذا الغزو من حيث وصوله بسهولة وسرعة إلى أعماق الريف ، ومن حيث حماية نشاطه واتساعه وامتداد عمره ، حيث كانت ضمانات الحصول على أراضى زراعية واسعة بالمجان أو شبه المجان مسألة يسيرة عن طريق أسرة محمد على ، وحيث كانت الأيدى العاملة الزراعية كثيرة جداً ورخيصة جداً ، ومن هنا كان من الميسور إنشاء مزارع قطنية مربحة للغاية تستطع منافسة القطن الأمريكى .

وعلى الفور أخذ الغزو الرأسمالى للريف مواقع حصينة وثابتة على شكل تفاتيش زراعية حديثة أشبه ما تكون بورش صناعية ، وعلى شكل شركات زراعية تشرف وتدير فلاحة آلاف الأفدنة ، ويساند هذا وتلك رأسمالية ربوية يمثلها عدد من البنوك كان أبرزها البنك العقارى المصرى الذى تأسس سنة ١٨٨٠ بفضل ثلاثة من كبار المرابين اليهود فى مصر وهم « سوارس » و « رولو » و « قطاوى » ، وذلك بالمشاركة مع ثلاثة بنوك فرنسية كبيرة . وكان نشاط هذا البنك مخيفاً جداً حيث بلغت قيمة سلفياته منذ إنشائه حتى سنة ١٩١٠ قرابة ٥٢٫٥ مليون جنيه مقابل رهن

١٫١٥١٫٤٢٣ فدانا أى ثلث مســاحة الأراضى المزروعة فى مصر كلها .

اثار الغزو

وقد حقق الغزو الرأسمالى للريف آثاراً هامة تبـدو فى عدد من المظاهر ، أولها تفشى الأساليب الرأسمالية فى العملية الزراعية بالريف المصرى إلى حد أن الوسايا والأبعديات المملوكة للاقطاعيين قد تأثرت بهذه الأساليب مما جعلها تلجأ إلى شراء العمل المأجور الخالص من السخرة والعمل الإكراهى أسـوة بما تفعله الرأسمالية الأجنبية التى وجدت فى العمل المأجور الحر أسلوباً مناسباً لفلاحة الأرض وزيادة إنتاجها وخاصة بالنسـبة لزراعة القطن التى تتطلب مهارات فلاحية وفنية لا يمـكن الحصـول عليها إلا عن طريق العمل الحر ، وثانيها تطور علاقات الإنتاج الإقطاعية فى الريف بشـكل جزئى ورسمى من خلال إعلان ديلسبس دعوة العمال للعمل فى حفر القناة بطريقة تعاقدية حرة ، وبمقتضى الأمر الذى أصدره الوالى سعيد باشا بإعفاء الفلاحين الذين يعملون فى الأبعديات والجفالك وعزب كبار الملاك من السخرة ، وكذلك بمقتضى قانون إلغاء السخرة الصادر فى عام ١٨٨٩ . وثالثها ، قيام الوجود الفعلى والنظرى لســوق العمل

الحر فى الريف . يؤكد ذلك إعلان ديلسبس وأمر سعيد باشا المشار إليهما من قبل . ورابعها ، تواجد ظاهرة البطالة بكل أشكالها وصورها كنتيجة لتواجد سوق العمل الريفى ، الذى كان يعانى نشاطاً فى العرض وخمولا فى الطلب . ويشهد على ذلك الإرتفاع المستمر فى فائض عمال الزراعة . خامسها ، من جوف هذه البطالة تولدت ظاهرة عمال التراحيل الاختيارية إسماً . حيث اضطرت الآلاف المؤلفة من الأجراء الزراعيين إلى الهجرة والترحال عن قراهم وجيرتهم للبحث عن العمل حتى لا يموتوا جوعاً . وسادسها ، استمرار الأشغال الإنشائية والزراعية بشكل موسمى وذلك مثل أشغال حفر الترع والمصارف وتطهيرها وإنشاء الطرق واستصلاح الأراضى ومثل عزق القطن وشتل الأرز . وسابعها ، نشأة الوجود المهنى لعمال التراحيل الذين احترفوا مهنة الحفر والردم بجانب احترافهم العمل الزراعى . وثامنها ، ظهور رأسمالية المقاولات فى مجال الأشغال الإنشائية والزراعية .

راسمالية المقاولات

ورأسمالية المقاولات فى مصر هى ثمرة من ثمار الغزو الذى نظمته الرأسمالية الأجنبية لريفنا لاستغلاله بطريقة طفيلية لم تعرفها مصر

قبل حفر قناة السويس . فهذه الرأسمالية لا تمارس نشاطاً تجارياً أو زراعياً أو صناعياً ، بل تمارس نشاطاً شاذاً هو التجارة بالبشر ، أى شراء البشر ثم بيعهم بعد الحصول على ربح وسمسرة ، وذلك بواسطة نظام المقاولات الذى كان نظاماً احتكارياً وقابضاً على سوق العمالة الريفى بشدة وإحكام بحيث لا يصل إليه أحد إلا عبر مسالك هذا النظام الذى يبدو من الناحية المظهرية كشكل تنظيمى لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل إلا أنه كان فى الواقع نظاما إحتكارياً لممارسة النخاسة والرق الحديث بدليل أن مقاولى الأنفار لايقومون بشراء قوة العمل لدى عمال الزراعة والتراحيل لاستهلاكها بأنفسهم ، بل بهدف بيعها والاتجار فيها ، بمعنى أنهم يتممون عملية الشراء هذه من أجل عملية بيع أخرى سبق الاتفاق عليها ، وذلك بدون علم العمال أصحاب قوة العمل المشتراه ، ولهذا فقد كان هذا البيع وذاك الشراء نوعاً من النخاسة لأنه يشبه إلى حد ما بيع وشراء جماعات العبيد بغير علمهم وبغير إرادتهم .

وعلى هذا الأساس المنافى لحرية العمل كان يتم التعاقد على تشغيل عمال التراحيل بعيداً عنهم بحيث لم يكونوا طرفاً مقابلا فى هذا التعاقد باعتبارهم أصحاب قوة العمل المباعة كما يتم عادة فى مجال عمال الصناعة ، حيث يتم هذا التعاقد القانونى الحر والمباشر بين العامل باعتباره مالكا

لقوة العمل وبين الرأسمالى باعتباره مالكا للنقود، وطبعاً كان هذا يعنى غياب العلاقات التعاقدية القانونية فى مجال عمل الزراعة والتراحيل عموماً. بينما كانت ولا تزال تسودهم علاقات اجتماعية متخلفة تحمل سمات التبعية والأبوية، بل والإكراه.. فضلا عن هذا فالدور الوظيفى لرأسمالية المقاولات يبدو سلبياً خالصاً لعدم اشتراكها فى الإنتاج مباشر أو غير مباشر وبشكل إشرافى أو غير إشرافى. وكل صلتها بالعملية الإنتاجية تتم من خلال الورقة المحترمة جداً والمقدسة جداً التى تسمى عقداً هذا العقد الذى يحظى بالتقدير فى الحياة الرأسمالية لدرجة نعته بشريعة المتعاقدين حتى ولو كان تعاقدا غير إنسانى وغير أخلاقى وضارا بمصلحة الجماهير العاملة كما كان يتم فى عقود توريد عمال التراحيل.

تصنيفة المقاولين

نتيجة للربح الجنونى والسهل الذى كانت تحققه رأسمالية للقاولات، فقد ظل مجال المقاولات عموما فى بادىء الأمر حكرا على الخواجات الأجانب والمتمصرين لتمتعهم بقوانين المحاكم المختلطة ولم تدخل عناصر الرأسمالية المصرية هذا المجال الطفيلى إلا بعد ثورة ١٩١٩ حيث حصدت هذه الرأسمالية لنفسها كل ثمار الثورة، ومن ثم بدأت تبحث عن الربح فى كل مجالات الحياة بما فى ذلك مجال

المقاولات الذى تضخم نشاطه وأصبح يضم العديد من مقاولى التراحيل الكبار والمتوسطين والصغار المعروفين بسواقى الأنفار ، وكان من أبرز شخصيات هذا المجال أحمد باشا عبود وسمعان وطراد ودوس وعلوى وزاموم وأخنوخ بك فانوس والكونت صعب والبارون منشة وصيدناوى وملحم ومرشاق وأنيس سراج الدين ووديع ماطى وغيرهم . وهؤلاء هم كبار مقاولى الأنفار الذين تربعوا فوق قمة التسلسل الاستغلالى فى مجال التراحيل لانتسابهم اجتماعياً وطبقياً إلى الرأسمالية الكبيرة التى كانت تشارك فى حكم مصر من خلال تحالف الإقطاع ورأس المال الممثل فى الأحزاب الرجعية كحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى والجناح اليمينى من حزب الوفد المصرى .

بورصة توما

نتيجة تضخم مجال مقاولات التراحيل تواجدت بورصة خاصة به كان مقرها القهوة التى يملكها الخواجة توما اليونانى بميت غمر باعتبارها أكبر موطن لعمال الزراعة والتراحيل فى مصر ، حيث يقرر محمد الجمال رئيس الاتحاد التعاونى بميت غمر سابقاً بأن عدد عمال التراحيل فى قرى مركز ميت غمر قد وصل فى ١٩٤٦ إلى قرابة ستين ألف عامل ، ويرى يحيى زغلول الرئيس السابق لمجلس مدينة ميت غمر بأن عدد هؤلاء العمال فى عام ١٩٦٤ كان يفوق عدد عمال

الترحيل فى القليوبية والبحيرة والفيوم وبنى سويف ، علماً بأن عدد عمال التراحيل فى الجمهورية فى نفس العام وصل إلى ٢٠٠ ألف عامل منهم ١٢٠ ألف عامل بالدقهلية . وأن ٧٥ ٪ من هؤلاء يوجدون فى مراكز ميت غمر وأجا والسنبلاوين . وذلك حسب تقديرات وزارة العمل .

ومن هنا كانت بورصة توما المحل المختار الذى يتركز فيه معظم نشاط رأسمالية المقاولات فى مصر عموماً ، وكانت بمثابة سوق يتحدد فيها أسعار الأنفار وقيمة العمولة والسمسرة لكل من المقاولين وجلابى الأنفار ، وبالتالى تتم فيها المساومات والتعاقدات الخاصة بجلب وتوريد أنفار التراحيل الذين لم يعرفوا فى جملتهم طريق هذه البورصة لأنهم لم يكونوا أبدا طرفاً مباشرا فى هذه التعاقدات حيث يتم بيعهم وشراؤهم عادة كما تباع الأشياء ، وهذه هى النخاسة بعينها.

التخصص المهنى للتراحيل

نزولا على حكم العادة ومتطلبات العمل والمهنة ظهر التخصص فى أشغال التراحيل ، حيث وجد العمال الفواسة وشيالوا المقاطف . فالشيال يكمل عمل زميله الفواس ويتبادلان العمل أثناء المقطوعية . وعمال الكوريك ،وهؤلاء يقوم الواحد منهم بعمل الفواس وزميله الشيال فيقوم بالحفر والردم معاً بواسطة الكوريك ، ويشتغل

بالكوريك عامل الترحيلة الصعيدى والبحراوى إذا كان العمل فى أرض جافة ، أما إذا كانت الأرض رطبة فلا يستطيع العامل الصعيدى العمل بها . وعمال الدوكوفيل ، وهؤلاء يقومون بنقل أتربة الحفر والردم بواسطة قاطرة صغيرة يدفعونها بأيديهم على قضبان حديدية وهذا العمل من أشق أعمال التراحيل . وعمال الدريسة المؤقتون ويقومون بأعمال تجديد قضبان السكك الحديدية فى الوجهين القبلى والبحرى بواسطة مقاولى الأنفار ، وأغلبهم من عمال التراحيل فى محافظتى قنا وسوهاج. والعمال الدباشة وهم شيالو الأحجار وأعمالهم تتطلب قوة ومهارة خاصة . وعمال المكدان ويعملون فى أشغال رصف الطرق بالأسمنت أو البازات. وعمال تكسير القصب ويعملون فى تكسير القصب وتقشيره وشحنه بالقطارات إلى مصانع السكر ، وهم من عمال التراحيل الصعايدة . وعمال المشروعات الزراعية وهم الذين يقومون بأعمال زرع القطن وعزقه وجنيه ، ويعملون أيضاً فى شتل الأرز وحصده وكذلك فى حصد القمح ، وفى موسم حلج القطن يعملون بالمحالج بواسطة مقاول الأنفار. ومما يذكر أن الأحداث والنساء يشتغلون بكثرة فى بعض أشغال التراحيل، وبالذات فى أشغال الزراعة والحفر والردم وأعمال محالج القطن .

كرباج المقاول

تلجأ الرأسمالية عادة فى كل مشروعاتها إلى إيجاد وظيفة مهمتها الردع والزجر للعمال فى مواقع العمل والإنتاج ، وهذه الوظيفة كانت وما زالت شائعة فى أشغال التراحيل ، وذلك بقصد تـكثيف العمل والمقطوعية بواسطة إشاعة الخوف فى ساحات العمل ، حيث كان شاغل هذه الوظيفة الرادعة باعتباره كرباج المقاول يهمه جعل ساحة العمل والتشغيل هذه ساحة جهنمية لاعتصار المزيد من عرق العمال وجهودهم ، ولا يشغل وظيفة كرباج المقاول عادة غير القتلة وقطاع الطرق من أشقياء الريف ، وذلك مقابل أجور وإكراميات سخية وذلك على أساس أنهم الرؤساء المباشرون للعمال فى مواقع العمل المختلفة ، ويطلق عليهم الخولى ، والريس ، والميال .

وبجانب الوظيفة الرادعة ابتدعت رأسمالية المقاولات وظيفة أخرى حافزة هى وظيفة « القيدة » أى العامل الذى يقود فرقة من العمال أثناء العمل والمقطوعية بقصد زيادة الإنتاجية عن طريق إثارة حماس العمال بفضل ما يقدمه العامل القيدة من قوة المثل فى العمل والمقطوعية ، حيث كان يوضع القيدة على رأس فرقة من عشرة عمال أو أكثر على أن يتحقق قبلهم مقطوعية مكثفة وعالية لتـكون نموذجاً ومثلا لعمال فرقته الذين يجب عليهم الوصول إلى مستوى هذه

الإنتاجية مهما كلفهم ذلك من جهد وعناء بفضل هذا الحافز الشيطانى الذى يولد فى نفوسهم حماساً أشبه بالانفعال الذى اختلط فيه الحماس بالغضب والسخط والغيرة بالحقد والكراهية نحو العامل القيدة الذى يتم اختياره من العناصر الشابة ذات المهارة والقوة الجسمانية الخارقة وذلك كله نظير إكرامية لاتتعدى القروش المعدودوات .

وقبل أن ننهى حديثنا عن نشأة أشغال التراحيل فى مصر نقول فى إيجاز أن أشغال التراحيل بدأت بشكل عام إكراهية ومقرونة بالسخرة البغيضة ، ورغم تطور العلاقات الاجتماعية فلم تواكبها علاقات متقدمة ، ولهذا لن أغالى إن قلت أن العلاقات التى مازالت تغطى حياتها بها سمات من العبودية والإقطاعية بدليل تواجد الوظائف الرادعة السابقة الذكر ، هذه الوظائف التى قد تواجــد نظيرها فى العصور القديمة ، حيث كان الملوك والأسياد ينتقون بعض الشغالة من العبيد ليجعلوهم وكلاء عنهم فى تنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى . وهؤلاء الوكلاء كانوا يتحولون بالطبيعة إلى سياط تلهب ظهور أخونهم العبيد وكان الملك سليمان واحدا من الملوك الذين اهتموا بوجود هذه السياط البشرية . فقد جاء فى العهد القديم أنه قام بتعيين ثلاثة آلاف وستمائة من الوكلاء على تشغيل العبيد أثناء بناء قصره فى أورشليم .

الفصل الثالث

حياة عمال الزراعة والتراحيل

السخرة والعمل الانشائي

ظلت السخرة بوجهيها السافر والمستتر مرتبطة تاريخيا بالعمل الإنشائي والزراعي بحيث صاحبت سيرته الطويلة منذ آلاف السنين عبر كل النظم الاجتماعية التي عاشت على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

والعامل الرئيسي في ارتباط السخرة بالعمل الإنشائي والزراعي ليس الضرائب التي ابتدعتها الدولة القديمة ، والتي كانت بتحصيلها عن طريق انتزاع العمل الجسماني في إقامة المشاريع الإنشائية والزراعية

كما يزعم السادة علماء الاجتماع البورجوازيون الذين يهمهم جداً أن يؤكدوا أن الإنسان المسخر ليس عبداً ولا قناً ولا عاملا وإنما هو مجرد إنسان حر لم يدفع ما عليه من ضرائب للدولة ، بمعنى أنه مجرد إنسان مدين فقط . وذلك بقصد تعمية الجماهير عن حقيقة الانقسام الطبقي والصراع الطبقي في الحياة والمجتمع. أما العامل الرئيسي في ذلك فهو ممارسة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان باعتبارها القاسم المشترك في العبودية والإقطاع والرأسمالية ، وباعتبارها تمثل جوهر العلاقات الاجتماعية في هذه النظم الاجتماعية الثلاثة حيث كانت هذه العلاقات الاجتماعية تعبيراً عن تقسيم المجتمع إلى طبقات سيدة وظالمة — وإلى طبقات مسودة ومظلومة من العبيد والأقنان والعمال الذين حفروا بأظافرهم أعمق أعماق الأرض بواسطة السخرة التي فرضت عليهم وفقاً لعلاقات استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وليس وفقاً لعلاقات حقوقية وقانونية ومدنية بسبب مديونيتهم للدولة . يؤيد ذلك أن حالات السخرة التي فرضت على الفلاحين المصريين في عهد محمد على وسعيد باشا لم تفرض عليهم بسبب ديونهم للدولة ، ولكن فرضت عليهم لانتمائهم اجتماعياً إلى الطبقات المسودة والمقهورة في المجتمع ، هذه الطبقات التي قامت بتغذية كل أشكال السخرة في كل العصور.

والشعب المصرى من أقدم الشعوب التى تعرضت للسخرة ، وبالذات فى الأعمال الإنشائية والزراعية بسبب النشأة المبكرة جداً للدولة المركزية فى مصر بفضل النقلة الحضارية للمجتمع المصرى من الشيوعية البدائيـــة إلى العبودية التى هى أول شـكل اجتماعى من أشـكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان إذ انقسم المجتمع المصرى إلى جماعات من الناس يستطيع بعضها أن يمتلك عمل الآخرين ، بل ورقابهم على الدوام » وهذا يعنى انقسامه إلى طبقات ذات مصالح اقتصادية متنافرة لأول مرة فى التاريخ ، ومن ثم أصبحت مصالح الأسياد تختلف عن مصالح العبيد والأقنان اختلافا كان يتعمق يوماً بعد يوم حتى وصل إلى حالة التناقضات المستعصية لدرجة استحـالة التوفيق بينها موضوعياً ، وعندئذ فقط تواجدت الدولة كمظهر لهذا كله »[1].

والدولة المصرية كأى دولة قديمة كانت عبارة عن هيئة لتنظيم العنف بغية استثمار العبيد الأقنان لمصلحة الأسياد عن طريق تقنين

---

(١) الدولة والثورة ـــ لينين ، الأعمال الـكاملة باللغة العربية ، الناشر دار التقدم بموسكو ١٩٦٧ .

الظلم الاجتماعى وإضفاء الشرعية على ممارسته ، ولهذا اكتسبت الدولة ورجالها صلاحيات السلطة العامة المحاطة بالخوف والقداسة معاً ، وبالتالى أصبحت وظائفها ذات احترام خرافى وبمقتضى هذه السلطة العامة فرض العمل الاكراهى على الشعب المصرى الذى سخر فى بناء الأهرامات والمعابد ، وفى حفر قناة السويس وبناء القناطر والسدود ، وفى حفر آلاف الترع والمصارف والرياحات وفى شق الكثير من الطرق وتمهيدها ، وكانت هذه المنشآت التى تثبت كفاءة شعبنا المصرى وقدرته العظيمة فى التشييد والتعمير والبناء هى فى الوقت نفسه إمارة ساطعة على تسخيره حيث تذكرنا بلسعات السياط التى كانت تستقبلها أجساد أجدادنا بناة هذه الإنشاءات الرائعة ، هؤلاء الأجداد الذين عاشوا ويلات السخرة المعمرة فى مصر مما جعلهم غرباء عن الحياة والمجتمع .

بصمات السخرة فى ريفنا

رغم حضارة القرن العشرين ما زالت بصمات السخرة المقيتة تغطى الريف المصرى بكفوره وعزبه وقراه ، حيث كان هذا الريف وما زال مسرحاً لوقوع حوادث الاعتداء ذات الطابع الوحشى على عمال الزراعة والتراحيل ، ففى حالة عدم طلوع العامل مع الترحيلة

بسبب خارج عن إرادته كأعذار المرض أو عدم القدرة على إعداد الزوادة فإنه يخطف من بيته أمام أهله وذويه لكى يشحن مع الترحيلة وكأنه شىء من الأشياء ، وهذا الخطف يتم عادة مصحوباً بالضرب والإهانة أمام كل أهالى القرية بما فى ذلك حضرة العمدة الذى كان يبارك هذا الاعتداء غير الإنسانى فى أغلب الأحيان مجاملة المقاول ورجاله الأشرار ، وفى الحالات التى لا يتمكن فيها المقاول ورجاله من اختطاف بعض العمال المتخلفين عن الترحيلة كانوا يلجأون للنيل منهم بالعمل الكيدى والتآمرى كالقتل وحرق الزرع ، أو استعمال سلاح الكمبيالات البيضاء التى يحررها المقاول دائماً لربط عماله ، هذا السلاح الذى كان يؤدى إلى حبس عمال الزراعة والتراحيل وبيع منقولاتهم الهزيلة إن وجدت بفضل قضايا الحجز والتبديد التى يرتبها سلاح الكمبيالات البيضاء ، حيث كان يتم الحجز على أشياء وهمية وغير موجودة أصلا لدى العمال ، وذلك بمعرفة العمدة وشيخ البلد والمحضر الذين يساهمون فى توريط العمـــال بحيث لا يمكنهم أبداً الإفلات من الوقوع فى جريمة التبديد الموجبة للحبس قانوناً .

وكانت المعاملة الوحشية لعمال الزراعة والتراحيل تبدو أكثر وضوحاً فى تفاتيش الأمراء والإقطاعيين السابقين ، مثل تفتيش البرنس إسماعيل داوود ، ومثل تفتيش عائلة البدراوى التى كان

يتم فيها تحت سمع وبصر سلطات الأمن خطف العمال وإرغامهم على العمل الإكراهى تحت إشراف القتلة والأشقياء ومثل تفتيش الموم المسمى بعزبة الفردوس التى كانت تضم سجناً خاصاً بتأديب عمال الزراعة والتراحيل الذين يرفضون العمل فى هذا الفردوس اللعين .

الزوادة وأكله الطرى

هل تعرفون كيف يعيش عامل الترحيلة .. ؟ أنه يعيش بأبخس أجر يأخذه عامل . أنه يعيش على البتاو والبصل . هذا ظلم اجتماعى ضد الدين وضد الإنسانية . وضد طبيعة البشر ، هذا ماقاله عبدالناصر عن الظروف التى يعيشها عامل الترحيلة الذى يذهب للعمل فى البرارى والصحارى حاملا فأسه وزوادته التى هى عبارة عن جوال به خبز البتاو الردىء المصنوع من الذرة المخلوطة بالحلبة . وبه كذلك محلبة المش والمخلل . هذه هى زوادته التى يعتمد عليها فى تغذية نفسه طوال مدة الترحيلة . وهى على هذا النحو تافهة القيمة الغذائية لعدم تعادلها على الإطلاق مع قيمة ما يبذله من تعب وجهد ، ولفقرها الشديد جداً لخلوها من المواد الغذائية المناسبة ، ولا يقتات العامل طوال مدة الترحيلة غير وجبة واحدة غنية بعض الشىء بمحتواها الغذائى وهذه الوجبة التى يطلق عليها « أكلة الطرى » ترسل إلى أغلب العمال من

ذويهم عن طريق المقاول وتـكون عادة عبارة عن فطيرة أوفطيرتين أو بعض الرقاق أو طاجن من الأرز المعمر باللبن .. وفى كثير من الأحيان كانت تنتهى زوادة العامل قبل انتهاء الترحيلة ، ولهـــذا كان يضطر إلى التسول ، وإلى أكل بعض الأعشاب والنباتات البرية ، وهذا هو حال عمال الزراعة والتراحيل فى البلاد النامية عموماً[1].

ونعود إلى الحصيلة الغذائية التى يتناولها عامل الترحيلة من زوادته يوميا فنجدها قرابة ألف جرام من خبز البتاو المصنوع من الذرة وهى تساوى حوالى ٢٤٠٠ سعر حرارى . وقرابة مائة جرام من المش المنزوع الدسم،وهى تساوى أيضاً حوالى ١١٥ سعرا حراريا وبذلك فإن جملة ما يحصل عليه العامل من قيمة غذائية خالصة لاتحقق غير ٥١٥ سعرا حراريا ، علما بأن عامل الترحيلة يحتاج يوميا إلى ٤٥٠٠ سعر حرارى كحد أدنى، وذلك على أساس أن أعمال الزراعة والترحيلة من الأعمال الشاقة التى تحتاج غذاءا مضاعفا ومتنوعا ،ومع العلم بأن العامل الذى يبذل جهدا بسيطا وعاديا يحتاج يوميا إلى

---

(١) مجلة السلام والاشتراكية ، يوليو ١٩٦٥ .

٣٠٠٠ سعر حرارى على أن تحتوى هذه الكمية على مائة جرام بروتين ثلثها على الأقل بروتين حيوانى ومائة جرام من الدهن هذا بخلاف الفيتامينات والأملاح والمعادن المطلوبة لحياة الجسم وبنائه .

وبسبب النقص الشديد فى غذاء عامل الزراعة والتراحيل عموماً ، وذلك من حيث الكمية والكيفية والتنوع ، فإن بناءه الجسمانى يتعرض باستمرار لعملية هدم شديد ومستمرة حيث يحرم هذا الجسم يومياً من قرابة ألفى سعر حرارى هـــذا بخلاف حرمانه من مزايا البروتينات الحيوانية والنباتية ومن الدهنيات والفيتامينات والأملاح والمعادن اللازمة ، كما أنه يتعرض أيضاً لحالة أخرى من الهدم من جراء تفشى الأمراض والطفيليات فى جسمه بسبب ظروف عمله واستعماله مياه البرك والترع والمصارف فى برارى الدلتا .

الأجور الهزيلة

... وهكذا نرى أن الفرق بين فئات الشعب المصرى كبير جداً وبين وظاهر وواضح ، فمن فلاح مسكين لا يملك من الأرض شيئاً ويعمل فى أرض سواه بما لا يسد له رمقا ولا يقيه من جوع وبرد إلى مالك غنى يحوز ألف فدان وأكثر ، ومن فلاح فقير يملك بعض الفدان أو فدانا أو إثنين أو ثلاثة على الأكثر إلى ثرى من كبار

المالكين قد تجاوزت الفدادين التي يملكها العشرة آلاف أو أزيد ، ومن فلاح يعمل طوال اليوم فى الحقل لقاء قرشين أو قرش ونصف القرش فى الأيام العادية ، ولقاء خمسة قروش فى موسم القطن ، إلى ابن غنى يصرف بلا حساب ويرى الجنيهات كيفما انفق ، هذا ما كتبته جريدة « الحساب » الاشتراكية فى ٦ مارس عام ١٩٢٥[١] عن التفاوت الطبقى فى الريف المصرى وعن الأجور المزيلة التى كان يتقاضاها عمال الزراعة والتراحيل بعد ثورة ١٩١٩ التى قدموا خلالها أعز التضحيات وأغلاها فى حين خانها تحالف الإقطاع ورأس المال من أجل مصالحه وأطماعه التى ظهر بعضها فى المشاركة فى رأس مال الشركات الزراعية والإنشائية المملوكة لرأس المال الأجنبى والمتمصر، ولهذا أصبح مثلا الخائن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء المصرى رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية الجديدة ، وهى شركة انجليزية زراعية كانت تملك ٤٨٢٥ فدانا[٢] . وأصبح جلاد الشعب اسماعيل باشا صدقى رئيس الوزراء عضواً فى مجلس إدارة شركة كوم امبو الزراعية ، وعضواً فى شركة الأشغال والمبانى وهى شركة انجليزية

---

(١) تاريخ الحركة النقابية المصرية — عبد المنعم الغزالى ص ٩٨ .

(٢) الأرض والفلاح لابراهيم عامر .

كان رئيسها سبنكس باشا مفتش الجيش المصرى سابقا ، وأصبح حسين سرى باشا رئيس الوزراء عضواً أيضا فى مجلس إدارة شركة كوم امبو الزراعية هذا بخلاف غيرهم وغيرهم من الباشوات والبكوات المنتفعين بثورة ١٩١٩ .

والحديث عن تطور أجور عمال الزراعة والتراحيل يتطلب منا العودة إلى عهد محمد على حيث كان أجر العامل الزراعى قد تحدد بقرش واحد يوميا ، وفى أيام حفر قناة السويس حددت لائحة العاملين بها أجر العامل بحوالى أربعة قروش يوميا ، ثم ارتفع هذا الأجر إلى ثمانية قروش وفقا لإعلان شركة القناة بدعوة العمال المصريين للعمل بها بعد تعطيل اللائحة السابقة ، ولكن الشركة لم تنفذ هذا ولا ذاك إلا فى حدود ضيقة وفى فترة زمنية قصيرة حيث كانت الأجور الفعلية والسائدة تتراوح ما بين ٤٣٢ مليما و٦٢٥ مليما فى الشهر وحتى بعد إلغاء السخرة عام ١٨٨٩ ،حيث اعتمدت سلطات الاحتلال البريطانى ٤٠٠ آلف جنيه فى السنة كأجور لعمال المشاريع الزراعية والإنشائية ، وذلك على أساس أن متوسط أيام العمل بالنسبة لهؤلاء العمال لا يتعدى مائة يوم فى السنة . وأن عدد العمال المطلوبين لإنجاز هذه المشاريع هو ٢٣٤٫٦٤٣ عاملا . وأن هذا يعنى أن الأجر اليومى للعامل لا يزيد على ١٨ مليما يخصم منها كل عمولات المقاولين .

ولكن ماحدث فعلا هو تخفيض عدد العمال المطلوبين إلى ٢١٢ ألف عامل كانت أجورهم الإجمالية تقدر بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه ويعنى هنا أن أجر العامل كان يتراوح بين ١٢و١٣ مليما فى اليوم[1].

ومن ثم فالأرقام السابقة تدلنا على تناقص أجور عمال الزراعة والتراحيل فى ظل الاحتلال البريطانى عن أجورهم منذ ثلاثين سنة أثناء حفر قناة السويس. وتدلنا على تناقصها بشكل صارخ حتى عن أجور زملائهم العمال الأفارقة الذين كانوا يعملون فى مناجم جنوب أفريقيا كما سبق أن ذكرت.

تطور أجور عمال الزراعة والتراحيل

وتظل أجور عمال الزراعة على حالتها تقريبا فلا تتحسن إلا بقيام الحرب العالمية الأولى. حيث اضطرت الجيوش البريطانية بعد هزيمتها فى موقعة غاليبولى وقبلها أى فى عام ١٩١٥ بالتحديد إلى الاستعانة بعمال التراحيل الصعايدة. كتب الليفتيننانت كولونيل البريطانى ب. ج. ايلجود يقول « أن الصعيد ينتج رجالا ذوى بناء جسمانى

---

(١) تاريخ الحركة النقابية المصرية لعبد المنعم الغزالى ص ١٥ .

رائع ولا يضارعهم إنسان آخر فى قدرتهم على الاحتمال ، فهم يؤدون الأعمال اليدوية فى يسر وسهولة ، ولـكنهم يبلغون حد الاعجاز فى أعمال الحفر، وهى الأعمال التى كانت الحملة تتطلبها بالذات حينذاك ولـكن مع اتساع العمليات الحربية تزايد طلب عمل التراحيـــل والصعايدة والبحاروة على السواء. وذلك بشكل جنونى حتى تحول إلى سخرة مفضوحة » .

تحدثنا الأهرام الصادرة فى مارس ١٩١٦ فتقول « وجد العمال العاطلون الفرصة سانحة الالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التى تعطى الفاعل « عامل الزراعة والتراحيل » أجرة فى اليوم لا تقل عن سبعة قروش »[1] ، وإذا نظرنا إلى ماقالته الأهرام عن ارتفاع أجر الفاعل أى عامل الزراعة والتراحيل فإننا نفهم أن الاجراء الريفيين قد ارتفعت أجورهم عن ذى قبل ، ولـكنها هبطت مرة أخرى بعد ثورة ١٩١٩ كما قالت جريدة الحساب المصرية فى عام ١٩٢٥ بسبب خيانة الرأسمالية المحلية حيث حصلت على كل الثمار الاجتماعية لهذه الثورة مشاركة مع الإقطاع .

---

(١) تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، أمين عز الدين ص ١٤٩ .

وبعد الحرب العالمية الثانية لم تزد هذه الاجور على خمسة قروش يوميا للعامل ، وذلك فى سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فى حين أن أيام عمله كانت تتراوح ما بين ١٥٠ و ١٨٠ يوما فى السنة ،وهذا يبين أن الاجر السنوى لعامل الزراعة والتراحيل كان يتراوح فى هذه الايام بين ٧٫٥ و ٩ جنيها ، بينما كان أجر زميله عامل الصناعة والتجارة والخدمات يصل إلى ٣٥ جنيها فى السنة وفقا لإحصائيات ١٩٤٢ . وحتى عمال الزراعة والتراحيل فى محافظتى قنا وأسوان لم تزد أجورهم الفعلية عن خمسة قروش يوميا،رغم الأمر العسكرى الصادر فى ١٩٤٥ بشأن تحديد أجرهم اليومى بعشرة قروش بعد تفشى وباء التيفود بينهم مما أدى إلى موت الآلاف منهم ، وكان ذلك محاولة من الملك فاروق نفسه الذى ذهب لزيارة مناطق الوباء لترضية الرأى العام الذى فاض فى الغضب واستبد به السخط بفضل دعاية المنظمات الشيوعية واليسارية وإثارتها لمأساة ضحايا التيفود فى مناطق زراعة القصب وصناعة السكر المملوكة للرأسمالية الأجنبية فى محافظتى قنا وأسوان .

ولذلك عاش هؤلاء العمال عيشة الفقر المطلق . لا لأن أجورهم لم ترتفع مع ارتفاع الأسعار فى أيام الحرب العالمية الأولى والثانية وبعدها ، بل لأن هذه الأجور كانت منخفضة جداً بالنسبة لأسعار

ما قبل الحرب الأولى ، وهذا الفقر كان عميقاً فى حياتهم لضآلة أجورهم إذا ما قورنت بأسعار المعيشة الضرورية . بدليل أن متوسط أجورهم الشهرية فى سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت لا تزيد عن ٧٥ قرشاً فى حين أن مصلحة الإحصاء المصرية قدرت فى سنة ١٩٤٢ أن ما يحتاج إليه عامل وزوجته وأربعة أولاد اشراء طعامهم وكسائهم يجب ألا يقل عن أربعة جنيهات و ٤٣ قرشاً ، وذلك وفقاً للأسعار الرسمية وليس وفقاً لأسعار السوق السوداء[١] .

ومع تطور الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر تحسنت أجور عمال الزراعة والتراحيل تحسنا طفيفا فى عهد حكومة الوفد الأخيرة فى سنة ١٩٥٠ ، حيث أصبح متوسط هذه الأجور سنويا ١٤ جنيها علماً بأن هذه الحكومة أصدرت فى نفس الفترة الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن غلاء المعيشة لعمال التجارة والصناعة دون عمال الزراعة والتراحيل ، ولهذا ارتفعت أجور عمال المدن عموما إلى ١٥٠ ٪ بالنسبة للأجور التى تقل عن ٥ جنيهات ، وإلى ١٠٠ ٪ بالنسبة للاجور التى لاتزيد على عشرة جنيهاب شهريا .

---

(١) تطور الحركة الوطنية المصرية ــ شهدى عطية ص ٩٢

وبينما كان الأجراء الريفيون يعيشون حياة الفقر المطلق طوال العهد الملكى وحكوماته سواء كانت دستورية أو سعدية أو وفدية كان الإقطاعيون وأغنياء الريف يزدادون ثراء وغنى حيث ارتفعت دخولهم من الإيجارات الزراعية من ٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ ، ذهبت كلها إلى جيوب وخزائن ١٣ ألف إقطاعى و ٢٣ ألف من أثرياء الريف .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ظهر اهتمام ملموس لتحسين حالة عمال الزراعة والتراحيل باعتبارهم قوة منتجة ومحرومة ، وقد تجلى هذا الاهتمام فى نصوص قانون الإصلاح الزراعى الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٥ الذى نص لأول مرة على تحديد ساعات عملهم بثمانى ساعات يوميا ، وبمقتضى هذا القانون حددت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى الحد الأدنى لأجورهم بمبلغ ١٨ قرشا يوميا وعشرة قروش بالنسبة للأحداث والنساء ، علما بأن الحد الأدنى لعمال الصناعة والتجارة فى نفس الفترة كان محدداً بمبلغ ١٢٫٥ قرشا فى اليوم ، ويبدو أن هذا التحديد الأجرى لعمال الزراعة والتراحيل كان بمثابة تعويض اجتماعى وقانونى لهم بواسطة قانون الإصلاح الزراعى الذى كان يمثل أقوى ضربة تعرض لها مستغلوهم الإقطاعيون من بكوات وباشوات .

ولـكن عدم نضوج الوعى الطبقى لدى هؤلاء الأجراء جعلهم لايستفيدون تقريبا من التحديد الجديد لأجورهم ولذا ظلت هذه الأجور حتى عام ١٩٦١ تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ قرشا يوميا . وفى بعض مناطق الجمهورية كانت تهبط حتى تصل إلى خمسة قروش يوميا ، ويؤكد ذلك مانشرته مجلة روزاليوسف فى عددها الصادر فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٦ حيث قالت « وبدأت محافظة البحيرة فى مشروعها لتقضى على أخطر جريمة ترتـكب فى حق الإنسانية .. ودرست حالة عمال التر حيلة لتـكشف حقائق رهيبة . أنه يعمل عن طريق مقاولى الأنفار الذين يتقاضون من الشركات صاحبة العمل ١٨ قرشا كأجر يومى . وبعد استقطاع العمولات للمقاول الـكبير وسواق الانفار والتوابع إلى آخر قائمة المستغلين يقبض العامل خمسة قروش فى مقابل جهده وعرقه منذ شروق الشمس حتى غروبها » .

ونتيجة لهذا بقيت أجور عمال الزراعة والتراحيل ضئيلة،وكانت تتضاءل أكثر فأكثر عندما تصل إلى أيديهم للعوامل التالية :

١ — إنجاب الأطفال بكثرة وبغير حساب .

٢ — حرمانهم من الخدمات الصحية والتعليمية والتموينية باعتبارها أجور غير مباشرة .

٣ — أوقات العمل غير المدفوعة الأجر كإطالة وقت العمل وتكثيفه .

٤ — أيام العمل غير المدفوعة الاجر التى يقدمونها مقابل عودتهم راكبين إلى قراهم البعيدة .

يشهد على ذلك ما نشرته صحيفة « الاشتراكى » فى عددها رقم ٣٨ حيث قالت « كان المقاول فوق ذلك يخصم من العامل أجر ثلاثة أيام فى الشهر ثمنا لعودته .. ولذلك كان الكثير من عمال التراحيل يرفضون العمل بلا أجر مفضلين العودة إلى قراهم البعيدة مشيا على الاقدام نتيجة لانتهاء طعامهم الذى يحملونه ، وكان منظرهم أثناء هذه العودة الجماعية يماثل تماما مواكب الجوع التى كثيراً ما تشهدها القارة الهندية ، ومن ثم فقد كانت أحوالهم البائسة تثير الشفقة عليهم إلى حد أن بعض مأمورى المراكز كانوا يستضيفونهم فى مراكز البوليس بالبنادر ، وذلك بحبسهم شكليا كمتشردين حتى يتمكنوا من إعطائهم جراية الخبز وتذكرة السفر إلى قراهم » .

حياة العذاب

يعيش عامل الزراعة والتراحيل حياة العذاب بكل معنى الكلمة

فغذاؤه عيش البتاو وغموسه المش والمخلل ، وملبسه هدمة أو قطوشة مهلهلة ، وفى سفره إلى عمله يعامل معاملة الدواب والاشياء ، حيث يتم نقله ليلا بسيارات اللورى ومن هنا يتعرض هو وزملاؤه للموت بالجملة ، ففى عام ١٩٥٨ مثلا انقلبت السيارة النقل المملوكة للمقاول إبراهيم شلبى بميت غمر وذلك ليلا بجهة ميت الفردقيلة وكانت تحمل قرابة خمسين عاملا مات منهم ١٥ عاملا من قرية واحدة ، وفى عام ١٩٥٩ انقلبت ليلا السيارة النقل قيادة السائق فهمى الزغندى بجهة الجيزة ، وكانت تحمل ٥٠ عاملا مات منهم أربعة عمال من قرية واحدة ، وفى عام١٩٦٣ انقلبت السيارة النقل قيادة السائق عبد المنعم مملوك بجهة دسوق وكانت تحمل عددا كبيرا من العمال مات منهم سبعة عمال ، وفى نفس العام انقلبت السيارة النقل المملوكة باسم عبده بدوى بميت غمر وكانت تحمل ٥٠ عاملا مات منهم أربعة عمال ، وفى عام ١٩٦٥ انقلبت ليلا السيارة النقل ملك أبو رمضان بميت غمر فى ترعة بجهة الجيزة وكانت تحمل ٦٦ عاملا مات منهم ٢٦ عاملا من قرية واحدة من بينهم شقيقان وعريس جديد ، وفى عام ١٩٦٧ انقلبت السيارة النقل المملوكة باسم الحاج بميت غمر وكانت تحمل عددا كبيرا مات منهم ستة عمال وأصيب ٢٦ عاملا .

وبجانب هذا الموت بالجملة يتعرض عامل التراحيل لموت آخر بطىء وفظيع خلال إقامته قرب مواقع عمله فى العراء وعلى الترع والمصارف وفى الصحراء وفى ثلاجات البرارى .

الوجود الاجتماعى لأجراء الريف

إن حياة أجراء الريف التى عرضت لمحات مظلمة منها لم تعمل فقط على تفشى الأمراض الجسمانية فى صفوفهم ، وبالذات أمراض الشيخوخة المبكرة ، بل ولدت فيهم أمراضاً روحية ونفسية كالخرافة والجهل والخنوع والاستسلام والغربة الاجتماعية مما جعلهم يعيشون على هامش الحياة والمجتمع ، وذلك بمشاعر تشبه مشاعر الغجر والعرب الرحل كما قلت من قبل .

ولهذا لم يكن لهم أدنى وجود يذكر فى الريف سواء كان سياسياً أو اجتماعياً .. حيث كان الصراع الطبقى لديهم فى حالة من الخمول والركود الشديدة ، وهذا شىء طبيعى بالنسبة لفئة اجتماعية كادحة ومنتجة . وفى الوقت نفسه متروكة فى غربتها ومحبوسة فى ضياعها الذاتى . ولم تسمح لها ظروف السخرة المقنعة أن تتبادل خلال مشاركتها فى الإنتاج أى تأثير إيجابى مع المجتمع الذى تنظر إليه من خلال معرفتها

الحسية المبتورة والمشوهة . . ومن خلال تماسها وشقائها . . ومن خلال لسعة كرباج المقاول وألفاظ الإهانة البذيئة التى تقرع آذانها باستمرار ، مما جعل شكل وعيها مطابقاً لشكل حياتها ، وبذلك فقدت حواسها الروحية كالطموح والعزم والإرادة .

ولكن رغم غياب الوجود الاجتماعى لأجراء الريف وكادحيه على هذا النحو فقد ظهرت بعض النضالات الفلاحية القليلة جـداً فى ساحل سليم وبهوت وكفور نجم . وفى سمبوتمام ودقهلة والدرو وبعض قرى مركز أجا . وقد قام بعضها بفضل بعض التنظيمات الشيوعية التى تكونت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى مصر ، حيث شنت حملة موفقة ضد الملكية وضد تحالف الإقطاع ورأس المال خلال مأساة كادحى الريف وأجرائه فى مديريتى قنا وأسوان بسبب تفشى وباء التيفود الذى قضى على حياة الآلاف منهم ، مما اضطر الملك فاروق إلى زيارة المديريتين وتقديم المساعدات العاجلة لسكانها تفادياً من انفجار السخط الشعبى ، كما كانت هذه التنظيمات الشيوعية على أساس الفكر الاشتراكى الثورى فى الريف وأصدرت مجلة سرية باسم « صوت الفلاحين » ومن ثم استطاعت أن تكسب بعض المواقع الريفية القليلة من خلال خيرة فلاحيها وعمالها الزراعيين إلى صفوف الفكر الاشتراكى حيث أصبح بعضهم بحق وبصدق من

أبرز الكوادر الاشتراكية فى مصر ، وهذا يعنى إمكانية بعث المناضل الريفى حفيد الفلاح المصرى الفصيح وانتزاعه من أغوار غربته الاجتماعية العميقة .

الوجود النقابى فى الريف

ومن الطبيعى ألا يظهر أى وجود نقابى على أرض الريف المصرى بسبب خمول الصراع الطبقى، مع العلم بأن فكرة تحقيق هذا الوجود النقابى برزت أول مرة فى يناير سنة ١٩٠٧ من خلال خطاب للزعيم محمد فريد قال فيه « الفلاح المصرى[1] أتعس فلاح فى العالم . ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائى وجعله إجبارياً وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة والملاك » ولكن هذه الفكرة لم تلق استجابة لغربة عمال الزراعة والتراحيل وعزلتهم . وذلك حتى عام ١٩١٩ حيث تكونت نقابات لعمال الزراعة فى شركة كوم امبو وفى تفتيش للطاعنة بالوجه القبلى ، وفى نفس الوقت تقريباً بدأ الحزب الاشتراكى المصرى الذى تكون

(١) كانت وما زالت كلمة فلاح من الناحية العامة تطلق على العامل الزراعى .

فى أعقاب ثورة ١٩١٩ يدعو ويطالب بتنظيم عمال الزراعة فى نقابات بواسطة برنامجه الذى نشرته الأهرام فى عددها الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ ، كما طالبت جريدة « الحساب » الاشتراكية فى عددها الصادر فى ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ بضرورة تكوين نقابات للعمال الزراعيين .

ولكن الدعوة إلى قيام نقابات عمالية فى الريف بقيت مجرد حبر على ورق لعدم مساندتها بكفاح جماهيرى واسع يشترك فيه العمال الزراعيون بشكل أساسى . وحتى نقابتا شركة كوم امبو وتفتيش المطاعنة فقد تأسسا بفضل صناعة السكر والعمال الصناعيين بها من مصريين وأجانب ولذلك لم يتكررا ولم يتم غيرهما من النقابات الزراعية .

وعلى أثر أحداث فبراير سنة ١٩٤٢ تولى حزب الوفد المصرى الحكم فى البلاد وبدأ يعمل على ترضية الجماهير الشعبية وبخاصة جماهير العمال التى كانت تخوض نضالا جباراً لتحقيق مطالبها ، وقد تجلت هذه الترضية بإصدار القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال الذى كان بمثابة الميلاد القانونى للوجود النقابى فى مصر، ولكن هذا الوجود جاء مبتوراً وناقصاً لعدم شموله تنظيم عمال الزراعة

والتراحيل ، وكان هذا يعنى أمورا ثلاثة ، الأول : سطوة الإقطاع التى حدت من كفاحية العمال الزراعيين وأدت إلى عدم اهتمامهم كلية بتنظيم أنفسهم فى نقابات ، الثانى : قصور الحركة العمالية على المدن لعدم امتدادها الطبقى فى الريف ، الممثل فى زملائهم عمال الزراعة والتراحيل الذين كان يجب أن يشملهم التنظيم النقابى فى هذه الأيام دعما لوحدة عمال المدن والريف وخدمة لتحقيق تحالف العمال والفلاحين باعتبارهم ، أى عمال الزراعة والتراحيل ، أداة الوصل الطبيعية بين العمال وأخوتهم الفلاحين ، وذلك من أجل مواجهة الاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال . الثالث : عدم اهتمام حزب الوفد المصرى بعمال الزراعة والتراحيل لأن الحزب كان يضم الكثير من شخصيات الإقطاعيين وشخصيات المتريشين والأغنياء فى الريف.

ولذلك ظل الريف المصرى خالياً من النقابة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو حيث تم الاعتراف القانونى والفعلى بعمال الزراعة والتراحيل ضمن بنود قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢ وضمن بنود القانون رقم ٧١٩ سنة ١٩٥٣ بشأن نقابات العمال الذى أكد هذا الوجود ودعمه ، ورغم هذا الاعتراف لم يتكون غير خمسون نقابة زراعية أغلبها نقابات مؤسسات حكومية ، والقلة القليلة الباقية من هذه النقابات كانت تنتشر فى بعض القرى ، ولم تلبث أن

تلاشت ، ومن بعض هذه النقابات التى لم يتجاوز عددها ٣٦ نقابة تكون الاتحاد المهنى لعمال الزراعة بعد سنة ١٩٥٤ .

وكانت العضوية النقابية لعمال الزراعة والتراحيل تعانى خمولا شديد لدرجة أن النقابات القليلة التى تأسست بالقرى أغلقت أبوابها فور تأسيسها مباشرة ، وأن عضوية الاتحاد المهنى لم تتجاوز ثلاثة آلاف عضو علماً بأن عمال الزراعة والتراحيل فى مصر يبلغ عددهم قرابة خمسة ملايين عامل وحتى بعد صدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم تنشط هذه العضوية ولم تزد كثيرا للعوامل التالية :

١ — أن الاعتراف القانونى لم يكن كافياً وحده لتنظيم عمال الزراعة والتراحيل فى نقابات زراعية لأن مثل ذلك العمل يتجاوز قدرة القانون مهما كان متقدماً ، حيث لا يمكن تحقيقه إلا بوصول العمال إلى مرحلة يدركون فيها جيدا ضرورة وحدتهم وتنظيم أنفسهم بالشكل الذى يرونه . وبعد ذلك يأتى دور تقنين هذه الضرورة والتعبير عنها بقانون كما حدث فى كل تاريخ الحركات العمالية .

٢ — كما أن ضآلة العضوية النقابية الريفية كانت خير مؤشر على بقاء قوة العلاقات الإقطاعية التى تحاصر عمال الريف وتبعدهم عن وحدتهم ونقاباتهم . وكان الواجب سحق هذه العلاقات بقوة الجماهير الكادحة والمأجورة فى الريف لا بقوة السلطة والسلطان .

٣ — سيطرة الأفندية من موظفى الميئات الزراعية الحكومية على النقابات الزراعية واتحادها المهنى مما ساعد على تجميد نشاط هذه النقابات تحت عناصر هذه القيادة التى لا تنتسب فكرا أو عملا إلى أجواء الريف .

٤ — وبالتالى فلم تقدم قيادة الأفندية أى شىء يذكر لحل بعض المشاكل الصعبة والمزمنة لعمال الزراعة والتراحيل وتخفيف حدة استغلال المقاولين وملاك الأرض لهم لكى تخرج هؤلاء العمال من غربتهم ويدركون بأنفسهم قيمة الوحدة وأهمية التنظيم النقابى .

٥ — وحتى الاتحاد العام للعمال لم يقم بأى جهد لشد جماهير عمال الزراعة والتراحيل إلى قلب الحياة والمجتمع باعتبارهم قوة اجتماعية منتجة ، وذلك وفقاً لمبدأ وحدة الطبقة العاملة فى الريف والمدينة .

والخمول الشديد الذى صاحب وجود العضوية النقابية الزراعية كان موضع اهتمام بعض الشخصيات الإصلاحية فى الحكم المحلى فور إنشائه حيث عمل محافظ الدقهلية وقتئذ على تنشيط هذه العضوية بطريقة إدارية صرفة من خلال إصدار قرار بحل النقابة الفرعية لعمال الزراعة والتراحيل بالمنصورة لسيطرة المقاولين وكبار الملاك على

قيادتها ، وفى الوقت نفسه قرر ونفذ تشكيل ٢٢٠ لجنة نقابية زراعية بقرى المحافظة . ولكنها أيضاً لم تعمر طويلا لأنها تمت بطريقة إدارية وغير جماهيرية .

وبصدور قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يعتبر متقدماً عن القوانين السابقة زاد نشاط هذه العضوية ، ولكن للأسف بطريقة مظهرية ودفترية . . حيث سجل هذا النشاط قيام ٤٢٠٠ لجنة نقابية زراعية طفرة واحدة بواسطة الأجهزة الإدارية لمصلحة العمل ، ولهذا كان نشاطاً مظهرياً تسرب من خلاله المقاولون وأتباعهم إلى قيادة هذه اللجان يؤيد ذلك توصيات المؤتمر التعاونى ١٩٦٦ التى تضمنت توصية بضرورة حل اللجان النقابية الزراعية لأنها تشكلت فى ١٥ يوماً وتسلل إليها المقاولون وصبيانهم على حد تعبير عبد المجيد غازى الأمين العام لشئون الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى وقتئذ .

•

الفصل الرابع

الحياة الجديدة

عيد المظلومين

« الحقيقة أن عمرنا لازم يحتسب بعد الثورة لأننا قبل كده ما كنا عايشين . ولو كان لنا وجود ولا كناية ولا قيمة . وكان المقاول ياخد نص عرقنا ويقاسمنا قوت عيالنا ، ودلوقتى أصبحنا بناخد حقنا بالكامل دلوقتى بناخد حقنا مرتين ، بناخد أجر ، وهاناخد أرض » .. هذا ما قاله عامل الترحيلة حسن عبد السلام فى مؤتمر سياسى حضره عمال التراحيل فى منطقة بحر البقر بمحافظة الشرقية فى ١٩٦٣/١/٢٨ وهذا يمثل بعض التباشير الأولية لوجود شخصية الأجير الريفى الذى بدأ يخرج من أعتاب غربته السحيقة بفضل ثورة يوليو باعتبار أن الثورة ، عادة، عيد المظلومين

والـكادحين . ولذا أصبح الرابع والأجرى والتملى والخطر والترحلجى أسماء لا تعنى الإهانة والسخرية بل تعنى العمل كشرف وواجب وحياة . وتعنى ولو من بعيد الإنسان الـكادح الذى تكمن فيه قوة البانى الحـكيمة الذى يجب على الفور أن يفسح له إمكانية التطور والإزدهار لـكى تثرى الأرض بعجائب ومعجزات جديدة وجديدة . على حد قول مكسيم جوركى .

وحتى يكون العمل الذى يؤديه عمال الزراعة والتراحيل متضمناً شيئاً ولو قليلا من هذه المعانى ، كان لا بد من التخلص الفورى من مظاهر الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى البشعة التى تسود سوق العمالة الريفى وذلك باللجوء إلى حلول وتجارب متقدمة وإنسانية لحل مشاكل تشغيل هؤلاء العمال مثل تجارب الدقهلية والبحيرة والمنيا والنقابة العامة لعمال الزراعة ومشروع وزارة العمل ، هذه التجارب التى كانت فى مجموعها تستهدف الأمور التالية :

١ — القضاء على العلاقات الإقطاعية فى الريف ومنها بقايا السخرة الظاهرة والمستترة .

٢ — تطهير العمالة فى الريف من النخاسة وتجارة الرقيق الجديدة من خلال إنهاء الوجود المخيف لمقاولى الأنفار .

٣ — العمل على بعث الوجود الاجتماعىَ لأجراء الريف .

٤ — محاولة تقوية النقابات الزراعية ليمكنها حل مشاكل عمالها ذاتياً أى بنفسها . وذلك بربط عملية التنظيم بعملية التشغيل .

٥ — محاولة جذب الرأى العام العمالى والوطنى عموماً من أجل المشاركة فى حل المشاكل المعقدة لعمال الزراعة والتراحيل .

٦ — وأخيراً محاولة بعث شخصية الفلاح المصرى الفصيح ليقود بنفسه نضال أجراء الريف وكادحيه بعيداً عن قيادة الأفندية من محامين وخلافه .

تجربة الدقهليـة

بدأت هذه التجربة الإصلاحية فى فبراير عام ١٩٦٥ . . حيث أصدر محافظ الدقهلية على مسئوليته قراراً بحل النقابة الفرعية لعمال الزراعة بالمنصورة لسيطرة المقاولين وكبار الملاك على قيادتها وإنشاء بدلا منها ٢٢٢ لجنة نقابية بدون إجراء انتخابات فيها بحجة الخوف من تسلل المقاولين وكبار الملاك على حد قول المشرفين على هذه التجربة . . كما تشكلت بجانب اللجان النقابية لجان أخرى مهمتها الإشراف على اللجان النقابية بالقرى ، وقد اقتصرت عضوية هذه

اللجان على رئيس مجلس القرية أو أحد أعضائه العمدة أو نائبه ، وسكرتير الاتحاد القومى ، ورئيس الجمعية التعاونية والمندوب ، وهو من المقاولين « غير المستغلين » على حد تعبير اسماعيل فريد محافظ الدقهلية .

وكانت الخطوة الثانية فى تنفيذ التجربة هى إنشاء مكاتب لتشغيل العمال فى نواحى المحافظة بحيث لا تستطيع أية هيئة بالقطاع العام أو الخاص تشغيل أى عامل ترحيلة من أبنـاء الدقهلية إلا عن طريق هذه المـكاتب التى تـكونت على مستوى المحافظة — من المحافظ ورؤساء مجالس المدن والمحاسب ، وأصحاب العمل ، والمتعهدين والمقاولين ، وعلى مستوى القرية من ضابط النقطة والعمدة ورئيس الجمعية التعاونية ومتعهد توريد الأنفار والمقاول .

ومن أجل خدمة التجربة تأسس مكتب خاص بشئون النقل كان مقره الرئيسى مدينة ميت غمر التى كانت تعتبر مركز التجربة وقلب نشاطها . وكان يتولى إدارة هذا المـكتب تمويلا وإشرافا أحد الشخصيات الرأسمالية الـكبيرة فى مجال النقل والمقاولات إسمه محمود بدوى .

وتنص وثائق هذه التجربة على أنه قد تم إلزام الهيئات الراغبة

فى تشغيل عمال الزراعة والتراحيل بأن تتقدم بطلب إلى المكتب الرئيسى الخاص بتشغيل هؤلاء العمال تذكر فيه عدد العمال وتخصصهم ، وذلك قبل بدء الترحيلة بخمسة عشر يوماً ، وعلى هذه الهيئات أن تقدم مع الطلب التكاليف المطلوبة ، وهى عبارة عن أجور الأنفار المطلوبين للعمل لمدة شهر مقدماً مضافاً إليها ١٥ ٪ من نسبة هذه الأجور كقيمة استمارات النقابة . هذه الاستمارات التى كانت تذهب إلى المحافظة وليست إلى صندوق النقابة كما تنص وثائق التجربة ، وعلى هذه الهيئات كذلك أن ترسل أجور نقل العمال ذهاباً وإياباً وأجور نقل زواداتهم فى نصف كل شهر بحيث لاتقل عن مائة زوادة فى كل سيارة لورى ، وبعد إتمام هذه الأمور يقوم مكتب التشغيل الرئيسى بإخطار المكتب الفرعى المختص لإعداد عدد أنفار الترحيلة ، المطلوبين على أن ترسل أجورهم إلى رئيس مجلس المدينة التابعين له ، حيث يقوم بدوره بإخطار لجنة القرية للحضور لاستلام أجور العمال وبعد ذلك تسلم هذه الأجور إلى العمال أصحاب الدور فى عملية التشغيل .

وفور تنفيذ التجربة انهالت طلبات التشغيل على محافظة الدقهلية من كل مكان ، حتى بلغت الأجور التى صرفتها المحافظة للعمال عند بدء التجربة من ٢٢ فبراير ١٩٦٢ حتى يوليو من العام نفسه مبلغ

٨٧٠ر٥٤٣ جنيها مقابل ٥٠٠ر١٠٨ر١ يوم عمل . وبلغ عدد المشتغلين فى هذه الفترة ١٠٠ر١٥٨ عامل ويقدر هذا العدد بنسبة ٨ ٪ من جملة سكان الدقهلية ، وهذا يوضح أن نسبة التشغيل كانت عالية جداً رغم الأيدى العاملة الزراعية الكثيرة التى امتصتها الأشغال الزراعية داخل المحافظة نفسها خلال أيام موسم العمل فى شهرى مايو ويونيو حيث يتم حصد القمح وعزق القطن ونقاوة اللطع وطفى الشرافى والتلويط وشتل الأرز وتخضير الذرة .

ومن المؤسف أن التجربة لم تراع إنسانية هؤلاء العمال عند نقلهم إلى مواقع عملهم ، حيث تم نقلهم بالسيارات اللورى المكشوفة والعارية من أية وقاية ، هذه السيارات التى تم التعاقد عليها مع القطاع الخاص الرأسمالى بواسطة مكتب النقل الرئيسى بميت غمر الذى ابتلع وحده مبالغ خيالية من كد العمال وعرقهم ، يؤيد ذلك ما نشرته الأخبار فى ١٩٦٤/٥/٨ بقولها « إن جملة أجور عمال التراحيل الذين تم تشغيلهم بواسطة المحافظة بلغت مليون و٢٨٠ ألف جنيه فى عامين تقريباً ، وبلغت تكاليف نقلهم ونقل زواداتهم مبلغ ٨٠٠ر١٠٠ جنيه»

وحتى يتضح اتساع نشاط هذه التجربة نورد بيان نشاطها لمدة ٢٢ شهراً . وذلك من مايو سنة ١٩٦٢ حتى مارس ١٩٦٤ .

عدد دورات التشغيل ١٥ دورة . وصافى الأجور المدفوعة للعمال ٣٩٤ر٦٣٠ر٩٧٥ وعدد العمال المرحلين ٥١٥ر١٧٢ عاملا . وعدد أيام التشغيل ٤٥٠ر١٧٥ يوما وتقدير كمية العمل على اعتبار ماينتجه العامل يومياً ٦ أمتار ٧٠٠ر١٥٢ر٣ متر مكعب ، ومكافآت اللجان النقابية ٤٧١ر٤٦٨ر٣٩ جنيها . وأجور نقل العمال من بلادهم إلى مناطق العمل وعودتهم ٧٢٨ر٨٩٦ر١٢٢ جنيها . مصاريف الخدمات للعمال ٧٨١ر٢٣١ر٢٣ والمصروفات الإدارية ٣٤١ر٢٩٣ر٣ جنيها . وماهيات ومرتبات الموظفين ٠٠٢ر٠٠٤ر١٠ وثمن عدد عشرة لوريات نصر ٧٧٠ر٣٧ جنيها . وأجور طرف العمال تحت التشغيل ٠٠٠ر٣٤ جنيه . وصافى الحصيلة المودعة لصالح العمال ١٢٣ر٥٠٥ر٣٢ جنيها .

دراسة التجربة

من الضرورى دراسة هذه التجربة الإصلاحية لوقوعها فى الجانب المظلم من المجتمع المصرى حيث يعيش إنسان هذا الجانب غريبا فى الحياة والمجتمع أى يعيش وجوده الحيوانى فقط دون وجوده الانسانى ، وهذا ما جعلنا نطلق على هذه التجربة صفة الاصلاحية .

ويتجلى دور هذه التجربة الاصلاحية فى سبب قيامها نظرياً

وعملياً . هذه الأسباب التي تضمنتها كتابات ومذكرات على المنجى رئيس مجلس مدينة أجا خلال أيام التجربة من خلال تقرير قدمه إلى مؤتمر المحافظين قال فيه :

١ — التشغيل : كان أصحاب العمل يلجأون إلى مقاول الأنفار لتوريد العمال اللازمين لأعمالهم بعد أن يدفعوا له أجور العمال مقدما مضافاً إليها عمولته التي كانت تبلغ حوالى ٢٠٪ من الأجور بجانب قيمة تكاليف نقل العمال باللوارى . وكان المقاولون يلجأون إلى متعهدى الأنفار ويسلمون كلا منهم أجور العمال الذين يستطيعون توريدهم مضافاً إليها عمولتهم التي تبلغ حوالى ١٠٪ . وكان المتعهدون يلجأون إلى سواقى الأنفار وهم المتصلون مباشرة ويسلمون كلا منهم أجر العمال مضافاً إليه العمولة التي تبلغ فى هذه الحالة حوالى ٥٪ . وكان كل من المقاولين والمتعهدين والسواقين يقتطع من أجور العمال الإتاوة التي يرتضيها لنفسه حتى أنه لم يكن يزيد الأجر اليومى للعامل عن عشرة قروش فى أحسن الأحوال .

٢ — التراحيل : كان العمال يحشرون حشراً فى اللوارى حتى لتبلغ حمولة اللورى أكثر من ٥٠ عامل مع أجولتهم التي يحملون فيها الخبز والمش والبصل ، وحدث نتيجة لذلك كثير من الحوادث

راح ضحيتها كثير من العمال دون ثمن أو تعويض أو حتى كلمة رثاء كأنما ليسوا من عداد البشر ..

٣ — تشغيل النساء والبنات والأولاد : كان كل عامل يصحب ابنته وابنه الصغيرين معه بنفس الأجر ، ولم يكن أحد منهما يستطيع إنتاج العمل المقرر فكان يستكمله له أبوه وأخوه ويحتسب عجزاً فى الإنتاج الكلى ، فكان ذلك مبعثاً لزيادة تكاليف الإنتاج، علاوة على الإرهاق البدنى الذى كان يعانيه هؤلاء الأطفال مما يؤثر على نمو أجسامهم وعقولهم . بالإضافة إلى الحوادث اللاخلاقية التى كانت تحدث خلال الحرمان الذى يعانيه العمال فى مدة الترحيلة .

٤ — المعاملة : لم تصل فى وقت من الأوقات إلى مستوى المعاملة البشرية ، بل أن بعض العمال كان يعامل معاملة الحيوان ، فكان يجلد أمام زملائه ويطرد من العمل بلا مبرر ويحرم من التشغيل . وكان العمال يبيتون فى العراء ويرتدون الأسمال البالية ، ويشربون من مياه ملوثة من المصارف والترع لا يحظون بأى رعاية صحية ، أو حتى إسعافات أولية ، بل وأكثر من هذا كان العامل المصاب فى العمل لا يتقاضى أجراً .

٥ — العودة من مناطق التشغيل : كان المقاول يقبض من

صاحب العمل تكاليف عودة العمال إلى بلادهم ، ولكن المقاول كان يترك العمال يسافرون على حسابهم الخاص أو سيرا على الأقدام وكانوا أحيانا يعملون يوما إضافيا نظير إعادتهم بالسيارات ويوما آخر كضريبة للمتعهد والسواق ، وبذلك يشتغل العامل ٣٣ يوما بأجر ٣٠ يوما . ولا يزيد ما يتقاضاه فى الشهر عن ثلاثة جنيهات .

٦ — فى القرية : كان المقاول والمتعهد والسواق هم أصحاب الكلمة بين عمال الزراعة والتراحيل يتحكمون فى رزقهم ويبيعون لهم ما يحتاجون بضعف الثمن ، فأثرى بعض المقاولين من جراء هذا العمل غير الإنسانى .

٧ — الإصابات والحوادث : لم يكن يلتزم صاحب العمل أو مقاول الأنفار بأى التزامات بهذا الشأن فإذا حدث أن أصيب أحد العمال أثناء العمل كان جزاؤه الطرد لعدم صلاحيته للعمل .

ولهذه الأسباب وغيرها كما يقول على المنجى ، سارعت محافظة الدقهلية بمشروعها منذ ٢٩ يوليو ١٩٦١ لإنقاذ هؤلاء المواطنين ، ولتغيير هذه الصورة البشعة صورة السيطرة والاستغلال والإقطاع .

ومن ثم فالأسباب المذكورة هى محاولة جزئية لتغيير العلاقات

الريفية العميقة الجذور بعلاقات اجتماعية وإنسانية متقدمة تتواكب بعض الشىء مع التقدم الحضارى فى قلب الحياة المصرية الحديثة ، وذلك عبر صراع غير هين كما تشير كتابات على المنجى فى هذا الصدد .

ففى جلسة المحافظة المنعقدة فى ٢٩ / ٧ / ١٩٦١ تقرر تشكيل نقابات لعمال الزراعة والتراحيـــل وأبلغ هذا القرار لجميع الجهات الحكومية والقطاع العام داخل المحافظة وتم تشكيل أول نقابة جديدة للعمال لرعايتهم وتشغيلهم ، وحاربها مقاولو الأنفار ، وأخذوا يبثون الشائعات ضدها ، ويشككون العمال فيها ، وانصرف العمال عن النقابة واستمرت سيطرة المقاولين .

ولذلك صدر قرار آخر بجلسة المحافظة فى ١٩٦٢/٢/١٣ يمنع تشغيل العمال إلا عن طريق نقابتهم فنشطت النقابة فى تشغيل الكثير من العمال وقامت بترحيلهم فعلا مما استفـــز المقاولين والمتعهدين والسواقين . وذهبوا وراء العمال فى مناطق التشغيل وأخذوا يثيرون الشغب والحوادث ويروجون الشائعات حتى أنهم اتفقوا مع بعض الموظفين ضعاف النفوس ودبروا حادث سرقة مفتعلا بإحدى محلات وادى النطرون واتهموا فيه قادة العمال فى نقابتهم الجديدة وساعدتهم

نقطة الشرطة هناك ، وقبضت على رؤساء العمال وأوسعتهم جلداً وتنكيلا وتعذيبافهرب العمال من وادى النطرون إلى بلادهم الدقهلية سيرا على الأقدام . هذا ما قاله على المنجى فى تقريره كوثيقة من وثائق التجربة .

وهكذا كان تصادم العلاقات الاجتماعية القديمة والجديدة على أرض الريف حيث انتصر المقاولون وعلاقاتهم القديمة المتخلفة فى بداية التجربة ونجحوا فى إقناع العمال بأن النقابة غير قادرة على حمايتهم ، وهذا ما دعا أصحاب التجربة إلى عقد الاجتماعات والندوات فى قرى المحافظة بقصد توعية العمال بالفائدة التى تعود عليهم إذا اشتغلوا عن طريق نقابتهم ، وتؤكد وثائق التجربة نجاح هذه التوعية من حيث تغطية قرى المحافظة بلجان نقابية . ومن حيث كشف مصدر من مصادر الخطر على التجربة كان يتمثل فى بعض أشخاص مجلس إدارة النقابة الفرعية لعمال الزراعة والتراحيل بالمنصورة الذى كان يتكون من بعض مقاولى الأنفار ، ولهذا أصدرت المحافظة قرارا بحل هذه النقابة التى حل محلها فيما بعد لجان نقابية فى كل قرى المحافظة من أجل محاولة حصار مقاولى الأنفـــار ومطاردتهم بواسطة العمال أنفسهم فى قرى الدقهلية .

ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح تقريبا لسببين : الأول، الخوف الذى يحظى به مقاولوا الأنفار مما جعل نفوذهم وسيطرتهم على عمال الزراعة والتراحيل قوياً بشكل عام كما اعترفت وثائق التجربة بذلك . والثانى : ما يتمتع به أيضاً مقاولو الأنفار من وجود قانونى وشرعى بحكم المادة الثانية والعشرين من الفصل السادس من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى تعترف بمتعهدى الأنفار وبشرعية ممارستهم للنخاسة والعلاقات الإقطاعية المتخلفة من خلال إعطائهم الحق فى الحصول من مكاتب القوى العاملة على ترخيصات قانونية لمزاولة حقهم فى توريد الأنفار .

وقد أدى هذا إلى لجوء تجربة الدقهلية إلى السلاح الإدارى ، فأصدرت المحافظة قراراً بتكوين مكتب خاص بشئون عمال التراحيل والزراعة للقيام بتشغيل العمال ، وفى الوقت نفسه صدرت الأوامر إلى إدارة مرور الدقهلية بعدم التصريح للسيارات اللورى بحمل العمال إلا بعد موافقة الجهاز المختص . هذا فضلا عن ضغط قادة التجربة على وزارة العمل بهدف تغيير المادة ٢٢ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها سابقاً للقضاء على شرعية توريد الأنفار بواسطة المقاولين بحيث يصبح هذا العمل جريمة تستوجب معاقبة المقاول وصاحب العمل بالحبس الوجوبى مع مصادرة وسيلة نقل

العمال من سيارات ومصادرة آلات العمل على حـــد تعبير على المنجى .

وعلى العموم فتجربة الدقهلية الإصلاحية أحدثت نقلة اجتماعية وروحية صغيرة ومحدودة فى حياة الأجراء الريفيين وقد ظهرت هذه النقلة بوجود بعض السمات البسيطة لحالات الرضى الاجتماعى فى صفوف هؤلاء الأجراء الريفيين الذين ارتفعت أجورهم فى بدء تنفيذ التجربة من ١٥ قرشاً إلى ١٨ قرشاً لأنفار الزراعة و ٢٠ قرشاً لأنفار المشروعات و ٢٢ قرشاً لأنفار الديكوفيل و ٢٨ قرشاً لأنفار الكوريك ، ثم زادت حتى أصبح الحد الأدنى ٢٢ قرشاً بدلا من ١٨ فى اليوم . كما أن هذه الأجور ارتفعت إلى قرابة ٤٠ قرشاً يومياً لدى المقاولين خارج التجربة بفضل منافسة تجربة الدقهلية للرأسمالية فى مجال المقاولات عموماً ، وقد نتج عن هذا هبوط نسبة ارتكاب جرائم السرقة فى قرى الدقهلية ، حيث يؤكد ذلك على المنجى مستشهداً بقرية كفر طنبول التى كانت كلها عبارة عن إقطاعية مملوكة لعائلة نودة الإقطاعية وبالتالى كانت أكثرية سكانها من الفلاحين المعدمين الذين اضطر بعضهم بسبب تفشى الجوع والبطالة فى القرية إلى احتراف السرقة . وقد تضاءلت هذه الجرائم فور تنفيذ تجربة الدقهلية وتشغيل الكثير من أجراء القرية بأجور أفضل .

والسرقة التى نحن بصددها هى حالة من التمرد على المجتمع ومظهر سلبي ومختل من مظاهر الصراع الطبقى أوجدته ظروف الريف المصرى الخاصة ، وقد تغير هذا المظهر فور التغير الطفيف فى حياة الأجراء الزراعيين المعيشية أيام تجربة الدقهلية ، حيث ظهرت فى سياق هذا التغير بشكل إيجابى المطالبة الملحة والمستمرة بزيادة الأجور ، وإصرار العمال على ترحيل أولادهم الصغار بكافة الوسائل لكى يزداد دخل الأسرة ، ومن خلال هروبهم من مناطق العمل قبل انتهاء موعد الترحيلة وعدم دفع ما عليهم من ديون مالية للتجربة ، وكذلك من خلال الإضراب والامتناع عن العمل وتهديدهم كل من يقترب منهم بالاعتداء عليه كما تسجل وثائق التجربة .

وهذه التصرفات فى جملتها هى تعبير عن نمو بسيط فى شخصية عامل الزراعة والتراحيل فى رحاب هذه التجربة ، حيث بدأ الأجير الريفى يتخطى غربته الاجتماعية محاولا هجرة حياته الهامشية الراكدة والدخول إلى قلب المجتمع وما يموج به من صراع وتناقضات ، ولكن قادة التجربة الذين كانوا يتكونون من شخصيات إصلاحية مثلا وشخصيات أخرى عسكرية فظة ومتعجرفة وشخصيات إدارية منحرفة وجامدة رغم تدثرها كلها بشعارات الاشتراكية ، قد صدته عن ذلك بتشويه بداية ممارسته النضالية ووصفها بالتخريب ، واتهامه بعدم

قيامه بالتزاماته وواجباته واتهامه كذلك بإفساد مياه الشرب وإتلاف الخيام ، وكذا إتلاف كل ما يقدم لهم من خدمات إدارية كإتلاف الأدوات الرياضية وغيرها ، وبالتالى كان لا بد من الإستعانة بالشرطة والأجهزة البوليسية لوقف تمردات الإجراء المشاغبين ، وذلك بدلا من تربيتهم سياسياً وديمقراطياً حتى تتطور معرفتهم الحسية إلى معرفة عقلية ناضجة كانت سوف تؤدى حتما إلى نمو الوعى الاجتماعى فى صفوفهم .

ولذا قضت تعليمات التجربة إلى أصحاب الأعمال بأن من حقهم استبعاد أى عامل يثير الشغب أو إذا كان وجوده يهدد الأمن والنظام وصالح العمل ، وعليهم إبلاغ مكتب شئون العمال فوراً حتى يدون إسمه فى القوائم السوداء .

ولا يعنى هذا طبعاً غير وأد الثورية الوليدة لدى عمال الزراعة والتراحيل على يد قادة تجربة الدقهلية . هؤلاء القادة الذى كان بعضهم يطالب بالقضاء جذرياً على ظاهرة عمال التراحيل بربطهم بالأرض الجديدة تمليكا وتشغيلا حتى يتحولون إلى عمال زراعيين دائمين ، وهنا ماجعل التجربة تموج بالتناقضات التى أفرخت عدداً من الأخطاء أدت إلى تجريدها من مضمونها الإيجابى والتقدمى ، وأدت بالتالى

إلى اغتيال التجربة ذاتياً فوق ريف الدقهلية بفعل أخطائها التى يتجلى
بعضها فى :

١ — لم تعمل التجربة خلال التنفيذ فى اتجاه تصفية ظاهرة الترحيل فى الحياة الريفية باعتبارها إمارة من إمارات مصر الإقطاعية عن طريق امتصاص الأحداث والشبان من الأجراء الزراعيين للعمل فى المصانع والصناعات الجديدة التى كان يجب أن تنشأ بعضها من الأموال المدخرة التى اقتطعت من أجور عمال الزراعة والتراحيل وهذه الأموال التى بلغت عشرات الألوف من الجنيهات. هذا بخلاف ما يفعل اللصوص الرسميين وغير الرسميين.

٢ — بدت التجربة منذ لحظة تواجدها ذات طابع إدارى صرف، حيث تسلمها السادة الموظفون ممن لا يتمتعون فى الغالب بأى وجدان نظيف، بل يتمتعون فقط بذمة خربة تلتهم كل شىء حتى ولو كان ورق الصحف، على حد التعبير الشعبى، ولذا فقد تفننوا وابتدعوا فى سرقة أموال العمال والتجربة بفجر ووقاحة، يشهد على ذلك التحقيقات الواسعة التى شملت أغلب موظفى التجربة وعلى رأسهم حامد نور الدين الأمين المساعد لمحافظة الدقهلية الذى كان ضمن قادة التجربة، والذى ثبت أنه يمتلك فى قريته وحدها ٩٨ جاموسة موزعة

على الأقارب والأتباع من شبالى الملكية ، كما قالت مجلة روز اليوسف .

٣ — من الناحية العملية لم تسمح التجربة للمقاول بمباشرة نشاطه فى قلبها فقط بل عمدته ليكون وصياً على العمال فى نقاباتهم فى عمليات تشغيلهم ، وذلك بحجة أنه متعهد ومقاول غير مستغل ، علماً بأن عمولته التى كانت تصل الى ١٥ ٪ من أجور الترحيلة هى خير برهان على استغلاله ، حيث أن هذه العمولة هى جزء يقتطع من أجر العامل يأخذه المقاول بدون أن يبذل أى مجهود ومن ثم فالمقاول بطبيعته دائماً مستغل لأن الاستغلال ليس تعريفاً أخلاقياً بقدر ما هو تعريف اقتصادى بالدرجة الأولى .

٤ — عدم توافر الحريات النقابية لعمال الزراعة والتراحيل خلال قيام النقابات الزراعية التى أنشأتها التجربة فى قرى الدقهلية حيث تمت بدون انتخابات ديمقراطية . ولهذا ضاعت على هؤلاء العمال فرصة الممارسة الحقيقية للنشاط النقابى الديمقراطى الذى هو خير مدرسة لتوعية العمال بمصالحهم .

٥ — أبعاد عمال الزراعة والتراحيل أصحاب الحق والمصلحة من المشاركة القيادية فى تنفيذ التجربة حتى على مستوى القرية . وبذلك ضاعت عليهم أيضاً فرصة التخلص من غربتهم ، وبالتالى التدريب على كيفية إدارة شئون تشغيلهم .

٦ — فى سياق التجربة لم ترتفع أجور العمال ارتفاعاً مناسباً بدليل أنها بقيت منخفضة عن أجور زملائهم خارج تجربة الدقهلية ، وكان ذلك راجعاً إلى الفلسفة الأجرية التى كان ينادى بها محافظ الدقهلية إسماعيل فريد ، حيث كان يرى أن زيادة الأجور فى هذه الفترة ليس من مصلحة العمال على الإطلاق لأنها ستؤدى إلى زيادة التكاليف ، وبالتالى قلة عدد الأفدنة التى سوف تملك للعمال ، ولقد فات على المحافظ أن يعرف أن زيادة أجور العمال لا تؤثر على زيادة التكاليف الخاصة بالأراضى المستصلحة لأن هـذه الزيادة لا تعنى غير زيادة إنتاجية العمال . . أما السبب الرئيسى فى ارتفاع هذه التكاليف فأنه يعود إلى الإسراف الذى تمارسه الأجهزة الإدارية الخاصة بتنفيذ التجربة .

تجربة البحيرة

قالت مجلة الاشتراكى عن هذه التجربة فى عددها رقم ٣٨ « مشكلة عمال التراحيل فى البحيرة والتصدى لها من أبرز إنجازات الحكم المحلى فى المحافظة . ولعل السبب الرئيسى فى شهرة مشروع عمال التراحيل ونجاحه يرجع إلى أنه تحول إلى حقيقة ملموسة . وقام بزيارته مرتين القائد الخالد عبد الناصر مع ضيفيه كوسيجين وتيتو » .

وقد بدأت هذه المحاولة فى فبراير ١٩٦٢ ، فافتتحت المحافظة ثلاثة مكاتب لتشغيل العمال ، واتفقت مع شركات الاستصلاح والمؤسسات على ألا تتعامل إطلاقاً مع المقاولين ، وأن يقتصر تشغيل العمال على المكاتب الثلاثة » .

ونجح العمل فى المكاتب وانتقل العمال لأول مرة إلى مواقع العمل فى عربات بالمجان ، بدلا من قسوة الشتاء والنوم فى العراء على الجسور أقيمت المعسكرات ، وبعد أن كان أجر العامل خمسة قروش لا تزيد أصبح الأجر ١٨ قرشاً ثم ٢٥ قرشاً ثم وصل إلى ٣٠ قرشاً . وبدلا من ١٢ ساعة عمل حددت الساعات بسبع ساعات ، ومن يعمل أكثر يحصل على أجر إضافى ، حتى وصل دخل بعض الأسر العاملة ٣٤ جنيها فى الشهر . وبدلا من البتاو والبصل حول المحافظ إليهم المعونات التى كانت تتلقاها المحافظة ، وأصبح الطعام لكل فم . وبدلا من استهلاك ساعات الليل فى شرب الشاى الأسود والمعسل أصبحت ساعات الفراغ مجالا للتوعية ومحو الأمية والاستماع إلى الإذاعة والتليفزيون ، وربما لأول مرة فى التاريخ أصبح عامل التراحيل ينام على سرير ومرتبة فى معسكرات العمل .

وهـــذا هو الجانب الوردى لتجربة البحيرة كما جاء فى مجلة الاشتراكى وهو يتضمن كثيراً من المبالغة ، حيث تتعارض هذه

التجربة من الناحية الواقعية مع أى كلام عن نوم العمال على الأسرة وإشاعة الفهم والمعرفة بينهم ، مع أن نفس الأسباب التى سبق ذكرها بالنسبة لتجربة الدقهلية يمكننا أن نلمس آثارها بدرجة أو بأخرى فى تجربة البحيرة ، الأمر الذى يضع يدنا فى نهاية الأمر على نفس النتيجة ، وهى أن كل التجارب الإصلاحية المحدودة التى تتواجد فى مناخ العقلية الإدارية والبعيدة عن الثقة فى الجماهير وحشدها وتعبئتها بهدف إحداث تغييرات جذرية فى طبيعة الأوضاع والعلاقات السائدة فى الريف ، لا يمكن أن تكون حلا جذرياً وحقيقياً لمشاكل الجماهير الفلاحية .

مشروع وزارة العمل

كانت التحولات التى شهدتها بلادنا فى عام ١٩٦١ ، وكذلك تجربة الدقهلية ، عاملا فى دفع وزارة الشئون الاجتماعية للتدخل من أجل حل مشاكل عمال الزراعة والتراحيل ، حيث ساعدت على تشغيلهم تعاونياً ، وأبدت استعدادها لتكوين جمعيات تعاونية تساعدها مالياً على أن يشترك العمال فى أسهمها .

وفور إنشاء وزارة العمل كانت مشاكل عمال الريف من أبرز النقاط فى جدول أعمالها ، ولهذا قد تم إعداد مشروع لتنظيم تشغيل

عمال الزراعة والتراحيل يتفادى الأخطاء التى وقعت فيها تجربة الدقهلية ويرتكز على الأسس التالية :

١ — تغطية كل نواحى الريف المصرى بنقابات زراعية ذات صفة اعتبارية . وتكون إحدى مهامها حصر عمال الزراعة والتراحيل وتقديم كشوف بأسمائهم إلى منطقة العمل التابعة لها .

٢ — تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والخاصة فى بداية كل سنة مالية بتقديم بيان مفصل إلى منطقة العمل بالمحافظة عن عدد ونوع المشروعات التى تقوم بتنفيذها خلال العام ، وما تحتاج إليه من إعداد العمال ثم تقوم المنطقة بوضع خطة لتنظيم العمل المتواصل للعمال فى جميع المشروعات التى تنفذ بالمحافظة وإذا وجدت قوى عاملة فائضة وجب التفاهم على تشغيلها فى المحافظات الأخرى التى تنقص فيها قوى العمل وذلك لضمان العمالة الكاملة .

٣ — يقوم مجلس المحافظة بإقراض المجالس القروية المبالغ اللازمة لتمويل عمليات التراحيل ودفع بعض أجور العمال مقدماً قبل أن يغادروا مواطنهم ، وعلى صاحب العمل اقتطاع هذه القروض من أجور العمال وسدادها إلى مجلس القرية .

٤ — يمنع تشغيل الأحداث من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن

١٢ سنة فى الزراعة وأعمال التراحيل خارج مواطنهم الأصلية إلا بإذن من الأب أو الأم أو المسئول عن الحدث .

٥ — على كل صاحب عمل يستخدم عمالا فى مكان يبعد عن موطنهم أكثر من ٥ كيلو مترات أن يهيء لهم مسكناً مناسباً وتغذية صحية ويجوز لمجلس المحافظة ، إذا قصر صاحب العمل أن يهيء الوسائل السكنية والصحية والتغذية على نفقة صاحب العمل .

٦ — تتولى لجان الأجور بالمحافظات تحديد الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة والتراحيل فى كل محافظة على حدة فى شهر يونيو من كل عام على ألا يقل هذا الأجر عن ١٨ قرشاً يومياً .

ولقد ظل هذا المشروع محبوساً فى أدراج وزارة العمل حتى رأت أن تمارس هى نفسها وصاحب العمل ، حيث فكرت فى إنشاء مؤسسات لتشغيل عمال التراحيل على المستوى القومى وذلك برأسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات على أن يكون رئيساً لها وكيل وزارة ويشرف عليها عدد من المديرين . ولكن هذه الفكرة لم تنفذ نتيجة لما قوبلت به من اعتراضات خوفاً من جيش الموظفين الذى سوف يمسك بخناق هـــذه المؤسسة مما يؤدى إلى تبديد رأسمالها فى مسالك لا علاقة لها بالهدف منها :

ومن البديهى أن فكرة إنشاء هذه المؤسسة إنما هى فكرة مكتبية لا تصلح عادة للريف ولا تتحمل متاعبه ومناخه ، كما أنها تتسم بالطابع الإدارى البيروقراطى المعوق ، وقد حكم الواقع على فشل أى طابع إدارى فى مواجهة مشاكل جماهير عمال الزراعة والتراحيل .

كما أن من المعروف أن الوظيفة الرئيسية لوزارة العمل حالياً هى مراقبة العلاقات بين طرفى الإنتاج سواء فى القطاع الخاص أم العام ، وأن وجود هذه المؤسسة يجعل هذه الوظيفة متناقضة ، حيث يتعذر التوفيق بين وضع الوزارة كصاحب عمل ، وبين كونها هى الراعية والأمينة على سيادة وتنفيذ العلاقات العادلة والمتقدمة بين طرفى الإنتاج ، أنها ستكون فى هذه الحالة خصماً وحكماً فى وقت واحد .

لكل هذا فنحن نرى أن النقابات الزراعية باعتبارها تنظيمات جماهيرية وشعبية هى صاحبة المصلحة ، ومن ثم هى صاحبة الحق فى قيادة معركة القضاء على ظاهرة البطالة والتراحيل فى الريف المصرى وذلك بتمكينها من المشاركة الإيجابية والفعالة مع كافة أطراف الحركة النقابية المصرية .

مشروع النقابة العامة للعمال الزراعيين :

قررت النقابة العامة لعمال الزراعة فى أحد خطاباتها الدورية التى تستعرض فيها نشاطها ، إن عمال التراحيل لا يحصلون على أجورهم كاملة سواء من مكتب التشغيل أو من المقاولين فمكاتب التشغيل لا تعطيهم إلا ٨٠ ٪ من أجورهم ، والمقاولون لا يعطونهم إلا ٧٠ ٪ من الأجور لذلك ترى النقابة العامة أن تقوم هى بتشغيل العمال على أن تعطيهم كافة أجورهم كاملة .

وفى هذا السبيل أعدت النقابة العامة لعمال الزراعة مشروعا لتشغيل عمال التراحيل يرتكز على الأسس التالية :

أولا : إن عمال الزراعة والتراحيل قوة منتجة فى إمكانها أن تضيف إلى المجتمع الجديد مزيداً من الرخاء وليس من الاشتراكية فى شىء أن يصوروا على أنهم عالة ، فتعتمد لهم ملايين الجنيهات لإنشاء مؤسسة لتشغيلهم ، بينما لا ينالهم من هذه الملايين إلا الفتات ، وتصبح هذه المؤسسة جهازاً وظائفياً ضخما فحسب .

ثانياً : إن اعتماد ملايين الجنيهات لإنشاء هذه المؤسسة إنما

يعنى تفكير علوياً بعيداً عن عمال الزراعة يلغى دورهم كقوة إيجابية فى المجتمع يمكنها أن تقدم لنفسها وللمجتمع الكثير .

ثالثاً : انطلاقا من هذا الإدراك ترى النقابة أن مشروع وزارة العمل لم يضع فى اعتباره التطورات التى أدخلتها ثورة ٢٣ يوليو على عمال الزراعة ، وأنهم بدأوا يحسون بكيانهم ، وأنهم طاقة يمكن أن تخرج من صفوفها العناصر التى تستطيع أن تتحمل مسئولية المهام الجديدة.

رابعاً : وبعد دراسة التجارب السابقة رأت النقابة أن هناك حلولا يمكن أن تطرح ، على أن تكون بعيدة عن تحميل الدولة أى أعباء مالية ، حلولا تزكى فى العمال المبادرة والمساهمة فى حل مشاكلهم عن طريق نقابتهم حتى تكون هذه الحلول عاملا للنهوض بالنقابة وربطها بالعمال لا طريقاً لتحويلها إلى مجرد هيكل شكلى صورى مفرغ ينفض من حوله عمال الزراعة والتراحيل .

وترى النقابة أن أول الحلول المقترحة هى إلغاء نظام المقاولين ووضع التشريعات التى تحول هذا الإلغاء إلى حقيقة واقعة ، وأن يتم تشغيل العمال عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها النقابية بالتعاون مع الهيئات المعنية . وتشكل هيئة خاصة تشرف على فروع لها بالمحافظات المختلفة .

ممن تتكون الهيئة ؟ ترى النقابة أن مثل هذه الهيئة يجب أن

تـكون بعيدة كل البعد عن البيروقراطيةوالأجهزة العلوية ، ولايجب حشدها بأعداد كبيرة من الموظفين ، وأن تظل جهازاً شعبياً تقوم فيه النقابة العامة بالدور الأساسى والرئيسى وبناء على هذا الفهم ترى النقابة العامة لعمال الزراعة أن يتم تـكوين الهيئة على النحو التالى :

١ — يكون للنقابة العامة ٥٠ ٪ من أعضائها .

٢ — يمثل الأعضاء : وزارة الإصلاح الزراعى ، ووزارةالحـكم المحلى ، والرى ، والصحة ، والعمال ، والزراعة على أن يتولى رئاسة الهيئة نائب رئيس الوزراء للحكم المحلى أو من ينوب عنه ، أما فى المحافظات فتـكون من ممثلى الهيئات السابقة على مستوى المحافظة على أن تقدم النقابة العامة ٥٠ ٪ من أعضائها للجنة الفرعية من أعضائها الموجودين بالمحافظة . ويتولى رئاسة لجنة المحافظه المحافظ أو من ينوب عنه.أما العمل على مستوى القرية فيكون من اختصاص اللجان النقابية .

هذه هى بعض خطوط مشروع النقابة العامة لعمال الزراعة ، الذى استفاد من أغلب الجوانب الإيجابية فى التجارب والمشروعات الخاصة بتشغيل عمال الزراعة والتراحيل. ويمكننا أن نعتبره مشروعاً متقدما لأنه يبدأ من القاعـــدة الرئيسية والتحتية فى الريف ممثلا

فى النقابة القروية . هذه النقابة التى يمكنها أن تدفع عمال الزراعة والتراحيل إلى المشاركة الفعلية فى إدارة شئونهم الخاصة لأول مرة فى حياتهم ، وهذا يعنى بعث شخصيتهم ووجودهم فى الحياة المصرية .

إلا أن هذا المشروع لم ينفذ إلا فى حدود جزئية وضيقة جدا ، حيث استطاعت النقابة الحصول على بعض الاتفاقات لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل ، وكان أبرزها الاتفاق المبرم مع المؤسسات المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة التى تعاقدت على تشغيل عشرة آلاف عامل عن طريق النقابة لمدة عام على أن يكون أجر العامل ٤٥ قرشاً والعامل الحدث الذى يقل عن ١٦ سنة ١٦ قرشاً . والولد والبنت من ١٠ - ١٣ سنة ١٣ قرشا . وعلى أن تقدم المؤسسات وجبة غذائية يتم صرفها بإشراف النقابة العامة .

ولقد حال دون تعميم هذا المشروع على النطاق القومى أسباب ثلاثة :

أولا : ضعف النقابة العامة من حيث عضويتها وماليتها ، ومن حيث تسلل المقاولين وأتباعهم إلى لجانها فى القرى والكفور ، ومن حيث سيطرة الأفندية من موظفين ومديرين ومحامين على قيادتها إلى درجة أنه لم يصل إلى رئاستها حتى الآن أى عامل زراعى صرف .

ثانيا : عدم وجود أية مساندة من جانب وزارة العمل ومحافظات الحكم المحلى .

ثالثا : الخلافات الحادة التى نشبت بين أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى وقيادة النقابة العامة بصدد قيادة عمال الزراعة والتراحيل ويكفى أن نشير إلى تصريحات صلاح أبو المجد رئيس نقابة العمال الزراعيين السابق فى مجلة العمال الصادرة فى ١٩٦٦/١٠/٥ والتى جاء فيها « إن النقابة التى تمثل العمال الزراعيين لم تشترك فى مؤتمر الفلاحين الأخير ومعنى ذلك أن الذين ناقشوا مشكلات العمال الزراعيين ليسوا عمالا زراعيين » وبالإضافة إلى ذلك « فإن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين » وجاء فى هذه التصريحات أيضا : « إن الاتحاد العام للعمال سبق أن درس هذه المسألة واتخذ قراراً بأن العمال الزراعيين عمال وليسو فلاحين ، وهم لذلك يتبعون أمانة العمال » .

ولعل أهم العيوب التى صاحبت هذا المشروع نظرياً وعملياً هى أنه لم يوضع فى اتجاه تصفية ظاهرة عمال التراحيل والبطالة فى الريف ، وذلك على المدى البعيد ، كما أنه لم يتخذ أى إجراء لوقف تدفق الأحداث الريفيين على أشغال التراحيل ، وذلك بتأهيلهم بعيداً عن

هذا العمل البدائى والمتخلف مراعاة لتطورنا الاجتماعى والاقتصادى، كما أنه تبنى وجهة نظر تمليك عمال التراحيل وليس إقامة مزارع تعاونية أو جماعية للأرض الجديدة ، وهو موضوع سوف نتناوله فى دراسة خاصة .

كذلك لم تدرك النقابة أن تنفيذ هذا المشروع إنما هو معركة هامة من معارك ثورة الريف ، ومن ثم فقد كان لابد من تسييس المشروع نظريا وعمليا بالتعاون الجاد والمخلص بين الاتحاد الاشتراكى والنقابة العامة لعمال الزراعة والاتحاد العام للعمال لتنفيذ المشروع إبتداء من القرية المصرية وعلى أرضها .

تجربة فى الصعيد

والحقيقة أن مشاكل عمال الزراعة والتراحيل تعتبر من أبرز همومنا القومية ، وبالتالى فهى من أهم شواغل الحكم المحلى ، ولهذا فقد قررت محافظة المنيا إنشاء لجنة خاصة بتشغيل عمال التراحيل. وكانت وثيقة تكوينها تنص على :

« حرصاً على صالح عمال التراحل الذين يمثلون قطاعاً هاماً من قوى الشعب العاملة ، وتعرضوا فى السابق للعمل فى ظروف قاسية

بسبب وجود فئة من المقاولين حاولت أن تثرى على حسابهم بامتصاص جزء من دخلهم وتنفيذاً لما قرره مؤتمر المحافظين فى ١٦/١٠/١٩٦٩ ولتحقيق فرص العمل الجزى لهؤلاء العمال على مدار السنة ، وتكافؤ الفرص فى تشغيلهم وحمايتهم من الاستغلال المادى والمعنوى فى شتى صوره ، وتمشياً مع سياسة الدولة فى دورها الطليعى نحو حماية العمال من الاستغلال وخلق حياة كريمة تتفق مع دورهم الذى أرادته لهم الدولة فى ظل مجتمعنا الاشتراكى ، لكل ذلك يجب العمل على حماية العمال الزراعيين ومصنع جلود تتكفل مصالحهم»[1] .

فى اراضى الاستصلاح

رغم كثرة المشاريع والتجارب بخصوص عمال الزراعة والتراحيل فقد عاش هؤلاء العمال عراة من أى حماية وهذه هى حصيلة تجارب تشغيلهم على العموم . ففى الأرض الجديدة يعمل منهم الآلاف فى شق الترع والمصارف والأعمال الترابية المختلفة ، كما يعملون فى فلاحة الأرض بعد استصلاحها .

---

(١) « عمال التراحيل فى الأرض الجديدة » مقال حسنى حسين ، الطليعة يناير ١٩٧١ .

وأثناء عمليات استصلاح الأراضى يعيش العمال حياة قاسية للغاية ، فلا مأوى فى قلب الصحراء سوى خيام قديمة لا تحمى من برد أو حر ، وليس للرعاية الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أى وجود ، أما الأكل فهو خبز البتاو والمش والمخلل طوال فترة الترحيلة ، وإذا كان العامل الذى يشتغل فى الزراعة يجد فى الأرض بعض الحشائش يضمها إلى غذائه ، فإن عمال استصلاح الأراضى لا يجدون هذه الحشائش ، حيث الأرض من حولهم جرداء ، أما الحصول على مياه الشرب النقية فأمر شاق للغاية . هذا بالإضافة إلى أن أغلب هؤلاء العمال يشتغلون عن طريق مقاولى الأنفار الذين يستغلونهم وينهبون أجورهم .

وقد حدث فى شتاء عام ٦٧ — ١٩٦٨ أن هطلت سيول غزيرة على الساحل الشمالى الغربى وامتدت إلى الداخل كثيراً ، وترتب عليها قطع طريق مصر اسكندرية الصحراوى بين الكيلو ٤٧ والكيلو ٥٠ وأصبحت هذه المنطقة أشبه ببحيرة لا يمكن اجتيازها. ولقد هاجمت هذه السيول عمال التراحيل فى منطقة العمل بمربوط فاكتسحت خيامهم وحاجياتهم القليلة ، ولم تترك لهم من خيار سوى الهرب والنجاة بأنفسهم من الموت غرقاً . وشهدت محطة سكة حديد العامرية ، وبلدة العامرية نفسها فى هذه الفترة منظراً لا ينسى .

مئات من عمال التراحيل يبيتون فى العراء حول المحطة دون أن يكون معهم لا القوت ولا المال اللازم لشراء هذا القوت الضرورى أو لشراء تذكرة سفر إلى قراهم ، ولعدة أيام لم يتحرك مقاولوا الأنفار الذين يتبعهم العمال ، ولا الشركات التى يعملون لحسابها لإنقاذ هذه المجموع من الجوع والعراء ولم يهتم أحد حتى تدخلت التنظيمات الشعبية لإنقاذهم .

الأمم المتحدة وعمال التراحيل

إزاء معاناة عمال التراحيل وحياة البؤس والتعاسة الصارخة التى يعيشونها فى البلاد النامية عموما اهتمت منظمة العمل الدولية بهؤلاء العمال ، فأصدرت عدة توصيات بخصوصهم من أبرزها التوصية رقم ١١ الصادرة فى يونية ١٩٥٨ والخاصة بظروف استخدام عمال التراحيل وتتعرض هذه التوصية لكل ما يتعلق بتشغيل هؤلاء العمال المهجرين وتنظيم تجمعهم ونقلهم إلى أماكن العمل ، وتنص على أنه لا يجوز لأى فرد أو هيئة مزاولة مهنة تجميع العمال ونقلهم ما لم يكن مرخصا له أولا من السلطة المختصة ، وعدم تعرض العمال لأى عمل غير قانونى . وتسليم كل عامل شهادة تجميع أو بطاقة عمل ، وتوقيع الكشف الطبي على كل عامل ، ونقل العمال على نفقة صاحب العمل

بوسائل نقل مناسبة ، كما طالبت التوصية بتنظيم الأجور ووضع حد أدنى لها بواسطة الاتفاقيات الجماعية والقوانين ويدفع الأجر نقداً ومباشرة للعامل ، وتنص كذلك على منع اقتطاع مبالغ من أجور العمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقابل الحصول على العمل أو الاحتفاظ به ، وذلك عن طريق صاحب العمل أو أى وسيط آخر وأن تنظم أجازات للعمال ، وطرق تعويضهم من إصابات العمل ، مع توفير المسكن والرعاية الصحية بما يكفل للعمال مستوى مناسباً من المعيشة .

وبجانب هذا اهتمت هيئة الأمم نفسها بتحسين ظروف هؤلاء العمال المعيشية ، حيث أقرت أخيراً تقديم أغذية بمبلغ ٤٥ مليون دولار للمؤسسة المصرية لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة لتوزيعها على العمال العاملين بها على مدى خمس سنوات إعتباراً من عام ١٩٧٠ ، ولذا حدد برنامج الغذاء العالمى ضرورة أن يقدم للعامل يومياً وجبات غذائية مطهية مكونة من دقيق قمح ٤٠٠ جرام وزيت طعام ٣٠ جراما ، لبن مجفف ٣٠ جراماً ، سمك معلب ٢٠ جراماً ، لحم معلب ٤٠ جراماً ، جبن ١٠ جراماً وسكر ٢٠ جراماً[1] .

---

(١) المرجع السابق .

ومما يذكر أن برنامج الغذاء العالمى اقتصرت الاستفادة منه على عمال التراحيل بقطاعات مؤسسة استغلال الصحارى وحدها ، فى حين يوجد عمال تراحيل يعملون بهيئات قطاع عام وهيئات حكومية ، وكان من الأفضل تعميم خدمات برنامج الغذاء العالمى لكافة عمال التراحيل فى بلادنا .

حياة جديدة

وفقاً للظروف التى يعيشها عمال التراحيل فى بلادنا فإن وجودهم كمشكلة سوف يظل قائماً فى الحياة المصرية بسبب عوامل ستة :

أولا : الزيادة المتضخمة فى عدد السكان التى بلغت ٣٪ سنوياً أى مايقرب من مليون مولود سنوياً مع العلم بأن كل زيادة فى السكان تزيد على ٢٫٥ ٪ سنوياً تعتبر مانعاً حائلا للتنمية[1] .

ثانياً : تضخم عدد أهالى الريف حيث يبلغ قرابة ٧٠ ٪ من عدد السكان ومن هنا تتفشى البطالة فى الريف .

ثالثاً : الإسراف الجنونى فى الطاقة غير الإنتاجية أى فى استعمال السيارات الخاصة والثلاجات وأدوات التكييف وخلافه ، وكذلك الإسراف الجنونى فى الاستهلاك الترفى .

---

(١) جغرافية التخلف : ايفت لوكوست ، ترجمة عبد الرحمن حميده ص ٥٢ .

رابعاً : ضآلة الدخل القومى للفرد سنوياً ، حيث لايزيد هذا الدخل عن قرابة ٤٠ جنيهاً نتيجة للعدوان الاستعمارى والصهيونى. ونتيجة أيضاً للتخلف الموروث من العهود السابقة .

خامساً : عدم وجود المزارع التعاونية التى تتيح فرصة تصنيع الزراعة ومنتجاتها .

سادساً : عدم وجود مناخ ديمقراطى أصيل يسمح بقيام تنظيمات سياسية تعبر بحق وبصدق عن مصالح أجراء الريف وكادحيه .

والعوامل الستة فى جملتها ليس فى الإمكان إزالتها والقضاء عليها فى فترة زمنية قصيرة طالما لم تحدث ثورة زراعية يقودها الفلاح المصرى الفصيح الذى سوف يعود حتما من غربته الاجتماعية مستردا عافيته النفسية والروحية ، ومن ثم تختفى العلاقات الإقطاعية فى كل نواحى الريف المصرى . وتتجلى هذه العلاقات بشكل صارخ فى ريع الأرض بكافة أشكاله وصوره ، هـــذا الريع الذى يحرمه الإسلام كشكل استغلالى حيث ذكر ابن القيم فى تهذيبه لسنن أبى داوود ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كانت له أرض فليزرعها .فإن لم يستطع أن يزرعها ، وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ، ولا يؤجره إياها » .

ويزداد هذا المعنى تأكيداً فى حديث آخر عن سليمان بن يسار أن رافع بن خديج قال كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر أن بعض عمومته أتاه فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً وطواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع . قلنا وما زاك وبم . قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كان له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكاريها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى » . رواه أبو داوود وأخرجه مسلم النسائى وابن ماجه .

وجاء الأوزاعى يعمق كل هـــــذه المعانى بقوله : كان عطاء ومكحول ومجاهد والحسن البصرى يقولون : لا تصلح الأرض البيضاء بالدراهم ، ولا بالدنانير ولا معاملة ، إلا أن يزرع الرجل أرضه أو يمنحها .

وحتى لا يعبث التأويل والتبرير بهذا المعنى فقد روى أبو داوود عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة قلت وما المخابرة ؟ أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع .. والإسلام لم يحرم ريع الأرض اعتباطاً . ولكنه حرمه لخطورته على المجتمع حيث يولد بالضرورة طبقة من العاطلين بالوراثة التى تكسى للأسف بطبقة الأسياد التى تعيش على كد غيرها . وهذه الخطورة تبدو الآن فى أنها الحائل والمانع فى عدم تحقيق شعار « الأرض لمن يفلحها »

وهو الشعار الذى سوف يترتب على تنفيذه إشاعة التجميع العلمى للأرض حيث تسود الميكنة الزراعية ويزداد الإنتاج الزراعى ومن هنا تتكاثر المصانع الزراعية التى يمكنها تصنيع كافة المنتجات الزراعية ومخلفاتها التى تستعمل فقط كوقود . . وبالتالى يتواجد الكثير من الفرص للعمل الدائم لعمال الزراعة والتراحيل :

وحتى يتحقق تحررنا من الاستعمار الصهيونى والتخلف لابد من حياة جديدة لعمال الزراعة والتراحيل بحيث تكون حياة متقاربة ولو بعض الشىء من حياة عمال المدن عامة . وذلك من حيث الدخول والخدمات والضمانات الاجتماعية .

ويتجلى الحل الأمثل لتحسين حياة عمال الزراعة والتراحيل فى أمرين :

الأمر الأول : شد الأجير الريفى من غربته حتى يثبت وجوده فى قلب الحياة والمجتمع من خلال مشاركته التقريرية فى التنظيم السياسى والنقابات الزراعية ، ومما يذكر أن عامل الزراعة والتراحيل الفواس والكراك ليس له وجود فى أى مستوى من مستويات التنظيم السياسى بالإضافة إلى أن النقابة العامة لعمال الزراعة لم يترأسها أو يتواجد فى قيادتها واحد من حملة الفأس والتراب ، وهذه هى مصيبتهم التى

يجب أن تزول بالجهود الجادة للتنظيم السياسى والحركة النقابية فى عمومها ، ومن ثم سوف يتصدى هذا الأجير الفلاحى للدفاع عن نفسه ومصالحه بجدارة حيث يبتدع عندئذ حلولا رائعة لمشاكله وهمومه ، وفى هذه الأثناء سيخوض حرباً ضد الأمية والجهالة والخرافة ويتعلم كيف يدير شئون زملائه فى مجال الزراعة والتراحيل .

الأمر الثانى : تنظيم تشغيل هؤلاء العمال قانونياً وعملياً من خلال تكوين مؤسسة تعاونية يشترك فى كل مستوى من مستويات إدارتها هؤلاء العمال بأنفسهم على أن تكون مشاركتهم تقريرية وليست مظهرية وعلى أن تشملهم التشريعات ، مثل الأجازات المرضية والأسبوعية وساعات العمل والتأمين الاجتماعى على حياتهم السابقة تمهيداً وانتظاراً للحياة الجديدة الخالية من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ميت غمر فى ١١ / ١٠ / ١٩٧٢



فهـــرست

أودع بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٥٥٨٨ / ١٩٧٥

دار مأمون للطباعة

شارع خيرت (درب البندق) ت : ٢١٢١٨

• أول دراسة علمية متكاملة عن قطاع مجهول من حياتنا الاقتصادية ويتألف من عدة مئات الآلاف من العمال الموسميين الذين يعتبرون عصب الزراعة فى مصر ويعيشون مع ذلك حياة التشرد . تتناول الدراسة الأصل التاريخى لظاهرة عمال التراحيل ونشأتها فى مصر وتعرض بالتحليل لدورهم فى الحياة الاقتصادية وللمقترحات والمشروعات المختلفة التى تهدف إلى انتشالهم من غربتهم وأميتهم وبؤسهم .

ويهدف المؤلف بهذه الدراسة — وهو نفسه من العمال الذين انتزعوا المعرفة انتزاعاً من مخالب المجتمع الإقطاعى المستغل — إلى الدعوة إلى وحدة الطبقة العاملة المصرية فى الصناعة والزراعة والخدمات باعتبار أن هذه الوحدة هى التى ستقضى على هموم عمال الريف والمدينة على السواء .

• عطية الصيرفى : ولد فى مدينة ميت غمر ١٩٢٦ وتعلم الأبجدية فى كتاتيبها وحفظ القرآن وجوده واشتغل فى ورشها حدادا ونحاسا ثم التحق بشركات النقل بالأقاليم محصلا ، وما زال يعمل بها عاملا صغيرا بالدرجة التاسعة .

وقد بدأ عطية الصيرفى نشاطه النقابى والسياسى منذ ١٩٤٥ وانتخب فى عام ١٩٥٠ رئيسا لنقابة عمال اتحاد الاتوبيس بزفتى وميت غمر ، وشارك فى تأسيس اتحاد عمال النقل المشترك عام ١٩٥١ وكان أصغر أعضاء مجلس ادارته سنا .

ويؤمن « عطية » بالاشتراكية العلمية وقد سجن عدة مر من العهد الملكى ، وقد نشرت له عدة أبحاث فى مجلة « الطليعة

•• قضايا
سلسلة جديد
قضايانا الحيوية .
المشاركة كأسلوب
الاستعمار الجديد
فؤاد مرسى



الثمن ٣٥ قرشا